



الجمهورية التونسية

قانون
المالية 2022

التقرير حول المنشآت العمومية

ملحق 09

المقدمة	5
1. تقديم عام	7
1.1 الإطار العام	7
2.1 الجهة التي قامت بإعداد التقرير	7
2. تقديم طريقة اعداد التقرير	8
1.2 موثوقية ومصادر المعلومات الواردة بالتقرير	8
2.2 السنة المرجعية	8
3.2 طريقة عرض المعلومات بالتقرير	9
3. الهدف الرئيسي للتقرير	9
4. حدود التقرير	9
الجزء الأول : الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية	11
الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2018-2019	13
أ. المؤشرات الجمالية للمنشآت العمومية	13
أ. العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات	16
الباب الثاني : سيولة المنشآت العمومية للفترة 2018-2020	20
أ. سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2018-2020	20
أ. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالقطاع البنكي	25
أ. التسهيلات البنكية للمنشآت العمومية عن طريق حسابات المكشوف (decouvert bancaire) للفترة 2018-2020	29
الجزء الثاني : تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة خلال الفترة 2018-2020	35
الباب الأول : المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابه	39
أ. البنوك العمومية	39
أ. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي	44
الباب الثاني : الصناديق الاجتماعية	47
أ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	48
أ. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	48
أ. الصندوق الوطني للتأمين على المرض	49

الباب الثالث : الوضعية المالية لـ 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات	50
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية	50
إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل	54
إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	62
إ.إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	75
إ.إ.إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان	79
إ.إ.إ.إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة	85
إ.إ.إ.إ.إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيا الاتصال	87
إ.إ.إ.إ.إ.إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات	89
إ.إ.إ.إ.إ.إ.إ.إ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة	91
الجزء الثالث : العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية	93
الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة	95
أ. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة	95
إ. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة	97
الباب الثاني : تطور دفعوات وتحويلات المنشآت العمومية الى ميزانية الدولة	100
الباب الثالث : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها	107
الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية	109
الباب الأول : المخاطر المالية	111
أ. المقدمة	111
إ. التعريف - المخاطر المالية	112
إ.إ. المخاطر المالية الناشئة عن المنشآت العمومية	112
1. المخاطر الاقتصادية	112
2. المخاطر الهيكلية	116
الباب الثاني : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة	121
أ. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات والإنفاق الحكومي	121
إ. التأثير على الدين العمومي	123
إ.إ. المنشآت العمومية الرئيسية المعنية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة	125
إ.إ.إ. نموذج تحليلي للمخاطر المالية المتعلقة بالمالية العمومية	126

المقدمة

1. تقديم عام :

1.1. الإطار العام :

يندرج هذا التقرير في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 46 منه وقرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية ومنشور رئيس الحكومة عدد 12 المؤرخ في 11 جوان 2021 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022.

ويرجع سبب إدراج تقرير حول المنشآت العمومية ضمن التقارير المرفقة بقانون المالية للعديد من الاعتبارات، أهمّها :

- تقاطع كثير من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للدولة مع تلك المتعلقة بالمنشآت العمومية على غرار الاستثمار والمنح والدعم العمومي وضمانات الدولة والتشغيل.
- مزيد تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية وذلك في إطار الشفافية والوضوح وتوفير المعلومة.
- تكريس لمبدأ شفافية التقديرات والبيانات المتعلقة بقانون المالية من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالمخاطر على ميزانية الدولة والمتأتية من نشاط المنشآت العمومية خاصة بعد انعكاسات جائحة كوفيد-19 عبر تحليل :

- ✓ تطور قيمة التحويلات الموجهة للمنشآت العمومية،
- ✓ انخفاض المداخل المتأتية من نشاط المنشآت العمومية
- ✓ ارتفاع حجم الديون الممنوحة للمنشآت العمومية بضمان من الدولة.

2.1. الجهة التي قامت بإعداد التقرير :

تم إعداد هذا التقرير من طرف الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية وذلك في إطار المهام الموكولة إليها بمقتضى الفصل 16 من الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية والذي ينص على تكليف وحدة الإشراف القطاعي والمتابعة بالإدارة العامة للمساهمات بـ :

- إعداد تقرير سنوي حول وضعية المنشآت العمومية.
- إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات وتكوين بنك معلومات حول المنشآت حسب حاجيات وزارة المالية.

2. تقديم طريقة إعداد التقرير :

1.1. موثوقية ومصادر المعلومات الواردة بالتقرير :

يلخص الجدول التالية أهم الوثائق المعتمدة في إعداد هذا التقرير ومدى موثوقيتها

الوثيقة	موثوقية الوثيقة	المرجع القانوني
تقارير مراقب حسابات المنشأة	مصادق عليها من طرف الجلسة العامة للمنشأة	مجلة الشركات التجارية
	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف للمنشآت التي ليس لها جمعيات عامة	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية
الميزانيات التقديرية للمنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية
محاضر مجالس الإدارة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية
تقارير نشاط المنشأة	مصادق عليها من طرف مجلس إدارة المنشأة	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية
مراسلات الشركة	مختومة وممضاة من قبل المسؤول الأول على المنشأة	
الوثيقة التوجيهية : تحتوي على أبرز المعلومات حول نشاط والوضعية المالية للشركة	مختومة وممضاة من قبل المسؤول الأول على المنشأة	

2.2. السنة المرجعية :

يعتمد هذا التقرير في تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية أساسا على القوائم المالية المصادق عليها لسنة 2019 وذلك عوضا على القوائم المالية لسنة 2020 باعتبار عدم توفر هذه الأخيرة عند أغلب المنشآت العمومية في تاريخ إعداد التقرير رغم ما تنص عليه النصوص القانونية والترتيبية على وجوب نشر القوائم المالية في أجل أقصاه موفى شهر جويلية من السنة الموالية لختتم السنة المالية وخاصة آخرها القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 والمتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات إضافة إلى منشور رئاسة الحكومة عدد 17 لسنة 2020 المؤرخ في 18 ماي 2020 المتعلق بالزامية إشهار القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات وتقارير الأداء بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

وبغرض عرض وضعية محيئة للمنشآت العمومية خاصة بعد جائحة كوفيد-19 تم تقييم إنجازات سنة 2020 بالاعتماد على القوائم المالية التقديرية أو الوقوتية لسنة 2020.

3.2. طريقة عرض المعلومات بالتقرير :

- تقسيم المعلومات

تبعاً للمعلومات المتوفرة في تاريخ إعداد التقرير تم تقسيم عرض هذه المعلومات على أربعة أجزاء :

■ الجزء الأول : عرض شامل للمؤشرات المالية المتوفرة عن المنشآت العمومية خلال الفترة 2018-2019

■ الجزء الثاني : عرض مفصل حول أهم 50 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2020 (تقييم لإنجازات 2018 و2019 وتقديرات 2020)

■ الجزء الثالث : عرض شامل للعلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية

■ الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية

- الطريقة المعتمدة في اختيار الـ 50 منشأة

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية موزعة على أغلب قطاعات النشاط تمثل ما يقارب 90 % من إجمالي المؤشرات المالية للعدد الجملي للمنشآت العمومية البالغ عددها 111 منشأة عمومية، وتمت عملية اختيار هذه العينة وفقاً لمعايير ومقاييس محددة سيتم عرضها في الجزء الثاني من هذا التقرير.

3. الهدف الرئيسي للتقرير :

يهدف هذا التقرير إلى إعطاء صورة عامة حول الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2018-2020 وكذلك صورة حول العلاقة المالية بينها وبين الدولة. ولن يتعرض التقرير إلى مختلف المشاكل والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعيشها هذه المنشآت. ولا إلى طريقة إعادة هيكلتها أو إصلاحها.

4. حدود التقرير :

بالرغم من أن عينة المنشآت العمومية التي تم التطرق إلى تحليل وضعيتها المالية سجلت ارتفاعاً مقارنة بالتقرير المرفق بقانون المالية لسنة 2021 من 33 منشأة إلى 50 منشأة، إلا أن التقرير لا يمكن له أن يشمل كل المنشآت العمومية لاعتبارات فنية تتعلق بعدم توفر المعطيات الكافية عن بعض المنشآت غير الملتزمة بالأجال القانونية لإرسال الوثائق والتي تشكو صعوبات في ضبط قوائمها المالية.

كما تبقى عملية معالجة المعطيات والتحليل المالية الواردة بالتقرير في حدود إطار المنهجية العامة للتحليل الاقتصادي والمالي للشركات التجارية بصفة عامة، حيث أن بعض المنشآت تتطلب منهجية معينة وطريقة خاصة لدراستها حالة بحالة، وذلك باعتبار خصوصية نشاطها.

وقد تم التركيز في هذا التقرير على مفهوم الربحية والمردودية المالية لمساهمات الدولة على حساب مفهوم المرفق العام ودوره في تحقيق سياسات وأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث أن الحديث عن تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية لأغلب المنشآت العمومية، يبقى في إطار مفهوم مردودية المساهمات لا غير ولم يتم الأخذ فيه بعين الاعتبار للأسباب غير الربحية والمرتبطة بالمرفق العام التي من أجلها تم إحداث أغلب هذه المنشآت.

الجزء الأول : الوضعية
الاقتصادية والمالية للمنشآت
العمومية

الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة : 2019-2018

يتطرق هذا الجزء لتحليل تطور مجموع المؤشرات المالية لـ 77 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2018 تم تحديدهم من بين جميع المنشآت العمومية البالغ عددهم 111 وذلك بعد استثناء 34 منشأة عمومية للأسباب التالية :

- 16 منشأة عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2019 الى غاية جوان 2021
- 07 منشآت عمومية تم إنشائها حديثا،
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي،
- 03 صناديق اجتماعية،
- 01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

يبرز الجدول التالي قائمة المنشآت جديدة الاحداث :

جدول 1 : قائمة المنشآت جديدة الاحداث

1	شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين	5	شركة التنمية والإستثمار بتطاوين
2	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين	6	شركة خدمات التنمية متعددة الإختصاصات بقرقنة
3	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بجندوبة	7	الديوان الوطني للملكية العقارية
4	شركة التنمية والإستثمار بقبلي		

أ. المؤشرات الجمالية للمنشآت العمومية :

ويهدف تحليل الوضعية المالية المجمعة للعينة المتكونة من 77 منشأة عمومية، تم احتساب مجموع مؤشراتها المالية خلال سنتي 2018 و2019 والتي يبرزها الجدول التالي :

جدول 2 : المؤشرات المالية المجمعة لـ 77 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2019 :

بالمليون دينار

المؤشر	2018	2019	نسبة التطور 2019/2018
مجموع إيرادات الاستغلال	30850,6	32192,2	4,3 %
مجموع أعباء الأعوان	3492,1	3839,9	10,0 %
مجموع أعباء الاستغلال	31259,0	33227,4	6,3 %
مجموع نتائج الاستغلال الايجابية	1138,7	1018,2	-23,9 %
مجموع نتائج الاستغلال السلبية	-1747,1	-2035,2	-17,5 %
مجموع نتائج الاستغلال	-408,4	-1255,4	-153,4 %
مجموع النتائج الصافية الإيجابية	515,9	1100,1	113,2 %
مجموع النتائج الصافية السلبية	-4489,7	-1811,5	59,7 %
مجموع النتائج الصافية	-3973,8	-711,5	82,1 %

1. إيرادات الاستغلال :

شهدت إيرادات الاستغلال المجمعة لـ 77 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2019 ارتفاعا بنسبة 4,3 % وبقيمة تناهز 1341,6 م.د لتبلغ ما قيمته 32192,2 م.د سنة 2019.

ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة الملحوظة في إيرادات استغلال 56 منشأة عمومية من بين 77 منشأة والتي من أهمها :

- ارتفاع إيرادات استغلال الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 982,3 م.د بسبب زيادة مبيعاتها من جهة وتعديل الأسعار من جهة أخرى،
- ارتفاع إيرادات استغلال ديوان الحبوب خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 439,4 م.د بسبب زيادة مبيعاتها خلال هذه الفترة،
- ارتفاع إيرادات استغلال الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 210,9 م.د بسبب زيادة مبيعاتها خلال هذه الفترة مع الترفيع في تسعيرة المحروقات،

2. أعباء الاستغلال :

شهدت أعباء الاستغلال المجمعة لـ 77 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2019 ارتفاعا هاما قدره 1968,4 م.د وبنسبة 6,3% حيث مرت من 31259 م.د سنة 2018 إلى 33227,4 م.د سنة 2019، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة الملحوظة في أعباء استغلال 56 منشأة عمومية من بين 77 منشأة والتي من أهمها :

- ارتفاع أعباء استغلال الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 973,6 م.د بسبب ارتفاع أسعار الغاز في الأسواق العالمية من جهة وتدهور قيمة الدينار أمام الدولار (العملة المعتمدة في الاقتناء) من جهة أخرى،
- ارتفاع أعباء استغلال ديوان الحبوب خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 454,8 م.د بسبب ارتفاع قيمة مشترياته من المواد المستهلكة وبالأخص تلك المورددة التي ارتفعت كلفتها تبعا لتدهور قيمة صرف الدينار أمام أهم العملات الأجنبية.
- ارتفاع أعباء استغلال المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 203,2 م.د،

3. نتائج الاستغلال :

سجلت الـ 77 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2019 نتائج استغلال مجمعة سلبية وهي على التوالي 408,4 - م.د سنة 2018 و 1035,2 - م.د سنة 2019 أي بتراجع نسبة 153,4 - % وبقيمة 626,8 د.

ويعود هذا التراجع الحاد في نتائج الاستغلال المجمعة لسنة 2019 إلى تسجيل 2053,4 - م.د نتائج استغلال سلبية لـ 39 منشأة عمومية وتتصدر الشركة التونسية لصناعات التكرير بنتيجة استغلال سلبية قدرها 737,6 - م.د والشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 544,1 - م.د المرتبتين الأوليتين كما تم تسجيل ما قيمته 796,9 م.د نتائج استغلال إيجابية مجمعة سنة 2019 لـ 38 منشأة عمومية وتتصدر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنتيجة استغلال ايجابية قدرها 380,6 م.د المرتبة الأولى ثم يليها ديوان البحرية التجارية والموانئ بما قدره 79,8 م.د.

4. النتائج الصافية :

سجلت الـ 77 منشأة عمومية خلال سنة 2019 نتيجة صافية مجمعة سلبية تقدر بـ 711,5 - م.د مسجلة بذلك ارتفاعا هاما بالمقارنة مع سنة 2018 بنسبة 82,1 % وبقيمة تناهز 3262,3 م.د.

كما سجلت 34 منشأة عمومية من بين 77 منشأة سنة 2019 نتيجة صافية ايجابية بمجموع قدره 1100,1 م.د وتتصدر شركة فسفاط قفصة المرتبة الأولى بنتيجة صافية ايجابية قدرها 637,6 م.د بينما سجلت 43 منشأة من بين 77 منشأة نتيجة صافية سلبية بمجموع قدره 1811,5 - م.د وتتصدر الشركة التونسية لصناعات التكرير المرتبة الأولى من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية بنتيجة قدرها 612,3 - م.د ثم شركة نقل تونس بنتيجة سلبية قدرها 204,3 - م.د وديوان الحبوب بنتيجة قدرها 175,6 - م.د.

ال. العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات :

جدول 3 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب إيرادات استغلالها :

بالمليون دينار

إيرادات الاستغلال				
المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2018	المنشأة	الرتبة
6793	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	6836	الشركة التونسية لصناعات التكرير	1
6013,2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	5810,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2
2783,2	ديوان الحبوب	2343,8	ديوان الحبوب	3
2247,3	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	2036,4	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4
1795,4	شركة الخطوط التونسية	1724,6	شركة الخطوط التونسية	5
1599,3	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	1712,9	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	6
1463,4	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1325,5	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	7
1293,8	المجمع الكي 77 مياهي التونسي 77	1225,3	شركة إتصالات تونس	8
1214,9	شركة إتصالات تونس	1205,7	المجمع الكيميائي التونسي	9
723,5	الديوان التونسي للتجارة	676,8	الديوان التونسي للتجارة	10
25927,1		24897,7	المجموع	
% 81		% 81	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	

جدول 4 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء استغلالها :

بالمليون دينار

أعباء الاستغلال				
المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2018	المنشأة	الرتبة
7337,1	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	7310,9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	1
6750,8	الشركة التونسية لصناعات التكرير	6363,5	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2
2721,2	ديوان الحبوب	2266,4	ديوان الحبوب	3
2246,5	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	2057,5	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4
1786,8	شركة الخطوط التونسية	1844,5	شركة الخطوط التونسية	5
1531,5	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1350,06	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	6
1353	المجمع الكيميائي التونسي	1208	شركة إتصالات تونس	7
1218,7	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	1196,4	المجمع الكيميائي التونسي	8
1201,7	شركة إتصالات تونس	1015,5	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	9
709,6	الديوان التونسي للتجارة	663,04	الديوان التونسي للتجارة	10
26856,9		25275,8	المجموع	
% 80,8		% 80,9	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	

جدول 5 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء أعوانها :

بالمليون دينار

أعباء الاعوان				
المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2018	المنشأة	الرتبة
575,3	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	462,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
299,7	شركة فسفاط قفصة	324,1	شركة إتصالات تونس	2
296,8	شركة إتصالات تونس	268,7	المجمع الكيميائي التونسي	3
295,5	المجمع الكيميائي التونسي	255,1	شركة نقل تونس	4
269,7	شركة الخطوط التونسية	240,5	شركة فسفاط قفصة	5
268,7	شركة نقل تونس	240	شركة الخطوط التونسية	6
200,2	ديوان الطيران المدني والمطارات	187,8	ديوان الطيران المدني والمطارات	7
189,4	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	186,3	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	8
145,4	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	118,88	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	9
104,3	الديوان الوطني للتطهير	105,3	الديوان الوطني للتطهير	10
2645		2389,4	المجموع	
% 68,9		% 68,4	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	

جدول 6 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها الإيجابية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال الايجابية				
المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2018	المنشأة	الرتبة
380,6	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	697,4	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	1
79,8	ديوان البحرية التجارية والموانئ	84,5	ديوان البحرية التجارية والموانئ	2
62	ديوان الحبوب	77,4	ديوان الحبوب	3
46,1	ديوان الطيران المدني والمطارات	56,27	الديوان الوطني للتطهير	4
43,22	شركة فسفاط قفصة	45	ديوان الطيران المدني والمطارات	5
25,1	الشركة النقل بالأنايبب بالصحراء ترابسا	26,3	الشركة النقل بالأنايبب بالصحراء ترابسا	6
23,4	الديوان الوطني للتطهير	17,3	شركة إتصالات تونس	7
13,9	الديوان التونسي للتجارة	15,9	الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية	8
13,3	شركة إتصالات تونس	14,1	الشركة التونسية للتنقيب	9
12,8	شركة تونس الشبكة الحديدية السريعة	13,9	الديوان التونسي للتجارة	10
700,2		1048,1	المجموع	
% 87,9		% 92,3	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	

جدول 7 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها السلبية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال السلبية				
الرتبة	المنشأة	2018	المنشأة	2019
1	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	-552,8	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-737,6
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-474,9	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	-544,1
3	شركة نقل تونس	-164,7	شركة نقل تونس	-179,15
4	شركة الخطوط التونسية	-119,9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	-99,08
5	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	-69,8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	-98,7
6	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	-68,4	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	-68,12
7	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	-49,8	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	-68,06
8	شركة فسفاط قفصة	-47,49	المجمع الكيميائي التونسي	-59,2
9	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	-39,33	مصنع التبغ بالقيروان	-47,6
10	مصنع التبغ بالقيروان	-24,7	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	-46,4
	المجموع	-1611,8		-1948,0
	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	% 91,4		% 94,9

جدول 8 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية الإيجابية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية الإيجابية				
الرتبة	المنشأة	2018	المنشأة	2019
1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	297,5	شركة فسفاط قفصة	637,6
2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	72,3	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	150
3	ديوان الطيران المدني والمطارات	45,3	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	106,4
4	الشركة النقل بالأنابيب بالصحراء ترابسا	10,4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	75,8
5	شركة إتصالات تونس	9,1	ديوان الطيران المدني والمطارات	30,2
6	الشركة التونسية للتقيب	8,4	الديوان الوطني للتطهير	12,3
7	الوكالة العقارية للسكنى	8,2	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	11,91
8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	8,14	الشركة النقل بالأنابيب بالصحراء ترابسا	9,3
9	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	7,7	الشركة النقل بالأنابيب بالصحراء ترابسا	9,3
10	الشركة النقل بواسطة الأنابيب	7,1	الشركة النقل بواسطة الأنابيب	7,4
	المجموع	474,1		1050,2
	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	% 91,9		% 95,5

جدول 9 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية السلبية:

بالمليون دينار

النتائج الصافية السلبية				
الرتبة	المنشأة	2018	المنشأة	2019
1	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	-2093,5	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-612,3
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-813,4	شركة نقل تونس	-204,34
3	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	-234,60	ديوان الحبوب	-175,6
4	شركة الخطوط التونسية	-192,6	المجمع الكيميائي التونسي	-171,4
5	شركة نقل تونس	-192,4	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	-129,3
6	شركة فسفاط قفصة	-131,94	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	-113,78
7	المجمع الكيميائي التونسي	-108,8	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	-55,1
8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	-92,7	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	-54,73
9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	-91,07	شركة إتصالات تونس	-40,9
10	شركة تونس للطرفقات السيارة	-76,1	مصنع التبغ بالقيروان	-38,1
	المجموع	-4027,1		-1595,6
	نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 77 منشأة	% 89,7		% 88,1

الباب الثاني : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2018-2020 :

يتناول هذا الباب تحليل لوضعية سيولة 80 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2020، تم تحديدها بعد

استثناء:

- 15 منشأة التي لم ترسل كشوفا تتعلق بوضعية سيولتها الى حدّ تاريخ 22 جويلية 2021
- 7 منشآت عمومية جديدة الاحداث،
- 01 منشأة عمومية متوقفة على النشاط،
- 5 بنوك عمومية.

حيث يمثل حجم السيولة المتوفر لدى المؤسسات مؤشرا هاما لتحديد درجة صلابتها المالية وقدرتها على تمويل أنشطة استغلالها واستثمارها. وقد لوحظ خلال العشر سنوات الأخيرة انخفاضها هاما في حجم سيولة المنشآت العمومية نتيجة تراجع نشاطها وتدني حجم مداخيلها إضافة للصعوبات التي تواجهها في استخلاص مستحقاتها لدى الحرفاء.

وقد أبرزت القوائم المالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2010-2020 ارتفاعا في قيمة حسابات الحرفاء والحسابات المتصلة بهم وفي قيمة حسابات المزددين والحسابات المتصلة بهم مقابل تراجع حسابات السيولة وما يعادلها وحسابات التوظيفات القصيرة والطويلة المدى.

وإن مكنت سابقا سيولة المنشآت العمومية من رفع قيمة الادخار الوطني وتنشيط السوق النقدية ومن انتفاع القطاع البنكي بموارد هامة لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار والتشغيل ومن تمويل ميزانية الدولة عبر الدين الداخلي بأدوات رفاع الخزينة، فقد أصبح حجم هذه السيولة خلال السنوات الأخيرة يمكنها بالكاد من ضمان الحد الأدنى لمواصلة نشاطها.

أ. سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2018 – 2020 :

سيتطرق هذا الجزء إلى سيولة 80 منشأة عمومية من بين 95 منشأة عمومية دون اعتبار مؤسسات

القرض والتي ترسل شهريا كشوفا حول وضعية سيولتها.

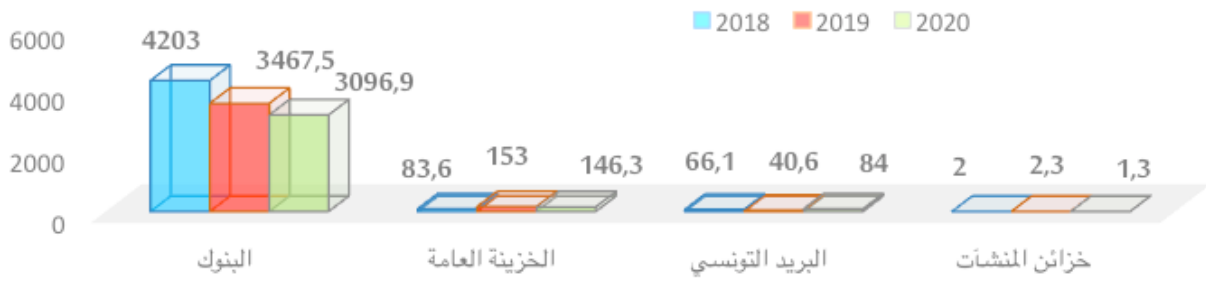
1. سيولة 80 منشأة عمومية خلال الفترة 2018 – 2020 :

جدول 10 : المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2018 – 2020 حسب طرق الإيداع :
بالمليون دينار

طرق الإيداع	2018	2019	2020	التطور 2019-2018	التطور 2020-2019	نسبة التطور 2019/2018	نسبة التطور 2020/2019
المعدل الشهري للأموال الموظفة بالبنوك	4203,0	3467,5	3096,9	-735,5	-370,7	% -17,5	% -10,7
المعدل الشهري للأموال الموظفة بالبنوك العمومية	2115,2	1841,4	1833,5	-273,8	-7,9	% -12,9	% -0,4
المعدل الشهري للأموال الموظفة بالبنوك الأخرى	2087,7	1626,1	1263,4	-461,6	-362,8	% -22,1	% -22,3
المعدل الشهري للأموال المودعة بالخبزينة العامة	83,6	153,0	146,3	69,4	-6,7	% 83,0	% -4,4
المعدل الشهري للأموال المودعة لدى حسابات البريد	66,1	40,6	84,0	-25,5	43,4	% -38,6	% 106,8
المعدل الشهري للأموال المتوفرة بخزائن المنشآت	2,0	2,3	1,3	0,2	-1,0	% 11,9	% -42,5
المعدل الشهري لـ 80 منشأة عمومية	4354,7	3663,4	3328,4	-691,4	-335,0	% -15,9	% -9,1

رسم بياني 1 : المعدل الشهري لـ 80 منشأة عمومية حسب طرق الإيداع :

بالمليون دينار



سجل المعدل الشهري خلال سنة 2019 لسيولة الـ 80 منشأة عمومية تراجعاً بقيمة 691,4 م.د. وبنسبة 15,9 % مقارنة بسنة 2018.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعاً في هذا المعدل :	انخفاضاً في هذا المعدل :
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 126,3 م.د. وبنسبة 63 % ليبلغ 328,3 م.د. مقابل 202 م.د. سنة 2018 ،	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 290,9 م.د. وبنسبة 26 % ليبلغ 829 م.د. مقابل 1119,9 م.د. سنة 2018 ،
- ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 97,5 م.د. وبنسبة 84 % ليبلغ 213,7 م.د. مقابل 116,2 م.د. سنة 2018 ،	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 209,6 م.د. وبنسبة 83 % ليبلغ 42,8 م.د. مقابل 252,4 م.د. سنة 2018 ،
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 42,2 م.د. وبنسبة 21 % ليبلغ 242,5 م.د. مقابل 200,3 م.د. سنة 2018 ،	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 114,8 م.د. وبنسبة 40 % ليبلغ 170,9 م.د. مقابل 285,7 م.د. سنة 2018 ،
	- المجمع الكيميائي التونسي بقيمة 105,5 م.د. وبنسبة 36 % ليبلغ 190,2 م.د. مقابل 295,7 م.د. سنة 2018 .

وتواصل تراجع المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية خلال سنة 2020 وذلك بقيمة 335 م.د. وبنسبة 9,1 % مقارنة بسنة 2019 وبقيمة 1026,3 م.د. وبنسبة 23,6 % مقارنة بسنة 2018 متأثرا بتواصل تراجع المعدل الشهري لسيولة أغلب المنشآت العمومية.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعا في هذا المعدل :	انخفاضا في هذا المعدل :
- الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بقيمة 21,6 م.د. وبنسبة 124 % ليبلغ 38,9 م.د. مقابل 17,3 م.د. سنة 2018.	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 195,3 م.د. وبنسبة 24 % ليبلغ 633,7 م.د. مقابل 829 م.د. سنة 2018.
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 21,4 م.د. وبنسبة 9 % ليبلغ 263,9 م.د. مقابل 242,5 م.د. سنة 2018.	- المجمع الكيميائي التونسي بقيمة 150,1 م.د. وبنسبة 79 % ليبلغ 40,1 م.د. مقابل 190,2 م.د. سنة 2018.
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بقيمة 19,3 م.د. وبنسبة 292 % ليبلغ 25,9 م.د. مقابل 6,6 م.د. سنة 2018.	- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 66,7 م.د. وبنسبة 15 % ليبلغ 381,7 م.د. مقابل 448,4 م.د. سنة 2018.
	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 31,3 م.د. وبنسبة 73 % ليبلغ 11,5 م.د. مقابل 42,8 م.د. سنة 2018.

2. سيولة الـ 80 منشأة عمومية حسب طرق الإيداع :

1.1. سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك :

خلال سنة 2020، بلغت نسبة سيولة الـ 80 منشأة عمومية الموظفة بالبنوك 93 % من مجموع سيولتها مقابل 94,7 % سنة 2019 و 76,7 % سنة 2018.

وقد سجل المعدل الشهري لسيولة الـ 80 منشأة عمومية الموظفة بالبنوك خلال سنة 2019 تراجعا بقيمة 735,5 م.د. وبنسبة 17,5 % مقارنة بسنة 2018.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعا في هذا المعدل :	انخفاضا في هذا المعدل :
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 126,3 م.د. وبنسبة 63 % ليبلغ 328,3 م.د. مقابل 202 م.د. سنة 2018.	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 276,6 م.د. وبنسبة 25 % ليبلغ 819,6 م.د. مقابل 1096,2 م.د. سنة 2018.
- ديوان الطيران المدني ومطارات بقيمة 97,5 م.د. وبنسبة 84 % ليبلغ 213,7 م.د. مقابل 116,2 م.د. سنة 2018.	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 209,5 م.د. وبنسبة 83 % ليبلغ 42,7 م.د. مقابل 252,2 م.د. سنة 2018.
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 42,2 م.د. وبنسبة 21 % ليبلغ 242,5 م.د. مقابل 200,3 م.د. سنة 2018.	- شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة بقيمة 126,2 م.د. وبنسبة 78 % ليبلغ 36,3 م.د. مقابل 162,5 م.د. سنة 2018.

وخلال سنة 2020، تواصل تراجع المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك وذلك بقيمة 370,7 م.د. وبنسبة 10,7 % مقارنة بسنة 2019.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعا في هذا المعدل :	انخفاضا في هذا المعدل :
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 21,4 م.د. ونسبة 21,4 % ليبلغ 263,9 م.د. مقابل 242,5 م.د. سنة 2018 ،	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 196,1 م.د. ونسبة 24 % ليبلغ 623,5 م.د. مقابل 819,6 م.د. سنة 2018 ،
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بقيمة 20 م.د. ونسبة 392 % ليبلغ 25,1 م.د. مقابل 5,1 م.د. سنة 2018 ،	- المجمع الكيميائي التونسي بقيمة 150,1 م.د. ونسبة 79 % ليبلغ 40 م.د. مقابل 190,1 م.د. سنة 2018 ،
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 18 م.د. ونسبة 5 % ليبلغ 346,3 م.د. مقابل 328,3 م.د. سنة 2018 ،	- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 104,9 م.د. ونسبة 24 % ليبلغ 339 م.د. مقابل 443,9 م.د. سنة 2018 .

ويبرز الجدول التالي الـ 10 منشآت عمومية التي سجلت خلال سنة 2019 أبرز معدلات شهرية للسيولة الموظفة بالبنوك :

جدول 11 : العشر منشآت عمومية الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك خلال الفترة 2018 – 2020 باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية

(الوحدة : م.د.)

الرتبة	المنشأة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	1096,2	819,6	623,5
2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	481,7	443,9	339,0
3	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	202,0	328,3	346,3
4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	200,3	242,5	263,9
5	ديوان الطيران المدني والمطارات	116,2	213,7	221,6
6	المجمع الكيميائي التونسي	295,6	190,1	40,0
7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	272,5	167,2	148,1
8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	132,0	159,3	161,7
9	شركة الخطوط التونسية	114,8	94,6	97,7
10	الوكالة العقارية الصناعية	83,8	67,8	56,9
	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى	2995,1	2726,9	2298,7
	المعدل الشهري لبقية المنشآت	1207,9	740,6	798,2
	المعدل الشهري العام	4203	3467,5	3096,9
	المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %	% 71,3	% 78,6	% 74,2

2.2. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالخبزينة العامة :

خلال سنة 2020، بلغت نسبة سيولة الـ 80 منشأة عمومية المودعة بالخبزينة العامة 4,4 % مقابل 4,2 % سنة 2019 و 1,9 % سنة 2018.

وقد شهد المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية المودعة بالخبزينة العامة خلال سنة 2019 ارتفاعا بقيمة 69,4 م.د. ونسبة 83 % مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 153 م.د.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

انخفاض في هذا المعدل :	ارتفاعا في هذا المعدل :
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 14,3 م.د. ونسبة 60 % ليبلغ 9,4 م.د. مقابل 23,7 م.د. سنة 2018.	- شركة تونس للشبكات الحديدية السريعة بقيمة 72,6 م.د. ونسبة 12100 % ليبلغ 73,2 م.د. مقابل 0,6 م.د. سنة 2018.

وتراجع المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية المودعة بالخبزينة العامة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وذلك بقيمة 6,7 م.د. ونسبة 4,4 % ليبلغ 146,3 م.د.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

انخفاض في هذا المعدل :	ارتفاعا في هذا المعدل :
- شركة نقل تونس بقيمة 9,1 م.د. ونسبة 100 % ليبلغ 0 م.د. مقابل 9,1 م.د. سنة 2018،	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 11,6 م.د. ونسبة 11600 % ليبلغ 11,7 م.د. مقابل 0,1 م.د. سنة 2018،
- الشركة التونسية لصناعات التكرير بقيمة 8,3 م.د. ونسبة 100 % ليبلغ 0 م.د. مقابل 8,3 م.د. سنة 2019،	- الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بقيمة 6,6 م.د. ونسبة 69 % ليبلغ 16,2 م.د. مقابل 9,6 م.د. سنة 2018،
- الإذاعة الوطنية التونسية بقيمة 6,9 م.د. ونسبة 67 % ليبلغ 3,4 م.د. مقابل 10,3 م.د. سنة 2018.	

ويبرز الجدول الـ 10 منشآت عمومية الأولى التي سجلت خلال الفترة 2018-2020 أبرز معدلات شهرية للسيولة المودعة بالخبزينة العامة باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية :

جدول 12 : العشر منشآت الأولى المرتبة حسب السيولة المودعة بالخزينة العامة خلال الفترة

2018 – 2020 باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية : (الوحدة: م.د)

الرتبة	المنشأة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
1	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	0,6	73,2	70,2
2	مصنع التبغ بالقيروان	8,6	12,0	14,7
3	الإذاعة الوطنية التونسية	2,9	10,3	3,4
4	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	10,5	9,6	16,2
5	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	23,7	9,4	10,2
6	شركة نقل تونس	7,6	9,1	0,0
7	الشركة التونسية لصناعات التكرير	0,0	8,3	0,0
8	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	6,2	6,9	6,1
9	شركة البنيان	2,9	2,9	3,1
10	شركة النقل بالساحل	2,7	2,8	0,2
	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى	65,7	144,6	124,1
	المعدل الشهري لبقية المنشآت	17,9	8,4	22,2
	المعدل الشهري العام	83,6	153,0	146,3
	المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %	% 78,6	% 94,5	% 84,8

II. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالقطاع البنكي :

1. مقارنة بين السيولة المودعة بالبنوك العمومية والسيولة المودعة بالبنوك الأخرى :

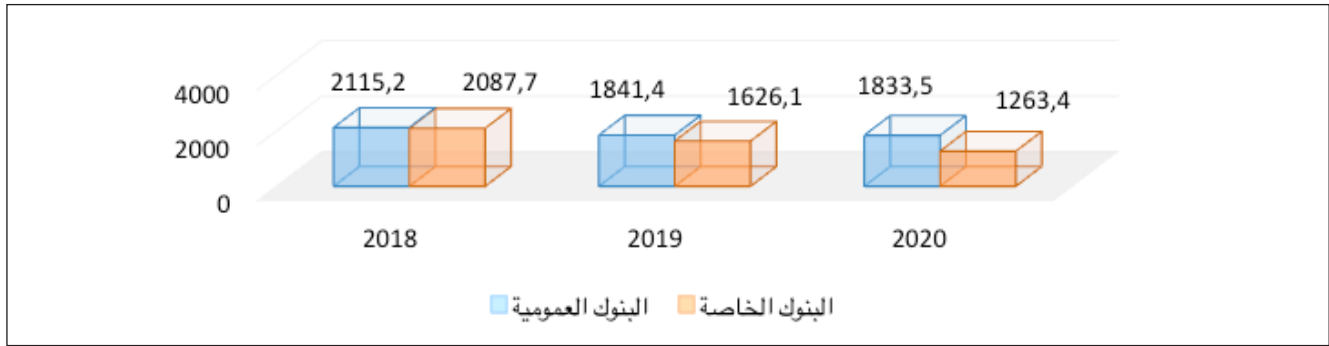
يبرز الجدول والرسم البياني التاليين حجم سيولة الـ 80 منشأة عمومية الموظفة بالبنوك العمومية والموظفة بباقي البنوك الأخرى.

جدول 13 : المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية وبالبنوك الأخرى

نسبة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2019/2018	2020	2019	2018	
% -0,4	% -12,9	1833,5	1841,4	2115,2	المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية
% -22,3	% -22,1	1263,4	1626,1	2087,7	المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك الأخرى
% -10,7	% -17,5	3096,9	3467,5	4203,0	مجموع المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالقطاع البنكي

رسم بياني 2: مقارنة بين سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك العمومية والمودعة بالبنوك الأخرى

(الوحدة : م.د.)



1.1. السيولة الموظفة بالبنوك العمومية :

خلال سنة 2020، بلغت نسبة سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك العمومية 59,2 % من مجموع سيولتها الموظفة بجميع البنوك مقابل 53,1 % خلال سنة 2019 و 50,3 % خلال سنة 2018.

وسجل المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك العمومية خلال سنة 2019 تراجعاً بقيمة 273,8 م.د. وبنسبة 13 % مقارنة بسنة 2018.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعاً في هذا المعدل :	انخفاضاً في هذا المعدل :
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 34,3 م.د. وبنسبة 21 % ليبلغ 194,7 م.د. مقابل 160,4 م.د. سنة 2018،	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 163,3 م.د. وبنسبة 80 % ليبلغ 41,6 م.د. مقابل 204,9 م.د. سنة 2018،
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 31,4 م.د. وبنسبة 19 % لتبلغ 194,9 م.د. مقابل 163,5 م.د. سنة 2018،	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 46,3 م.د. وبنسبة 29 % لتبلغ 113,2 م.د. مقابل 159,5 م.د. سنة 2018،
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 28,3 م.د. وبنسبة 11 % ليبلغ 293,6 م.د. مقابل 265,3 م.د. سنة 2018،	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 34,9 م.د. وبنسبة 8 % ليبلغ 376,5 م.د. مقابل 411,4 م.د. سنة 2018،

وقد تواصل خلال سنة 2020 تراجع المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك العمومية وذلك بقيمة 7,9 م.د. وبنسبة 0,4 % مقارنة بسنة 2019.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعاً في هذا المعدل :	انخفاضاً في هذا المعدل :
- ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 72 م.د. وبنسبة 86 % ليبلغ 155,4 م.د. مقابل 83,4 م.د. سنة 2018،	- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 116,6 م.د. وبنسبة 38 % ليبلغ 182 م.د. مقابل 293,6 م.د. سنة 2018،
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 31,6 م.د. وبنسبة 8 % ليبلغ 408,1 م.د. مقابل 376,5 م.د. سنة 2018،	- المجمع الكيميائي التونسي بقيمة 43,8 م.د. وبنسبة 58 % لتبلغ 32,4 م.د. مقابل 76,2 م.د. سنة 2018،
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 26,2 م.د. وبنسبة 13 % ليبلغ 221,1 م.د. مقابل 194,9 م.د. سنة 2018،	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 31,9 م.د. وبنسبة 77 % ليبلغ 9,7 م.د. مقابل 41,6 م.د. سنة 2018.

2.1. السيولة الموظفة بالبنوك الأخرى :

خلال سنة 2020، بلغت نسبة سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك العمومية 40,8 % من مجموع سيولتها الموظفة بجميع البنوك مقابل 46,9 % خلال سنة 2019 و 49,7 % خلال سنة 2018.

خلال سنة 2019، تراجع المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك الأخرى بقيمة 461,6 م.د. ونسبة 22,1 % مقارنة بسنة 2018.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعا في هذا المعدل :	انخفاضا في هذا المعدل :
- ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 99,2 م.د. ونسبة 319 % ليبلغ 130,3 م.د. مقابل 31,1 م.د. سنة 2018.	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 241,7 م.د. ونسبة 35 % ليبلغ 443,1 م.د. مقابل 684,8 م.د. سنة 2018.
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 95 م.د. ونسبة 247 % ليبلغ 133,4 م.د. مقابل 38,4 م.د. سنة 2018.	- شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة بقيمة 124,5 م.د. ونسبة 81 % ليبلغ 29,3 م.د. مقابل 153,8 م.د. سنة 2018.
	- المجمع الكيميائي التونسي بقيمة 95,3 م.د. ونسبة 46 % لتبلغ 113,9 م.د. مقابل 209,2 م.د. سنة 2018.

وقد تواصل خلال سنة 2020 تراجع المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك الأخرى وذلك بقيمة 362,7 م.د. ونسبة 22,3 % مقارنة بسنة 2019.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال هذه الفترة :

ارتفاعا في هذا المعدل :	انخفاضا في هذا المعدل :
- شركة الخدمات الوطنية والاقامات بقيمة 18,8 م.د. ونسبة 400 % ليبلغ 23,5 م.د. مقابل 4,7 م.د. سنة 2018.	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 227,7 م.د. ونسبة 51 % ليبلغ 215,4 م.د. مقابل 443,1 م.د. سنة 2018.
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 13 م.د. ونسبة 27 % ليبلغ 60,8 م.د. مقابل 47,8 م.د. سنة 2018.	- المجمع الكيميائي التونسي بقيمة 106,3 م.د. ونسبة 93 % لتبلغ 7,6 م.د. مقابل 113,9 م.د. سنة 2018.
	- ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 64 م.د. ونسبة 49 % لتبلغ 66,3 م.د. مقابل 130,3 م.د. سنة 2018.

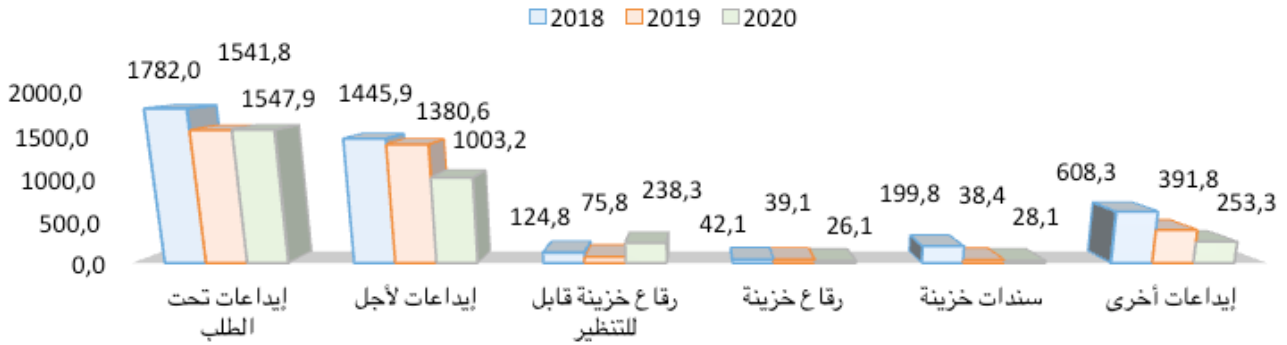
2. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك حسب أدوات التوظيف :

يهدف هذا العنوان إلى تحليل حجم سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك بحسب مختلف أدوات التوظيف وإبراز أهمية الإيداعات تحت الطلب مقارنة ببقية أدوات التوظيف الأخرى وذلك خلال الفترة 2020-2018.

ويبرز الرسم البياني التالي سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك بحسب مختلف أدوات التوظيف خلال الفترة 2018-2020 :

رسم بياني 3 : السيولة المتوفرة بالبنوك بحسب أدوات التوظيف خلال الفترة 2018-2020 :

(الوحدة : م.د.)



بلغت نسبة السيولة المودعة في شكل إيداعات تحت الطلب 42,4 % من مجموع سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك خلال سنة 2018، وفي شكل إيداعات لأجل 34,4 %، فيما بلغت نسبة الإيداعات الأخرى 23,2 %.

وخلال سنة 2019، تراجعت سيولة المنشآت العمومية في شكل إيداعات تحت الطلب مقارنة بسنة 2018 وذلك بقيمة 240,2 م.د. وبنسبة 13,5 % وفي شكل إيداعات لأجل بقيمة 65,3 م.د. وبنسبة 4,5 % وفي شكل إيداعات أخرى بقيمة 429,9 م.د. وبنسبة 44,1 %.

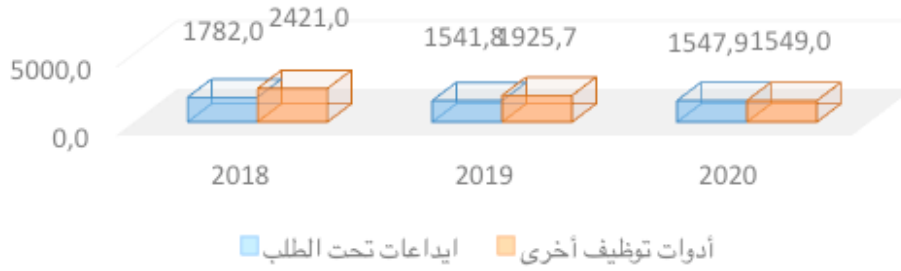
ومن مجموع سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك خلال سنة 2019، بلغت نسبة السيولة المودعة في شكل إيداعات تحت الطلب 44,5 % وفي شكل إيداعات لأجل 39,8 % فيما بلغت نسبة الإيداعات الأخرى 15,7 %.

ومقارنة بسنة 2019، تراجعت خلال سنة 2020 سيولة المنشآت العمومية في شكل إيداعات تحت الطلب بقيمة 6,1 م.د. وبنسبة 0,4 % وفي شكل إيداعات لأجل بمبلغ 377,4 م.د. وبنسبة 27,3 % في حين سجلت قيمة بقية الإيداعات استقرارا خلال نفس الفترة.

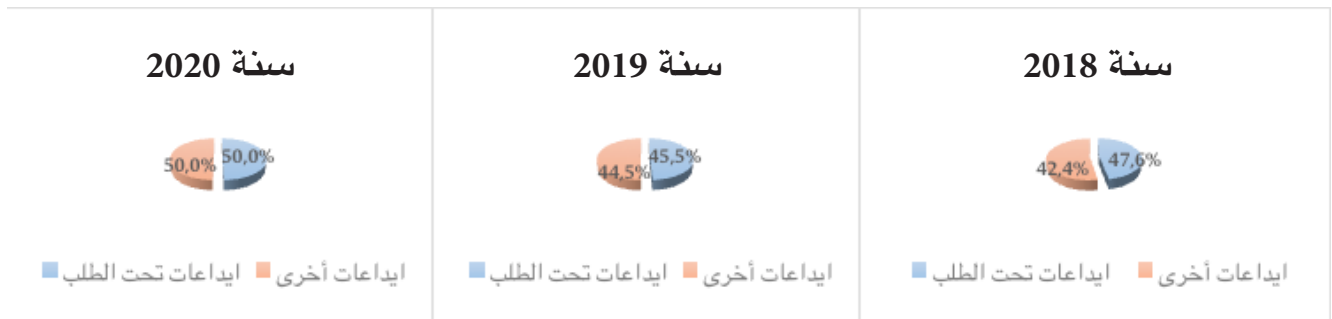
ومن مجموع سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك خلال سنة 2020، بلغت نسبة السيولة المودعة في شكل إيداعات تحت الطلب 50 % وفي شكل إيداعات لأجل 32,4 % فيما بلغت نسبة الإيداعات الأخرى 17,6 %.

ويبرز الرسمان البيانيان التاليان أهمية سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك في شكل إيداعات تحت الطلب مقارنة ببقية أدوات التوظيف الأخرى وذلك خلال الفترة 2018-2019 :

رسم بياني 4 : أهمية الإيداعات تحت الطلب مقارنة ببقية أدوات التوظيف بالبنوك
خلال الفترة 2018-2020 :



رسم بياني 5 : أهمية نسبة الإيداعات تحت الطلب بنسبة أدوات التوظيف الأخرى بالبنوك خلال السنوات
2018-2019-2020 :



من خلال الرسمين البيانيين السابقين، تتضح أهمية سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك في شكل إيداعات تحت الطلب مقارنة ببقية الإيداعات الأخرى وذلك خلال الفترة 2018-2020. كما يتضح أن نسبة الإيداعات تحت الطلب شهدت خلال هذه الفترة تطورا مقارنة ببقية الإيداعات الأخرى في شكل توظيف طويل المدى. ويعود ذلك بالأساس إلى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عانت منها العديد من المنشآت العمومية خلال الفترة المذكورة وخاصة خلال سنة 2020 جراء انتشار وباء كورونا، مما دفع بها إلى تقليص حجم إيداعاتها في شكل توظيفات طويلة المدى لمواجهة حاجياتها المستمرة للسيولة.

III. التسهيلات البنكية للمنشآت العمومية عن طريق حسابات المكشوف (découvert bancaire) للفترة 2018-2020 :

يتطرق هذا العنوان الى ابراز التسهيلات المقدمة من قبل البنوك العمومية للمنشآت العمومية التي تشكو نقص في السيولة وذلك في شكل حسابات بالمكشوف .

وينقسم هذا العموان الى جزئين :

- الجزء الأول : تطور المعدل الشهري لحسابات المكشوف لـ 80 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2020.
- الجزء الثاني : بيان تأثير نقص السيولة لدى المنشآت العمومية وعلاقته بارتفاع المكشوف البنكي.

1. تطور المعدل الشهري لحسابات المكشوف لـ 80 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2020 :

جدول 14 : المعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف بالبنوك لـ 80 منشأة عمومية خلال الفترة 2018-2020 :

(الوحدة : م.د)

سنة 2020	سنة 2019	سنة 2018	
925,8	698,1	515,7	المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالبنوك العمومية
154,2	89,5	159,0	المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالبنوك الأخرى
1080,0	787,6	674,7	المعدل الشهري لحسابات المكشوف بجميع البنوك

بلغ المعدل الشهري لحسابات المكشوف لـ 80 منشأة عمومية خلال سنة 2018 ما قيمته 674,7 م.د، منها 76,4 % للبنوك العمومية و 23,6 % بالبنوك الأخرى.

وشهد هذا المعدل خلال سنة 2019 ارتفاعا بقيمة 112,9 م.د وبنسبة 16,7 % مقارنة بسنة 2018 ليلعب ما قيمته 787,6 م.د، بلغت منه حصة البنوك العمومية نسبة 88,6 % وحصة البنوك الأخرى نسبة 11,4 %. وخلال نفس الفترة، ارتفع هذا المعدل بالبنوك العمومية بقيمة 182,4 م.د وبنسبة 35,4 % وانخفض هذا المعدل بالبنوك الأخرى بقيمة 69,5 م.د وبنسبة 43,7 % مقارنة بسنة 2018.

وخلال سنة 2020، سجل شهد هذا المعدل ارتفاعا بقيمة 292,4 م.د وبنسبة 37,1 % مقارنة بسنة 2019 ليلعب ما قيمته 1080 م.د. بلغت منه حصة البنوك العمومية نسبة 85,7 % وحصة البنوك الأخرى نسبة 14,3 %. وخلال نفس الفترة، ارتفع هذا المعدل بالبنوك العمومية بقيمة 227,7 م.د وبنسبة 32,6 % وبالبنوك الأخرى بقيمة 64,7 م.د وبنسبة 72,3 % مقارنة بسنة 2019.

2. بيان تأثير نقص السيولة لدى المنشآت العمومية وعلاقتها بارتفاع المكشوف البنكي خلال الفترة 2018-2020 :

سيطرق هذا الجزء الى ابراز حجم الحسابات بالمكشوف التي توفرها البنوك العمومية لفائدة المنشآت العمومية.

1.1. قيمة الحسابات بالمكشوف والایداعات لدى الشركة التونسية للبنك :

يبرز الجدول التالي حسابات المكشوف وقيمة الإيداعات لأبرز 10 منشآت عمومية بحسب قيمة حسابات المكشوف بالشركة التونسية للبنك خلال الفترة 2018-2020 :

جدول 15 : العشر منشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف بالشركة التونسية للبنك خلال الفترة 2018-2020 باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية :

(الوحدة : م.د)

الرتبة	المنشأة	المعدل الشهري لسنة 2018		المعدل الشهري لسنة 2019		المعدل الشهري لسنة 2020	
		حساب المكشوف	الايذاعات	حساب المكشوف	الايذاعات	حساب المكشوف	الايذاعات
1	الديوان الوطني للتطهير	57,9	21,2	64,3	4,1	56,7	5,1
2	شركة نقل تونس	12,5	0,0	9,9	0,0	4,8	0,3
3	الديوان الوطني للزيت	12,2	0,0	8,7	0,2	11,9	0,5
4	الشركة الجهوية للنقل بمدنين	4,1	0,0	2,9	0,0	2,6	0,0
5	اسمنت بنزرت	1,8	7,6	2,6	1,3	0,8	0,7
6	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	1,4	0,0	2,4	0,0	4,3	0,0
7	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	1,3	3,5	2,0	4,9	3,9	3,1
8	الشركة الجهوية للنقل بنابل	1,4	0,5	1,3	0,1	2,9	0,0
9	الشركة الجهوية للنقل بباجة	0,9	0,0	0,9	0,0	0,9	0,0
10	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	0,8	0,0	0,8	0,0	0,7	0,0
	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى	94,3	32,8	95,7	10,6	89,6	9,6
	المعدل الشهري العام	103,7	298,4	101,1	281,8	110,0	272,4
	المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية / المعدل الشهري العام %	90,9 %	11,0 %	94,6 %	3,8 %	81,4 %	3,5 %

شهد حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالشركة التونسية للبنك خلال سنة 2019 انخفاضا بقيمة 2,6 م.د وبنسبة 2,5 % مقارنة بسنة 2018. وشهد خلال سنة 2020 ارتفاعا بقيمة 8,9 م.د وبنسبة 8,8 % مقارنة بسنة 2019.

وسجل حجم سيولة المنشآت العمومية المودعة بالشركة التونسية للبنك خلال سنة 2019 انخفاضا بقيمة 16,6 م.د وبنسبة 5,6 % مقارنة بسنة 2018. كما شهد خلال سنة 2020 انخفاضا بقيمة 9,4 م.د وبنسبة 3,3 % مقارنة بسنة 2019.

ومقارنة بحجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالشركة التونسية للبنك، بلغ حجم سيولتها المودعة بنفس البنك خلال سنة 2018 نسبة 287,8 % من حجم المكشوف لنفس السنة وخلال سنة 2019 نسبة 278,7 % من حجم المكشوف لنفس السنة وخلال سنة 2020 نسبة 247,6 % من حجم المكشوف لنفس السنة.

2.2. قيمة الحسابات بالمكشوف والايداعات لدى البنك الوطني الفلاحي :

جدول 16 : العشر منشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف بالبنك الوطني الفلاحي خلال الفترة 2018-2020 باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية :

الرتبة	المنشأة	المعدل الشهري لسنة 2018		المعدل الشهري لسنة 2019		المعدل الشهري لسنة 2020	
		حساب المكشوف	الايداعات	حساب المكشوف	الايداعات	حساب المكشوف	الايداعات
1	ديوان الحبوب	141,4	0,0	275,4	0,0	469,2	0,0
2	ديوان الأراضي الدولية	40,3	0,0	58,7	0,0	61,9	0,0
3	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	21,5	0,0	24,7	0,0	28,7	0,0
4	شركة نقل تونس	19,8	0,0	21,9	0,0	24,3	0,0
5	شركة اللحوم	12,6	0,0	14,4	0,0	15,2	0,0
6	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4,5	2,0	7,9	2,0	5,1	1,4
7	الديوان الوطني للتطهير	6,9	7,7	5,4	3,7	2,6	3,7
8	الديوان الوطني للزيت	13,0	0,0	4,3	0,5	3,3	0,4
9	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	4,2	0,0	2,2	0,0	1,1	0,0
10	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	1,6	0,0	0,9	0,0	0,6	0,0
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى		265,8	9,7	415,7	6,2	612,0	5,5
المعدل الشهري العام		282,1	1054,0	431,4	1008,3	657,9	952,5
المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %		% 94,2	% 0,9	% 96,4	% 0,6	% 93,0	% 0,6

يعتبر البنك الوطني الفلاحي أهم بنك تلتجأ إليه المنشآت العمومية لسحب أموال على الحسابات المكشوف. وقد شهد حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنك الوطني الفلاحي خلال سنة 2019 ارتفاعا بقيمة 149 م.د. وبنسبة 52,8 % مقارنة بسنة 2018. وشهد خلال سنة 2020 ارتفاعا بقيمة 226,5 م.د. وبنسبة 52,5 % مقارنة بسنة 2019.

وسجل حجم سيولة المنشآت العمومية المودعة بالشركة التونسية للبنك خلال سنة 2019 انخفاضا بقيمة 45,7 م.د. وبنسبة 4,3 % مقارنة بسنة 2018. كما شهد خلال سنة 2020 انخفاضا بقيمة 55,8 م.د. وبنسبة 5,5 % مقارنة بسنة 2019.

ومقارنة بحجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنك الوطني الفلاحي، بلغ حجم سيولتها المودعة بنفس البنك خلال سنة 2018 نسبة 373,6 % من حجم المكشوف لنفس السنة وخلال سنة 2019 نسبة 233,7 % من حجم المكشوف لنفس السنة وخلال سنة 2020 نسبة 144,8 % من حجم المكشوف لنفس السنة.

3.2. قيمة الحسابات بالمكشوف والايداعات بـ BH بنك :

جدول 17 : العشر منشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف بـ BH بنك خلال الفترة 2018-2020 باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية :

الرتبة	المنشأة	المعدل الشهري لسنة 2018		المعدل الشري لسنة 2019		المعدل الشهري لسنة 2020	
		حساب المكشوف	الايداعات	حساب المكشوف	الايداعات	حساب المكشوف	الايداعات
1	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	19,0	0,0	36,1	0,0	33,6	0,0
2	الديوان الوطني للتطهير	35,1	19,2	25,1	12,6	7,8	4,3
3	شركة نقل تونس	21,4	0,0	23,5	0,0	18,7	0,1
4	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	21,4	0,0	23,3	0,0	25,7	0,0
5	تونس للطرقاات السيارة	3,5	17,5	20,9	0,3	16,5	0,0
6	شركة فسفاط قفصة	3,3	141,3	17,1	30,3	17,0	3,6
7	الديوان الوطني للزيت	17,3	0,0	8,0	0,7	7,0	0,7
8	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	1,6	0,1	3,6	0,0	11,7	0,0
9	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	2,3	13,3	2,3	9,9	2,2	5,5
10	شركة صناعة الأدوية بالبلاد التونسية	0,7	0,0	1,0	0,0	2,2	0,0
	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى	125,6	191,4	161,1	53,8	142,3	14,3
	المعدل الشهري العام	129,9	762,9	165,6	551,2	157,9	608,6
	المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %	96,7 %	25,1 %	97,3 %	9,8 %	90,1 %	2,3 %

يعتبر BH بنك ثاني أهم بنك بعد البنك الوطني الفلاحي تلتجاً إليه المنشآت العمومية لسحب أموال على الحسابات المكشوف، وقد شهد حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بـ BH بنك خلال سنة 2019 ارتفاعا بقيمة 35,7 م.د وبنسبة 27,5 % مقارنة بسنة 2018. وشهد خلال سنة 2020 انخفاضا بقيمة 7,7 م.د وبنسبة 4,6 % مقارنة بسنة 2019.

وسجل حجم سيولة المنشآت العمومية المودعة بـ BH بنك خلال سنة 2019 انخفاضا بقيمة 211,7 م.د وبنسبة 27,8 % مقارنة بسنة 2018. وشهد خلال سنة 2020 ارتفاعا بقيمة 57,4 م.د وبنسبة 10,4 % مقارنة بسنة 2019.

ومقارنة بحجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بـ BH بنك ، بلغ حجم سيولتها المودعة بنفس البنك خلال سنة 2018 نسبة 587,3 % من حجم المكشوف لنفس السنة وخلال سنة 2019 نسبة 332,9 % من حجم المكشوف لنفس السنة وخلال سنة 2020 نسبة 385,4 % من حجم المكشوف لنفس السنة.

الجزء الثاني : تحليل للوضعية
المالية لعينة مكونة من 50
منشأة عمومية خلال الفترة
2020 - 2018

يقتصر تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية التي يبلغ عددها 111 على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية تم اختيارها بناء على القوائم المالية المتوفرة لسنة 2018. حيث وقبل تحديد أساس اختيار هذه العينة، تم استثناء 19 منشأة من مجموع المنشآت العمومية للأسباب التالية :

✓ إحداث جديد لـ 7 منشآت عمومية،

✓ توقف عن النشاط لمنشأة عمومية وحيدة وهي مركز الدراسات والبحوث الجوية،

✓ عدم التوصل بالقوائم المالية لـ 11 منشأة عمومية.

وعلى أساس 92 منشأة عمومية المتبقية، تم اختيار العينة التالية المتكونة من 50 منشأة :

✓ الـ 5 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي والشبه المالي.

✓ الـ 3 صناديق اجتماعية.

✓ 40 منشأة من بين الـ 82 منشأة عمومية المتبقية تم اختيارهم على أساس أهمية

11 مؤشرا ماليا تم احتسابهم من خلال القوائم المختومة في 31 ديسمبر 2018

مفصلا بالجدول التالي :

جدول 18 : مؤشرات الـ 40 منشأة مقارنة بمؤشرات الـ 82 منشأة

عدد الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإيجابية	نتائج الاستغلال السلبية	الأرباح	الخسائر	مجموع الأصول	رأس المال/ أموال مخصصة
85287	29969,3	3580,2	30432,4	1311,1	-1564,3	976,7	-4305,0	52396,3	6572,2
99836	31127,2	3779,2	31610,9	1379,1	-1652,9	1038,9	-4400,1	54853,7	6892,3
85,4%	96,3%	94,7%	96,3%	95,1%	94,6%	94%	97,8%	95,5%	95,4%

ويبرز الجدول التالي قائمة المنشآت التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2018 إلى حد شهر جويلية

: 2021

جدول 19 : قائمة المنشآت التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2018

1	الوكالة البلدية للخدمات البيئية	7	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
2	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	8	التلفزة التونسية
3	الشركة الجهوية للنقل بقابس	9	الشركة التونسية لتنمية القولف
4	الشركة الجهوية للنقل بقفصة	10	الشركة التونسية للسكر
5	الشركة الجهوية للنقل بالكاف	11	الشركة الوطنية لحماية النباتات
6	الشركة الجهوية للنقل بباجة		

¹ باستثناء عدد الأعوان الذي يشمل 84 منشأة عمومية

وفيما يلي قائمة الـ 50 منشأة عمومية التي تم اختيارها ضمن العينة مرتبة بحسب وزارات الاشراف :

جدول 20 : قائمة الـ 50 منشأة عمومية المكونة للعينة موضوع التحليل المالي

المنشآت العمومية					وزارة الاشراف
RNTA	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	6	STB	الشركة التونسية للبنك	وزارة المالية
MTK	مصنع التبغ بالقبروان	7	BNA	البنك الوطني الفلاحي	
TTN	شبكة تونس للتجارة	8	BH	بنك الإسكان BH	
REGIE DES ALCOOLS	وكالة الكحول	9	BTS	البنك التونسي للتضامن	
			BFPME	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	
CNAM	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	3	CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	وزارة الشؤون الاجتماعية
			CNRPS	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	
SNCFT	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	6	TUNISAIR	شركة الخطوط التونسية	وزارة النقل
ATTT	الوكالة الفنية للنقل البري	7	OACA	ديوان الطيران المدني والمطارات	
SORETRAS	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	8	CTN	الشركة التونسية للملاحة	
SRTG BIZERTE	الشركة الجهوية للنقل ببزرت	9	OMMP	ديوان البحرية التجارية والموانئ	
			TRANSTU	شركة نقل تونس	
CIOK	شركة اسمنت أم الكليل	8	CTF	الشركة التونسية للتنقيب	وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
ELFOULEDH	الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفلواذ»	9	STIR	الشركة التونسية لصناعات التكرير	
SNCPA	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	10	SNDP	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
AFI	الوكالة العقارية الصناعية	11	ETAP	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	
STEG	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	12	CPG	شركة فسفاط قفصة	
SOTRAPIL	شركة النقل بواسطة الانابيب	13	GCT	المجمع الكيميائي التونسي	
			SCB	شركة اسمنت بزرت	
SONEDE	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3	OFFICE DES CEREALES	ديوان الحبوب	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
ONH	الديوان الوطني للزيت	4	OTD	ديوان الأراضي الدولية	
AFH	الوكالة العقارية للسكنى	4	SNIT	الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية	وزارة التجهيز والإسكان
TUNISIE AUTOROUTES	شركة تونس للطرق السيارة	5	SPROLS	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	
ARRU	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	6	SOMATRA-GET	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	
TUNISIE TELECOM	شركة اتصالات تونس	2	POSTE	الديوان الوطني للبريد	وزارة تكنولوجيا الاتصال
			ONAS	الديوان الوطني للتطهير	وزارة البيئة
			OCT	الديوان التونسي للتجارة	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
			PCT	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	وزارة الصحة
			CPSCL	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	وزارة الداخلية

الباب الأول : المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه :

أ. البنوك العمومية :

جدول 21 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للبنوك العمومية :

المتشاة	المؤشر	الموارد البشرية		المؤشرات المالية									الكسور المالية				
		عدد الأعموان	أعباء الأعموان	مجموع الأصول	التعهدات	الودائع	النتائج البنكي الصافي	مدخرات صافية على التعهدات	النتيجة الصافية	مؤشر الاستغلال	الديون المصنفة	المصنفة بالمدرجات	تغطية الديون	نسبة الملاءة المالية	TIER 1 (نسبة دنيا 7%)	LCR (نسبة دنيا 90% في 2018 و 100% بداية من 2019)	
	الوحدة	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الشركة التونسية للبنك	2018	1855	143,3	10520	7133	6357	473	181,2	80,8	46,4	20,7	75,4	10,4	7,5	96,9		
	2019	1928	150,6	11302	7978	7371	601	120,2	157,3	39	18,3	75,4	12,6	9,2	142,8		
	2020	1894	157	12349	9082	8414	621	189,6	72,2	39,6	14,9	76	12,5	8,9	102,5		
البنك الوطني الفلاحي	2018	2413	196,3	11663	9322	7800	553	82,7	175	48	15,6	59,3	14,7	9,9	181,2		
	2019	2305	212,8	13015	10447	8537	654	128,5	123,4	44,3	15,4	63,6	18,2	14,4	176,6		
	2020	2203	204,3	14422	11925	8778	690	220,7	102,3	41,9	15,8	66,1	19,8	15,4	142,8		
بنك الإسكان BH	2018	1753	125,3	11912	9118	6551	456	70,9	136	41,5	11,4	77,8	10,5	7,6	101,6		
	2019	1691	133,8	12208	9647	6879	493	68,5	142	41,9	12,5	76,4	11,14	8,5	100,4		
	2020	1688	124,6	12243	9832	7234	507	171,6	73	38,5	15,3	70,5	11,8	9,5	107,9		
البنك التونسي للتضامن	2018	283	17,3	1399,7	1112,7	1219,9	40,2	4,3	5,8	58,6	42	20,7	40,5	29,1	203,9		
	2019	293	19	1513,6	1191,2	1304,88	52,0	5,8	9,2	50,9	41	21,8	37,2	35,9	213,0		
	2020	289	20	1586,3	1294,9	1380,1	46,5	6,6	4,5	57,6	44	23,5	36,9	36,0	367,2		
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	2018	122	8,5	300,8	220,4	11,3	8,4	0,5	-1,9	-	77,3	59,8	1,8	0,92	-		
	2019	123	9,2	316,3	229,4	13	9,0	1,7	-4,1	-	81,5	60,5	1,5	0,75	-		
	جوان 2020*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		

1. الشركة التونسية للبنك :

بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية للبنك خلال سنة 2019 ما قيمته 157,3 م.د مقابل 80,8 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 76,5 م.د وبنسبة 94,7 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع الهامش الصافي للفوائد بقيمة 108,3 م.د.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية للبنك 72,2 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 85,1 م.د وبنسبة 54,1 % مقارنة بسنة 2019. ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع مدخرات تغطية الديون بقيمة 68,8 م.د.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية للبنك خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
% 4,2	6,4	% 5,1	7,3	أعباء الأعوان
% 9,3	1047	% 7,4	782	مجموع الأصول
% 13,8	1104	% 11,8	845	التعهدات
% 14,2	1043	% 16	1014	الودائع
% 3,3	20	% 27,1	128	الناتج البنكي الصافي

كما يبرز الجدول التالي تطور أهم الكسور المالية للشركة التونسية للبنك خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020/2019	التطور 2019/2018	2020	2019	2018	الكسور المالية
% 0,6	% -7,4	% 39,6	% 39	% 46,4	مؤشر الاستغلال
% -3,4	% -2,4	% 14,9	% 18,3	% 20,7	نسبة الديون المصنفة
% 0,6	% 0	% 76	% 75,4	% 75,4	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات
% -0,1	% 2,2	% 12,5	% 12,6	% 10,4	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)
% -0,3	% 1,7	% 8,9	% 9,2	% 7,5	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)
% -40,3	% 45,9	% 102,5	% 142,8	% 96,9	LCR

2. البنك الوطني الفلاحي :

بلغت النتيجة الصافية للبنك الوطني الفلاحي خلال السنة 2019 ما قيمته 123,3 م.د مقابل 175 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 52 م.د وبنسبة 29,7 %، ويعود ذلك خاصة الى الأعباء الاستثنائية التي تحملها البنك التي بلغت 79,8 م.د والمرتبطة بعملية الترفيع في رأس المال خلال سنة 2019.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية للبنك الوطني الفلاحي 102,3 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 21,1 م.د ونسبة 17,1 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 92,2 م.د ونسبة 71,7 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للبنك الوطني الفلاحي خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
% -4	-8,5	% 8,4	16,5	أعباء الأعوان
% 10,8	1407	% 11,6	1352	مجموع الأصول
% 14,2	1478	% 12,1	1125	التعهدات
% 2,8	241	% 9,4	737	الودائع
% 5,5	36	% 18,3	101	الناتج البنكي الصافي

كما يبرز الجدول التالي تطور أهم الكسور المالية للبنك الوطني الفلاحي خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020/2019	التطور 2019/2018	2020	2019	2018	الكسور المالية
% -2,4	% -3,7	% 41,9	% 44,3	% 48	مؤشر الاستغلال
% 0,4	% -0,2	% 15,8	% 15,4	% 15,6	نسبة الديون المصنفة
% 2,5	% 4,3	% 66,1	% 63,6	% 59,3	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات
% 1,6	% 3,5	% 19,8	% 18,2	% 14,7	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)
% 1	% 4,5	% 15,4	% 14,4	% 9,9	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)
% -33,8	% -4,6	% 142,8	% 176,6	% 181,2	LCR

3. بنك الإسكان BH :

بلغت النتيجة الصافية لـ BH بنك خلال سنة 2019 ما قيمته 142 م.د مقابل 136 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 6 م.د ونسبة 4,4 %.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية لـ BH بنك 73 م.د م مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 69 م.د ونسبة 48,6 % . ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 103,1 م.د ونسبة 150,5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لـ BH بنك خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د.)	النسبة	القيمة (م.د.)	
% -6,9	-9,2	% 6,8	8,5	أعباء الأعوان
% 0,3	35	% 2,5	296	مجموع الأصول
% 1,9	185	% 5,8	529	التعهدات
% 5,2	355	% 5	328	الودائع
% 2,8	14	% 8,1	37	الناتج البنكي الصافي

كما يبرز الجدول التالي تطور أهم الكسور المالية لـ BH بنك خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019/2020	التطور 2018/2019	2020	2019	2018	الكسور المالية
% -3,4	% 0,4	% 38,5	% 41,9	% 41,5	مؤشر الاستغلال
% 2,8	% 1,1	% 15,3	% 12,5	% 11,4	نسبة الديون المصنفة
% -5,9	% -1,4	% 70,5	% 76,4	% 77,8	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات
% 0,66	% 0,64	% 11,8	% 11,14	% 10,5	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)
% 1	% 0,9	% 9,5	% 8,5	% 7,6	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)
% 7,5	% -1,2	% 107,9	% 100,4	% 101,6	LCR

4. البنك التونسي للتضامن :

بلغت النتيجة الصافية للبنك التونسي للتضامن خلال سنة 2019 ما قيمته 9,2 م.د مقابل 5,8 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 3,4 م.د وبنسبة 58,6 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع إيرادات الاستغلال البنكية بقيمة 12,6 م.د وبنسبة 27,7 %.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية للبنك التونسي للتضامن 4,5 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4,7 م.د وبنسبة 51,1 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض إيرادات الاستغلال البنكية بقيمة 5,1 م.د وبنسبة 9,8 % نتيجة تأجيل خلاص أقساط القروض وذلك تطبيقات منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2020.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للبنك التونسي للتضامن خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د.)	النسبة	القيمة (م.د.)	
% 5,3	1	% 9,8	1,7	أعباء الأعوان
% 4,8	72,7	% 8,1	113,9	مجموع الأصول
% 8,7	103,7	% 12,1	78,5	التعهدات
% 5,8	75,3	% 7	84,9	الودائع
% -10,6	-5,5	% 29,4	11,8	الناتج البنكي الصافي

كما يبرز الجدول التالي تطور أهم الكسور المالية للبنك التونسي للتضامن خلال الفترة 2018-2019 :

التطور 2020/2019	التطور 2019/2018	2020	2019	2018	الكسور المالية
% 6,7	% -7,7	% 57,6	% 50,9	% 58,6	مؤشر الاستغلال
% 3	% 1	% -44	% 41	% 42	نسبة الديون المصنفة
% 1,7	% 1,1	% 23,5	% 21,8	% 20,7	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات
% -0,3	% -3,3	% 36,9	% 37,2	% 40,5	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)
% 0,1	% 6,9	% 36	% 35,9	% 29,1	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)
% 154,2	% 9,1	% 367,2	% 213	% 203,9	LCR

5. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

بلغت النتيجة الصافية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2019 ما قيمته 4,1 م.د مقابل 1,9 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2,2 م.د ونسبة 115,8 %، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض لارتفاع قيمة مخصصات المدخرات بما قيمته 1,2 م.د نتيجة ارتفاع نسبة الأصول المصنفة لتبلغ 81,5 % مع موفى سنة 2019 (2,4+ % بالمقارنة مع سنة 2018) بالإضافة الى تراجع قيمة الناتج البنكي الصافي بما قيمته 0,5 م.د خلال الفترة 2018-2019.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال الفترة

2018-2019 :

التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	
% 8,2	0,7	أعباء الأعوان
% 5,2	15,5	مجموع الأصول
% 4,1	9	التعهدات
% 15	1,7	الودائع
% 7,1	0,6	الناتج البنكي الصافي

كما يبرز الجدول التالي تطور أهم الكسور المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال الفترة

2018-2019 :

التطور 2019/2018	2019	2018	الكسور المالية
% 4,2	% 81,5	% 77,3	نسبة الديون المصنفة
% 0,7	% 60,5	% 59,8	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات
% -0,3	% 1,5	% 1,8	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)
% -0,17	% 0,75	% 0,92	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)

1. الديوان الوطني للبريد :

بلغت النتيجة الصافية للديوان الوطني للبريد خلال سنة 2019 ما قيمته 20,2- م.د مقابل 4,9- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 15,3 م.د وبنسبة 312,2-%، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 17,2 م.د وبنسبة 175,5% وإلى انخفاض الأرباح العادية الأخرى بقيمة 3 م.د وبنسبة 83,3%.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 7,9- م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 12,3 م.د وبنسبة 60,9% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 28,1 م.د وبنسبة 6,1% وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 3,5 م.د وبنسبة 13%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للديوان الوطني للبريد خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
9,3%	32,1	4,4%	14,7	أعباء الأعوان
6,1%	28,1	8,9%	37,8	إيرادات الإستغلال
2,5%	12,3	8,5%	37,6	أعباء الإستغلال
73,8%	15,8	0,9%	0,2	نتيجة الاستغلال
-13%	-3,5	175,5%	17,2	الأعباء المالية الصافية

2. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية :

بلغت النتيجة الصافية لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية خلال سنة 2019 ما قيمته 44,3 م.د مقابل 31,4 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 12,9 م.د وبنسبة 41,1%، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 12,2 م.د وبنسبة 69,7% وارتفاع أرباح الصرف والأرباح العادية الأخرى بقيمة 2,2 م.د وبنسبة 15614,2%.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 46,4 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 2,1 م.د وبنسبة 4,7% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 3 م.د وبنسبة 9,5% وإيرادات التوظيفات بقيمة 4,2 م.د وبنسبة 14,1% وإلى انخفاض الخسائر العادية بقيمة 0,715 م.د وبنسبة 100%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
% 12,4	0,8	% 12,8	0,8	أعباء الأعوان
% 9,5	3	% 2,1	0,7	إيرادات الإستغلال
% 28	5,1	% 8,2	1,4	أعباء الإستغلال
% -16,3	-2,1	% 5,2	-0,7	نتيجة الاستغلال

الباب الثاني :الصناديق الاجتماعية :

جدول 23 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية :

المؤشر	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية			المؤشرات المالية			الاستثمارات			الديونية						
	عدد المؤجرين المنخرطين	عدد المضمونين الاجتماعيين والمنخرطين النشيطين	عدد المنتفعين (بجارية)	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال الفنية	أعباء الاستغلال الفنية	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية الصافية	منحة الدولة أو المساهمة الاجتماعية التضامنية	النتيجة الصافية	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البنوك	المؤسسات والمنشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	آخرون	مجموع المديونية
2018	168	2364	822	5206	143,6	3080	3412	-533	0	0	-530	-384	10,9	0	0	0	1710	0	1710
2019	170	2402	871	5039	144,2	3445	3811	-668	0	0	-667	-1050	9,9	0	0	0	2420	0	2420
2020	174	2354	905	4808	147,2	3430	4172	-1110	0	40	-1071	-2121	8,6	0	0	0	3364	0	3364
2018	-	766	382	1459	55,3	3944	4857	-991	0,9	200	-787,4	-1818,5	32,5	***705,1	63,3	0	1920,5	3,3	***2692,2
2019	-	764	393	1433	55,7	4781	5728	-1106	-6,1	450	-651,6	-2469,9	40,3	***1070,2	206,5	0	2135,2	6	***3417,9
2020	-	776	* 398	1425	60	5510	6084	-655	-14,5	460	-190,8	-2660,4	46,4	1250,1	203,9	0	2105,5	2,6	3562,2
2018	-	** 3681	-	2876	101,6	3076	2236	535,9	8,7	0	574,1	2544	12,7	0	11	864	0	940	1815
2019	-	** 3990	-	2885	118,2	3413	2367	757,9	6,6	0	758,3	3304	16,4	0	0	950	0	955	1945
2020	-	** 3951	-	2843	137,8	3570	2510	704,7	6,8	0	704,7	4008	22,2	0	0	1258	0	1179	2437

* وقتي في انتظار مصادقة مجلس الإدارة في سبتمبر 2021.

** أرقام محينة مقارنة بأرقام تقرير السنة الفارطة باعتبار السنة الفارطة في سجل وزارة التعليم العالي،

*** أرقام محينة مقارنة بأرقام تقرير السنة الفارطة باعتبار احتساب تسبيقات الدولة على حساب الأنظمة الفأدة الصندوق والتي لم يتم تسويتها،

**** أرقام محينة مقارنة بأرقام تقرير السنة الفارطة باعتبار احتساب الديون دون غيرها عكس تقرير السنة الفارطة التي تم فيها احتساب مجموع الخصوم برمتها.

أ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :

بلغت النتيجة الصافية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنة 2019 ما قيمته 667- م.د مقابل 530- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاض بقيمة 137 م.د وبنسبة 25,8%، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 135 م.د وبنسبة 25,3%.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 1071- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 404 م.د وبنسبة 60,6% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته 442 م.د وبنسبة 66,1%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة : 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
2,1%	3	0,4%	0,6	أعباء الأعوان
-0,4%	-15	11,8%	365	إيرادات الإستغلال الفنية
9,5%	361	11,7%	399	أعباء الإستغلال الفنية
16,5%	33,3	118,9%	108	المدخرات على حسابات المساهمين
-66,1%	-442	-25,3%	-135	نتيجة الاستغلال

أ. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية :

بلغت النتيجة الصافية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال سنة 2019 ما قيمته 651,6- م.د مقابل 787,4- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 135,8 م.د وبنسبة 17,2%، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع الدعم المالي للدولة بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية بما قيمته 250 م.د وبنسبة 125%.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 190,8- م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 459,8 م.د وبنسبة 70,6% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 451 م.د وبنسبة 40,8%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د.)	النسبة	القيمة (م.د.)	
7,7 %	4,3	0,7 %	0,4	أعباء الأعوان
15,2 %	729	21,2 %	837	إيرادات الإستغلال الفنية
6,2 %	356	17,9 %	871	أعباء الإستغلال الفنية
-42,6 %	-74,1	89,9 %	82,4	أعباء الاستغلال الأخرى
40,8 %	451	-11,6 %	-115	نتيجة الاستغلال

III. الصندوق الوطني للتأمين على المرض :

بلغت النتيجة الصافية للصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال سنة 2019 ما قيمته 758,3 م.د مقابل 574,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 184,2 م.د وبنسبة 32,1 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قيمته 222 م.د وبنسبة 41,5 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 704,7 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 53,6 م.د وبنسبة 7,1 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى الانخفاض المحتمل لنتيجة الاستغلال بما قيمته 53,2 م.د وبنسبة 7,5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أبرز المؤشرات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د.)	النسبة	القيمة (م.د.)	
16,6 %	19,6	16,3 %	16,6	أعباء الأعوان
4,6 %	157	10,9 %	337	إيرادات الإستغلال الفنية
6,1 %	143	5,9 %	131	أعباء الإستغلال الفنية
32,6 %	40,1	32,4 %	30,1	المدخرات على حساب المنخرطين
-7,5 %	-53,2	41,5 %	222	نتيجة الاستغلال

1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد :

بلغت النتيجة الصافية للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد خلال سنة 2019 ما قيمته 54,7- م.د مقابل 49,5- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 5,2 م.د وبنسبة 10,5 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 28,8 م.د وبنسبة 73,1 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 6,9 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 61,6 م.د وبنسبة 113 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 39,1 م.د وبنسبة 9,5 % نتيجة الترفيع في أسعار البيع للعموم في مناسبتين خلال شهري مارس وأوت 2020 ولانخفاض أعباء الاستغلال بما قيمته 27,5 م.د وبنسبة 5,8 % نتيجة انخفاض الإنتاج وتحويل مشتريات مواد الصنع لسنة 2021.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
5,7 %	3,2	-0,4 %	-0,2	أعباء الأعوان
9,5 %	39,1	4,8 %	18,8	إيرادات الإستغلال
-5,8 %	-27,5	11 %	47,5	أعباء الإستغلال
102,2 %	69,6	-73,1 %	-28,8	نتيجة الاستغلال
114 %	13,9	149,2 %	-37	الأعباء المالية الصافية

2. مصنع التبغ بالقيروان :

بلغت النتيجة الصافية لمصنع التبغ بالقيروان خلال سنة 2019 ما قيمته 38,1- م.د مقابل 47,8- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 9,7 م.د وبنسبة 20 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 8,4 م.د وبنسبة 4,6 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 1,4 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 39,5 م.د وبنسبة 104 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 76,4 م.د وبنسبة 40 % نتيجة الترفيع في أسعار البيع للعموم في مناسبتين خلال شهري مارس وأوت 2020 وإلى ارتفاع الكميات المباعة.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لمصنع التبغ بالقيروان خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د.)	النسبة	القيمة (م.د.)	
% 11,7	2,2	% -8	-1	أعباء الأعوان
% 40	76,4	% 4,6	8,4	إيرادات الإستغلال
% 13	31	% 15	31,2	أعباء الإستغلال
% 95,4	45,4	% -92	-22,8	نتيجة الاستغلال
% 39,8	4	% 145	-32,6	الأعباء المالية الصافية

3. شركة شبكة تونس للتجارة :

بلغت النتيجة الصافية لشركة شبكة تونس للتجارة خلال سنة 2019 ما قيمته 2,5 م.د مقابل 2,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,4 م.د وبنسبة 19 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات الاستغلال بما قيمته 0,5 م.د وبنسبة 7,3 % وارتفاع إيرادات التوظيفات بما قيمته 0,2 م.د وبنسبة 20 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 2,4 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0,1 م.د وبنسبة 4 % مقارنة بسنة 2019. ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع مخصصات الاستهلاك والمدخرات بقيمة 0,6 م.د وبنسبة 160,2 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة شبكة تونس للتجارة خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د.)	النسبة	القيمة (م.د.)	
% 7,3	0,5	% 7,3	0,5	إيرادات الإستغلال
% 11,1	0,5	% 1,5	0,01	أعباء الإستغلال
% 0	0	% 21,5	0,4	نتيجة الاستغلال

4. وكالة الكحول :

بلغت النتيجة الصافية لوكالة الكحول خلال سنة 2019 ما قيمته 1,8 م.د مقابل 2,9 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1,1 م.د وبنسبة قيمته 38 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض أعباء الاستغلال بقيمة 1,1 م.د وبنسبة 6,5 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته -3,5 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1,7 م.د ونسبة %94,4 مقارنة بسنة 2019. ويعود ذلك خاصة الى انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 3 م.د نتيجة تراجع المبيعات بنسبة %23,9 وذلك تبعا لنفاذ مخزونات الكحول والصعوبات التي شهدتها الوكالة في إعادة تكوين مخزونها نظرا لندرة مادة الكحول على الأسواق العالمية وإيقاف عمليات التصدير في جل البلدان المنتجة تبعا لتفشي وباء كورونا.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لوكالة الكحول خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة	القيمة (م.د)	النسبة	القيمة (م.د)	
% 36,8	1,1	% -11,7	-0,4	أعباء الأعوان
% -23,9	-3,0	% -3,7	-0,5	إيرادات الإستغلال
% -2,9	-0,4	% -6,5	-1,1	أعباء الإستغلال
% -101,6	-2,6	% 18,5	0,6	نتيجة الاستغلال
% 100	0,0	% 85,3	-0,6	الأعباء المالية الصافية

المديونية		الاستثمارات		المؤشرات المالية							الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات	قطاع النشاط							
مجموع المديونية	آخرون	الصناديق الاجتماعية	المنشآت العمومية	البنوك	الدولة	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات	الأموال الذاتية	النتائج الموجلة	النتيجة الصافية	الأعباء المالية الصافية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال		أعباء الأعمان	عدد الأعمان	البضائع المنقولة	عدد المسافرين	المؤشرات		
م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	الوحدة	
981	0	209	62	71	640	14,2	28,1	-713,5	-1227	-192,4	32,5	-164,7	369,6	130	204,9	255,1	7555	مطبات غير متوفرة	229,4	**2018	شركة نقل تونس	المنشأة	
1131	0	251	86	71	723	7,6	58,9	-	-	-204,3	30	-179,2	384,1	131	204,9	268,7	7454	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	223	**2019			
1308	0	328	113	37	830	13,5	14,3	-	-	-218,8	28,8	-194,8	389,9	135	195,1	281,7	7381	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية		**2020	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	المنشأة	
1207,2	60,8	110,8	60	824,9	39,8	21,6	115,5	802,8	-577,4	-91,1	23,6	-68,4	226,2	65	157,8	118,9	4612	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	39,98	2018			
1478,7	114,7	161,7	100,4	894	46	28,2	238,2	813,7	-674,6	-119,8	16,9	-99,1	257,2	65	158,2	145,4	4644	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	37,5	2019	الشركة الجوية للنقل بولاية صفاقس	المنشأة	
-	-	-	-	-	-	23,2	200,7	814,9	-788,3	-103,6	29,3	-75,3	235,2	65	159,9	130,7	4562	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	25,1	*2020			
103,8	3,1	34,2	0,3	28,6	24,4	1,3	9,8	-53,0	-58,4	-15,6	4,0	-11,7	79,0	47,6	67,3	49,7	1322	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	49,6	2018	الشركة الجوية للنقل بولاية صفاقس	المنشأة	
122,7	2,3	45,6	0,2	28	30,3	0	1,2	-69,5	-73,9	-18,2	7,6	-10,5	77,9	48	67,4	51,2	1316	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	46,7	2019			
133,4	3,0	57,7	0,3	21,1	40,1	0	0,3	-88,3	-92,1	-13,6	7,1	-6,6	73,5	52,7	66,9	51,3	1267	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	27,5	*2020	الشركة الجوية للنقل بولاية صفاقس	المنشأة	
25,9	-	4,9	0,7	10	16,7	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	25,9	-30,5	-0,4	1,3	-4,2	49,7	22	45,5	29,3	729	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية		2018			
29,7	-	12,5	0,7	7,2	19,7	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	-27,2	-30,9	-0,8	1,6	-0,4	48,4	24,7	48,1	30,5	694	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية		2019	الشركة الجوية للنقل بولاية صفاقس	المنشأة	
						مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	-28	-31,7	-0,05	0,9	0,4	49,3	31	49,6	30,0	654	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية		2020			
																						الوكالة القنبية للنقل البري	قطاع النشاط
0	0	0	0	0	0	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	51,3	31,8	2,5	0,2	-0,2	146,2	0	146,1	45,8	1640	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	1824438	2018			
0,81	0	0	0,81	0	0	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	48,8	33,8	-2,2	0,4	-4,6	149,2	0	144,6	48,6	1606	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	2022594	2019	الوكالة القنبية للنقل البري	قطاع النشاط	
0	0	0	0	0	0	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	39,2	31,7	-9,3	0,2	-10,4	144,6	0	134,3	52,1	1585	مطبات غير متوفرة بالوثيقة التوجيهية	1626965	*2020			

* مؤقت
** محتمل

1. شركة الخطوط التونسية :

بلغت النتيجة الصافية المؤقتة لشركة الخطوط التونسية خلال سنة 2019 ما قيمته 18,9- م.د مقابل 225,8- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 206,9 م.د وبنسبة 91,6%. ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 132 م.د وبنسبة 107% وتراجع الخسائر العادية الأخرى بقيمة 56,4 م.د وبنسبة 46%.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قيمته 336,7- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 317,8 م.د وبنسبة 1681,5% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 281,6 م.د وبنسبة 3274% ولارتفاع الخسائر العادية الأخرى بقيمة 46 م.د وبنسبة 69,6%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة الخطوط التونسية خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
-11,6%	-31,2	12,8%	30,6	أعباء الأعوان
-68,2%	-1224,7	4,5%	77,2	إيرادات الإستغلال
-52,8%	-943,1	3%	-54,8	أعباء الإستغلال
-3274%	-281,6	107%	132	نتيجة الاستغلال
-9,6%	-3,7	93,5%	18,7	الأعباء المالية الصافية

2. ديوان الطيران المدني والمطارات :

بلغت النتيجة الصافية لديوان الطيران المدني والمطارات خلال سنة 2019 ما قيمته 30,2 م.د مقابل 45,3 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 15,1 م.د وبنسبة 33,3%.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 224,6- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 254,8 م.د وبنسبة 843,7% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك لانخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 295,1 م.د وبنسبة 640,1%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لديوان الطيران المدني والمطارات خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
4,2 %	8,5	7,1 %	13,2	أعباء الأعوان
-45,9 %	-258,1	9,5 %	49	إيرادات الإستغلال
7,3 %	37,8	10,3 %	48	أعباء الإستغلال
-640,1 %	-295,1	2,4 %	1,1	نتيجة الاستغلال
157,8 %	15	100 %	9,5	الأعباء المالية الصافية

3. الشركة التونسية للملاحة :

بلغت النتيجة الصافية المؤقتة للشركة التونسية للملاحة خلال سنة 2019 ما قيمته 8,6- م.د مقابل 9,52- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 44,3 م.د وبنسبة 83,7 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 25,9 م.د وبنسبة 5,6 % ولانخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 52,2 م.د وبنسبة 92,7 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 63,2- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 54,6 م.د وبنسبة 635 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 34,4 م.د وبنسبة 930 % ولارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 24,2 م.د وبنسبة 592 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية للملاحة خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
-0,6 %	-0,4	6,4 %	4	أعباء الأعوان
-27,5 %	-132,6	5,6 %	25,9	إيرادات الإستغلال
-20,2 %	-98,1	7,5 %	33,8	أعباء الإستغلال
-930 %	-34,4	190,2 %	-7,8	نتيجة الاستغلال
592 %	24,2	-92,7 %	-52,2	الأعباء المالية الصافية

4. ديوان البحرية التجارية والموانئ :

بلغت النتيجة الصافية لديوان البحرية التجارية والموانئ خلال سنة 2019 ما قيمته 75 م.د مقابل 72,2 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 2,8 م.د وبنسبة 3,9 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 9,4 م.د وبنسبة 54,3 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 39,1 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 35,9 م د وبنسبة 47,9 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 39,2 م. د وبنسبة 49,1 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لديوان البحرية التجارية والموانئ خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
6,7 %	4,1	7,8 %	4,4	أعباء الأعوان
-8,1 %	-16,8	2,5 %	5	إيرادات الإستغلال
17,5 %	22,4	8,1 %	9,6	أعباء الإستغلال
49,1 %	39,2	5,5 %	-4,6	نتيجة الاستغلال
122 %	0,8	-900 %	-0,63	الأعباء المالية الصافية

5. شركة نقل تونس :

من المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية لشركة نقل تونس خلال سنة 2019 ما قيمته 204,3 م.د مقابل 192,4 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 11,9 م.د وبنسبة 6,2 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 14,5 م.د وبنسبة 8,8 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 218,8 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 14,5 م.د وبنسبة 7,1 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 15,6 م.د وبنسبة 8,7 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة نقل تونس خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
4,8 %	13	5,3 %	13,6	أعباء الأعوان
-4,8 %	-9,8	0 %	0	إيرادات الإستغلال
1,5 %	5,8	3,9 %	14,5	أعباء الإستغلال
-8,7 %	-15,6	-8,8 %	-14,5	نتيجة الاستغلال
-4 %	-1,2	-7,7 %	-2,5	الأعباء المالية الصافية

6. الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية :

بلغت النتيجة الصافية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خلال سنة 2019 ما قيمته -119,8 م.د مقابل -91,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 28,7 م.د وبنسبة 31,5 %، ويعود ذلك خاصة لإنخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 30,7 م.د وبنسبة 44,8 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته -103,6 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 16,2 م.د وبنسبة 13,5 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 23,8 م.د وبنسبة 24 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
-10,1 %	-14,7	22,3 %	26,5	أعباء الأعوان
1,1 %	1,7	0,25 %	0,4	إيرادات الإستغلال
-8,5 %	-22	13,7 %	31	أعباء الإستغلال
24 %	23,8	-44,8 %	-30,7	نتيجة الاستغلال
73,4 %	12,4	-28,4 %	-6,7	الأعباء المالية الصافية

7. الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس :

بلغت النتيجة الصافية للشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس خلال سنة 2019 ما قيمته 18,2- م.د مقابل 15,6- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2,6 م.د وبنسبة 16,7 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 3,6 م.د وبنسبة 90 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 13,6- م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 4,6 م.د وبنسبة 25,3 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 4 م.د وبنسبة 37,6 % ولانخفاض لأعباء المالية الصافية بقيمة 0,6 م.د وبنسبة 7,3 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس خلال الفترة : 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
0,02 %	0,1	3,2 %	1,6	أعباء الأعوان
-0,7 %	-0,5	0,1 %	0,1	إيرادات الإستغلال
-5,6 %	-4,4	-1,4 %	-1,1	أعباء الإستغلال
37,1 %	3,9	10,3 %	1,2	نتيجة الاستغلال
6,6 %	-0,5	90 %	3,6	الأعباء المالية الصافية

8. الشركة الجهوية للنقل ببنزرت :

بلغت النتيجة الصافية للشركة الجهوية للنقل ببنزرت خلال سنة 2019 ما قيمته 0,8- م.د مقابل 0,4- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0,4 م.د وبنسبة 50 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض الأرباح العادية الأخرى بقيمة 4,1 م.د وبنسبة 78.8 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 0,05- م.د أي مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,75 م.د وبنسبة 94 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع منح الاستغلال بقيمة 6.3 م.د وبنسبة 25.5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الجهوية للنقل بينزت خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
-1,6 %	-0,5	4,1 %	1,2	أعباء الأعوان
3,1 %	1,5	5,7 %	2,6	إيرادات الإستغلال
1,9 %	0,9	-2,6 %	-1,3	أعباء الإستغلال
200 %	0,7	90 %	3,9	نتيجة الاستغلال
-44 %	-0,7	23,1 %	0,3	الأعباء المالية الصافية

9. الوكالة الفنية للنقل البري :

بلغت النتيجة الصافية للوكالة الفنية للنقل البري خلال سنة 2019 ما قيمته 2,2- م.د مقابل 2,5 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4,7 م.د وبنسبة 188 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 4,4 م.د وبنسبة 2200 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 9,3- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 7,1 م.د وبنسبة 322,4 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 5,8 م.د وبنسبة 126 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للوكالة الفنية للنقل البري خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
7,2 %	3,5	6,1 %	2,8	أعباء الأعوان
-7,1 %	-10,3	-1 %	-1,5	إيرادات الإستغلال
-3,1 %	-4,6	2 %	3	أعباء الإستغلال
-126 %	-5,8	-2200 %	-4,4	نتيجة الاستغلال
-100 %	-0,2	100 %	0,2	الأعباء المالية الصافية

III. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة :

جدول 26 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة :

قطاع النشاط	المديونية				الاستثمارات				المؤشرات المالية							الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات	المنشأة	
	مجموع المديونية	آخرون (مزودون)	الصاديق الاجتماعية	المنشآت العمومية	البنوك	الدولة	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات	الأموال الذاتية	النتائج المؤجلة	النتيجة الصافية	الأعباء المالية الصافية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مؤشرات النشاط			الوحدة
الشركة التوسعية للتقطيب	6,8	0	1,5	2,6	0	2,7	0	2,4	49,7	28,4	8,4	-0,7	14,1	43,5	0	57,6	19,1	460	صيانة أبار (الليوم)	مطر أبار (اليوم)	2018	قطاع النشاط
	6,2	0	2,2	2,3	0	1,7	0	9,9	49,1	34,5	2,1	0,8	4,8	53,1	0	57,8	25,4	461	330	931	2019	
	5	0	2	1,3	0	1,7	0	7,5	37,8	35,7	-10,1	1,1	-9,1	40,9	0	31,8	23	411	129	613	2020	
	2740,9	1032,1	2,9	1061,7	602	92,2	0	13,1	-701,3	0	-813,4	346,7	-474,9	7310,9	1846,1	6836	32,2	622	1333,9	1025579	2018	
	3414,6	952,8	3,4	1117	1298,3	93,1	0	29	-1313,7	-813,4	-612,3	-61,2	-737,6	6750,8	1296	6013,2	35,9	606	181,3	135010	2019	
2340,3	499,4	3,7	690,2	1102,8	94,2	0	31,7	-1282,9	-1425,7	30,7	33,3	17,7	4678,4	594	4696	39,7	577	1125,2	1075053	2020	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
668,4	45,8	0	391,6	25,8	205,2	0	71,8	340,1	135,3	-11,1	-3,7	-21,1	2057,5	0	2036,4	48,2	1125	2031,9	1530515	2018	قطاع الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
878,4	32,4	0	522,2	82,5	241,3	0	33,4	331,6	133,6	-5,9	4,4	0,7	2246,5	0	2247,3	53,9	1151	2240,6	1552899	2019		
890,5	47,3	1,7	541,2	58,8	241,5	0	28,7	293,5	147,2	-30,4	10,1	-30	1845	0	1815	57,3	1133	1792,3	1357000	2020		
1592,6	159,5	0	62	854	517,1	0	1274,7	2087,2	85,1	297,5	66,4	697,4	1015,5	0	1712,9	37,2	802	1,4	122,1	10,06	2018	قطاع المنشأة للتوسعية للأنشطة البترولية
1503,1	149,8	0	19,5	693	640,8	0	418,3	1940,8	85,1	150	-149,9	380,6	1218,7	0	1599,3	51,0	785	1,2	95	10,93	2019	
1094,3	190,3	0	0	433,2	471,4	0	181,1	1673,2	85,1	-119,2	-42,9	-27,2	1075,5	0	1048,3	44	785	1,3	10,4	9,65	2020	

* مؤقت

المديونية				الاستثمارات				المؤشرات المالية				الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعية المؤشرات		المنشأة	قطاع النشاط			
مجموع المديونية	آخرون	الصناديق الاجتماعية	المنشآت العمومية	البنوك	الدولة	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات	الأموال الذاتية	النتائج المؤجلة	النتيجة الصافية	الأعباء المالية الصافية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال	أعباء الأعدان	عدد الأعدان			المبيعات	المؤشرات	
م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	الوحدة		
172	36,52	12	21,78	87,1	14,6	0	39,5	578,5	-306,1	-131,9	23,7	-47,5	563	0	515,5	240,5	6098	3	2018	شركة قسفاط قفصة	قطاع الفسفاط	
288,95	82,95	30,18	52,2	70,6	52,7	0	89,95	1216,3	-436,9	639,4	8,2	43,2	578,7	0	621,9	299,8	7421	3,2	2019			
378,43	15,56	49,98	73,12	158,5	81,3	0	22,1	977,2	202,5	-242,2	38,2	-140,4	558,6	0	418,1	316,3	7208	2,4	*2020	المجمع الكيماوي التونسي	قطاع الفسفاط	
1496	264	24	536	499	172	0	63,7	388,2	-500,4	-108,9	48	9,3	1193,9	0	1203,2	269	5852	1,3	2018			
1569	410	23	527	435	173	0	39	184,1	-609,2	-204,7	7	-94	1391,1	0	1297,1	300	5558	1,4	2019	شركة السميت أم الكليل	قطاع الفسفاط	
1723	460	26	568	496	173	0	13	184,7	-814	-421	3	-282	1257	0	974	319	5304	1,0	2020			
244,1	45,6	1	0,2	197,3	-	0	12,2	40,8	-73,2	-32,9	21,7	-15,8	105	0,1	89,2	16,1	499	مناخيل م.د	83,3	2018	شركة السميت بنزرت	قطاع الفسفاط
219,9	61,5	1,9	0,2	156,3	-	0	3,2	31,2	-106,2	-9,4	11,9	-1,3	112,7	0,1	111,4	15,3	452	103,5	2019			
210,5	56,7	0,9	0,3	152,6	-	0	5,9	30,6	-115,5	-0,4	14,6	13,6	106,4	0,1	120	15,6	431	111,1	2020	شركة السميت أم الكليل	قطاع الفسفاط	
127,8	7,8	0,9	66,4	27,1	3,5	0	1	25,6	-72,9	-11,7	3,8	-7,5	104,2	-	96,8	14,3	464	96,3	2018			
126,5	8,3	1,2	75,3	20,5	3,5	0	0,2	9,6	-81,6	-15,4	2,5	-12,8	98,8	-	85,9	13,9	420	85,7	2019	شركة السميت أم الكليل	قطاع الفسفاط	
-	-	-	-	-	-	0	0,1	-15,2	-96,9	-24,5	0,7	-25,6	77,6	-	51,9	14,5	402	60	2020*			
477,3	53,2	63,0	101,7	194,4	65	0	0	-235,2	-268,6	-32,5	31,7	-3,2	150,9	0,0	147,6	36,8	1046	المبيعات طن	79479	177238	الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ»	قطاع الصناعة
483,6	56,6	73,5	109,9	171,3	72,3	0	6,29	-262,3	-301,1	-27,1	25,4	-1,7	211,5	0,0	209,8	41,3	989	المبيعات طن	68897	132619		
524	61,5	86,5	123,4	181,2	71,4	0	1,62	-306,3	-328,2	-44	36,5	-8,4	174,0	0,0	165,6	41,8	951	المبيعات طن	85807	163650	الشركة الوطنية لعجين الحفاه والورق	قطاع الصناعة
390,9	0	34,1	83,7	55,2	217,9	0	1,4	-336,5	-317,7	-58,4	10,0	-49,7	71,4	0,34	21,6	23,6	873	المبيعات طن	10358,3	12624		
440,8	0	39,5	91,3	59,8	250,2	0,3	0	-389,5	-371,2	-51,9	5,9	-45,8	55,7	0,02	8,9	24,6	845	المبيعات طن	4123,8	5858	الشركة الوطنية لعجين الحفاه والورق	قطاع الصناعة
463,2	0	45,7	93,8	64	259,7	0	7,6	-435,3	-425,1	-43,6	5,7	-38,1	41,2	0,25	3,1	24,6	829	المبيعات طن	540,31	10473		

* مؤقت

المؤشرات المالية	المديونية						المؤشرات المالية										الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعية	المنشأة	قطاع النشاط														
	أخرون	الصناديق الاجتماعية	المنشآت العمومية	البنوك	الدولة	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات	الأموال الذاتية	النتائج المؤجلة	النتيجة الصافية	الأعباء المالية الصافية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مناطق أخرى بحساب الوحدة	مناطق أراضي مهينة (م ²)	المؤشرات																	
م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د			
مجموع المديونية	أخرون	الصناديق الاجتماعية	المنشآت العمومية	البنوك	الدولة	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات	الأموال الذاتية	النتائج المؤجلة	النتيجة الصافية	الأعباء المالية الصافية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مناطق أخرى بحساب الوحدة	مناطق أراضي مهينة (م ²)																		
42,6	5,6	-	1,1	23,1	12,8	-	4,2	80,7	5,8	1,3	3,6	-0,3	19,6	-	19,3	5,1	191	425	469742	2018	الوكالة العقارية	قطاع الصناعة															
31,3	-	-	1,2	17,3	12,8	4	8,6	87,9	6,9	4,4	2,4	4,7	24,9	-	29,6	5,7	201	352	513526	2019	الصناعية																
26,3	-	-	1,8	11,7	12,8	5	0,4	91,5	11,1	-0,7	1,8	-1,8	20,6	-	18,8	7,1	205	265	143242	*2020																	
11397,4	2589,9	8,7	432,9	8277,1	88,8	0,0	1161,1	-2341,8	-1897,3	-2093,5	1543,1	-552,8	6363,5	1200,0	5810,7	462,7	12031		4534,3	2018	الشركة التونسية للكهرباء والغاز																
12104,5	3626,8	13,1	461,9	7878,3	124,4	0,0	1004,1	-2219,8	-3990,8	106,4	-646,5	-544,1	7337,1	1242,0	6793,0	493,3	13063		5473,7	2019																	
12900,1	3097,6	0,0	955,2	8701,8	145,5	0,0	441	-2279	-3884,4	-60,2	170,6	133,6	5529,4	100,0	5663,0	575,3	13501		5281,7	2020																	
-	-	-	-	-	-	0	0,6	42,2	11,1	7,1	0,1	8,7	9,2	0	17,8	4,9	113		17,5	2235 879	2018	شركة النقل															
2,9	-	0,5	1,5	-	0,9	0	0,8	45,2	13,7	7,4	0	7,7	9,7	0	17,4	5,3	110		17,1	2 074 111	2019	بواسطة الانابيب															
2,3	-	0,5	1,3	-	0,5	0	0,4	47,6	16,2	7,2	0	6,9	9,3	0	16,2	5,6	119		14	1 682 093	2020																

1. الشركة التونسية للتنقيب :

بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية للتنقيب خلال سنة 2019 ما قيمته 2,1 م.د مقابل 8,4 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 6,3 م.د ونسبة 75,0%. ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع أعباء الاعوان بقيمة 5,7 م.د ونسبة 29,8% وارتفاع الخدمات الخارجية بقيمة 3,3 م.د ونسبة 33,4% (كراء آلات الحفر والرفع والنقل ومعدات مراكز العمل).

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 10,1- م.د مقابل 2,1 م.د خلال سنة 2019 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 12,2 م.د ونسبة 580,9%. ويعود ذلك خاصة إلى تراجع عدد ايام النشاط (حفر وصيانة) من 1261 يوم سنة 2019 الى 742 يوم سنة 2020 نتيجة انتشار الوباء وفرض اجراءات الحجر الصحي الشامل مما ادى الى توقف الحفارات وتأجيل الاشغال والعقود الممضاة مع الحرفاء. كما ان تراجع ايام النشاط أدى بدوره الى تراجع المداخيل من 57,7 م.د سنة 2019 الى 31,4 م.د سنة 2020.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية للتنقيب خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
-7,3%	-1,8	29,8%	5,7	أعباء الأعوان
-45%	-26	0,3%	0,2	إيرادات الإستغلال
-36,7%	-1,8	32,4%	1,2	المشتريات والخدمات المستهلكة
-23%	-12,2	22,1%	9,6	أعباء الإستغلال
-47,6%	-7,8	312,4%	3,9	أعباء الاستغلال الأخرى
-289,6%	-13,9	-66%	-9,3	نتيجة الاستغلال
37,5%	0,3	214%	1,5	الأعباء المالية الصافية

2. الشركة التونسية لصناعات التكرير :

بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2019 ما قيمته 612,3- م.د مقابل 813,4- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 201,1 م.د ونسبة 24,7%. ويعود ذلك خاصة الى انخفاض المشتريات والخدمات المستهلكة بقيمة 712,9 م.د ونسبة 9,8% مقابل تراجع قيمة منح الاستغلال التي تحصلت عليها الشركة من قبل الدولة بـ 550,1 م.د ونسبة 29,8%.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية للشركة خلال سنة 2020 ما قيمته 30,7 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمته 643,0 م.د وبنسبة 105,0%. ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض المشتريات والخدمات المستهلكة بقيمة 2040,8 م.د وبنسبة 31,2% نتيجة لتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية تبعا لانتشار وباء الكوفيد - 19، وذلك رغم تراجع المداخل بقيمة 615,0 م.د وبنسبة 13,0% وفي منح الاستغلال بقيمة 702 م.د وبنسبة 54,2% خلال نفس الفترة.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية لصناعات التكرير خلال الفترة : 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
10,6%	3,8	11,5%	3,7	أعباء الأعوان
-21,9%	-1317,2	-12%	-822,8	إيرادات الاستغلال
-30,7%	-2072,4	-7,7%	-560,1	أعباء الاستغلال
-65,8%	-59,7	395,6%	72,4	أعباء الاستغلال الأخرى
102,4%	755,3	-55,3%	-262,7	نتيجة الاستغلال
154,4%	94,5	-117,7%	-407,9	الأعباء المالية الصافية

3. الشركة الوطنية لتوزيع البترول :

بلغت النتيجة الصافية للشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2019 ما قيمته 5,9 م.د مقابل 11,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 5,2 م.د وبنسبة 46,8%، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 21,9 م.د وذلك تبعا لارتفاع إيرادات الاستغلال بما قيمته 210,8 م.د ونتيجة ارتفاع مبيعات المحروقات ومشتقاتها بنسبة 5% من جهة (انعكاس إيجابي على المداخل بـ 29 م.د) وارتفاع أسعار المنتوجات من جهة أخرى (انعكاس إيجابي على المداخل بـ 180 م.د) مقابل ارتفاع أعباء الاستغلال بما قيمته 189 م.د فقط.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 30,4 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 24,5 م.د وبنسبة 415,2%، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 432,3 م.د وبنسبة 19,2% نتيجة تراجع الطلب على منتوجات المحروقات ومشتقاتها تبعا لانتشار فيروس كورونا وقرارات السلط المختصة بالغلق العام لمجابهة الجائحة، مقابل تراجع أعباء الاستغلال بنسق أقل خلال نفس الفترة (17,9% أي ما يعادل 401,5 م.د)، وإلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 14,5 م.د وبنسبة 329,5%.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
6,3 %	3,4	11,8 %	5,7	أعباء الأعوان
-19,2 %	-432,3	10,4 %	210,8	إيرادات الإستغلال
-17,9 %	-401,5	9,2 %	189	أعباء الإستغلال
-4385,7 %	-30,7	103,3 %	21,9	نتيجة الاستغلال
129,5 %	5,7	218,9 %	8,1	الأعباء المالية الصافية

4. المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

بلغت النتيجة الصافية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال سنة 2019 ما قيمته 150 م.د. مقابل 297,5 م.د. خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا هاما بقيمة 147,5 م.د. وبنسبة 49,6 %، ويعود ذلك بالأساس :

– لتراجع إيرادات استغلال المؤسسة بقيمة 113,1 م.د. وبنسبة 6,6 % وذلك تبعا لتراجع كمية المبيعات من النفط والغاز الطبيعي والغاز السائل من جهة (تسبب في تراجع قيمة المداخيل بـ 119 م.د.) ولانخفاض معدل سعر النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى (خلفت تراجع في المداخيل بما قيمته 119 م.د.) ولانخفاض قيمة إيرادات الاستغلال الأخرى بقيمة 37,2 م.د.، مقابل أثر إيجابي لارتفاع قيمة الدولار (عملة التسويق) مقابل الدينار (تسبب في ارتفاع قيمة المداخيل بـ 160 م.د.)،

– لارتفاع أعباء الاستغلال بما قيمته 203,2 م.د. وبنسبة 20,0 % وذلك تبعا للزيادة المسجلة في مخصصات المدخرات بقيمة 389,4 م.د. وبنسبة 1083,5 % متأتية بالأساس من المدخرات المتعلقة بتكاليف التخلي عن الإمتيازات، مقابل انخفاض مخصصات الاستهلاكات بقيمة 136,5 م.د. وبنسبة 42,6 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 119,2 م.د. مسجلة بذلك تراجعا قياسيا بقيمة 269,2 م.د. وبنسبة 179,5 %، ويعود ذلك خاصة الى تراجع إيرادات الاستغلال بقيمة 551,5 م.د. وبنسبة قدرها 34,5 % وذلك تبعا للانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال سنة 2020 نتيجة لانتشار فيروس كورونا وتراجع الطلب على إثر قرارات أغلب الدول المتعلقة بإقرار الغلق العام لمواجهة الجائحة، مقابل تراجع أعباء الاستغلال بنسق أقل خلال نفس الفترة (-11,8 % أي ما يعادل -143,2 م.د.).

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
13,8 %	-7,0	37,2 %	13,8	أعباء الأعوان
-34,5 %	-551,5	-6,6 %	-113,1	إيرادات الإستغلال
196,3 %	291,1	-53,8 %	-172,5	مخصصات الإستهلاكات
-73,7 %	-313,4	1083,5 %	389,4	مخصصات المدخرات
-11,8 %	-143,2	20 %	203,2	أعباء الإستغلال
-107,1 %	-407,8	-45,4 %	-316,8	نتيجة الإستغلال
71,4 %	107,0	-325,8 %	-216,2	الأعباء المالية الصافية
-51,5 %	-23,3	-22,2 %	-12,9	إيرادات التوظيفات

5. شركة فسفاط قفصة :

بلغت النتيجة الصافية لشركة فسفاط قفصة خلال سنة 2019 ما قيمته 639,4 م.د مقابل 131,9 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 771,3 م.د وبنسبة 584,8 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 106,5 م.د وبنسبة 20,7 % والأرباح الطارئة (استرداد على مدخرات) بقيمة 688,6 م.د. والتي تعزى لتطبيق الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2021 المتعلق بإعفاء شركة فسفاط قفصة من معلوم الأتاوة المنجمية لسنة 2020 وما قباها والتي تم تكوين بشأنها لعديد السنوات مدخرات متعلقة بعدم خلاص معلوم الأتاوة المنجمية.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 242,2 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 881,6 م.د وبنسبة 137,9 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 203,8 م.د وبنسبة 32,7 % وإلى عدم تسجيل أرباح طارئة خلال السنة.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة فسفاط قفصة خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
5,5 %	16,5	24,6 %	59,3	أعباء الأعوان
32,7 %	-203,8	20,7 %	106,5	إيرادات الإستغلال
3,5 %	-20,2	2,8 %	15,7	أعباء الإستغلال
424,3 %	-183,7	191 %	90,7	نتيجة الاستغلال
251,5 %	27	52,8 %	-12,5	الأعباء المالية الصافية

6. المجمع الكيميائي التونسي :

بلغت النتيجة الصافية للمجمع الكيميائي التونسي خلال سنة 2019 ما قيمته 204,7- م.د مقابل 108,9- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 95,8 م.د وبنسبة 88 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع أعباء الاستغلال بما قيمته 197,2 م.د وبنسبة 16,5 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 421- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 216,3 م.د وبنسبة 106 % مقارنة بسنة 2019، يعود ذلك خاصة الى انخفاض إيرادات الاستغلال بقيمة 323,1 م.د وبنسبة 24,9 % نتيجة تراجع مخزونات الفسفاط المحالة من قبل شركة فسفاط قفصة وتدني النشاط بما يقارب نسبة 25 % مقارنة بنشاط سنة 2019.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للمجمع الكيميائي التونسي خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
6,1 %	18,3	11,8 %	31,8	أعباء الأعوان
-24,9 %	-323,1	7,8 %	93,9	إيرادات الإستغلال
-9,6 %	-134,1	16,5 %	197,2	أعباء الإستغلال
-200,0 %	-188	1110,8 %	-103,3	نتيجة الاستغلال
-58,9 %	-4,3	84,9 %	-40,9	الأعباء المالية الصافية

7. شركة اسمنت بنزرت :

بلغت النتيجة الصافية لشركة اسمنت بنزرت خلال سنة 2019 ما قيمته 9,4- م.د مقابل 32,9- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 23,5 م.د وبنسبة 71,4 %، ويعود ذلك خاصة لإرتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 14,5 م.د وبنسبة 91,8 %.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية ما قيمته 0,4- م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 9 م.د وبنسبة 95,7 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة بالارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 14,9 م.د وبنسبة 1152,8 % .

ويبرز الجدول التالي تطور أبرز المؤشرات المالية لشركة اسمنت بنزرت خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
2 %	0,3	5 %	-0,8	أعباء الأعوان
7,8 %	8,7	24,9 %	22,2	إيرادات الإستغلال
-5,5 %	-6,2	7,3 %	7,7	أعباء الإستغلال
1152,8 %	14,9	91,8 %	14,5	نتيجة الاستغلال
22,6 %	2,7	45,2 %	-9,8	الأعباء المالية الصافية

8. شركة اسمنت أم الكليل :

بلغت النتيجة الصافية لشركة اسمنت أم الكليل خلال سنة 2019 ما قيمته 15,4- م.د مقابل 11,7- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,7 م.د وبنسبة 31,6 %، ويعود ذلك خاصة بالانخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 5,3 م.د وبنسبة 71,6 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 24,5- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 9,1 م.د وبنسبة 59,1 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 12,8 م.د وبنسبة 99,8 % ولارتفاع الأعباء المالية بقيمة 3,2 م.د وبنسبة 129,2 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة اسمنت أم الكليل خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
3,4 %	0,5	-2,4 %	-0,3	أعباء الأعوان
-40 %	-34	-11,2 %	-10,9	إيرادات الإستغلال
-21,4 %	-21,2	-5,2 %	-5,5	أعباء الإستغلال
-99,8 %	-12,8	-71,6 %	-5,3	نتيجة الاستغلال
129,2 %	3,2	-33,5 %	-1,3	الأعباء المالية الصافية

9. الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ» :

بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ» خلال سنة 2019 ما قيمته 27,1- م.د مقابل 32,5- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 5,4 م.د وبنسبة 16,6 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمته 1,6 م.د وبنسبة 48,9 % وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 6,2 م.د وبنسبة 19,7 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 44- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 16,9 م.د وبنسبة 62,3 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 6,7 م.د وبنسبة 407 % وإلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 11,1 م.د وبنسبة 43,7 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ» خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
1,2 %	0,5	12,4 %	4,6	أعباء الأعوان
-21,1 %	-44,2	42,1 %	62,2	إيرادات الإستغلال
-17,7 %	-37,5	40,2 %	60,6	أعباء الإستغلال
-407 %	-6,7	48,9 %	1,6	نتيجة الاستغلال
43,7 %	11,1	-19,7 %	-6,2	الأعباء المالية الصافية

10. الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق :

بلغت النتيجة الصافية للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق خلال سنة 2019 ما قيمته 51,9 م.د مقابل 58,4 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 6,5 م.د وبنسبة 11,1 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 3,9 م.د وبنسبة 7,9 % وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 4,0 م.د وبنسبة 40,5 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 43,6 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 8,3 م.د وبنسبة 16 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 7,7 م.د وبنسبة 16,8 % وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 0,2 م.د وبنسبة 4,1 %،

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
0.03 %	0.01	4,1 %	1	أعباء الأعوان
-65,4 %	5,8	58,9 %	-12,7	إيرادات الإستغلال
-24,7 %	-13,5	-23,3 %	-16,7	أعباء الإستغلال
16,8 %	7,7	7,9 %	3,9	نتيجة الاستغلال
-4,1 %	-0.2	-40,5 %	-4,0	الأعباء المالية الصافية

11. الوكالة العقارية الصناعية :

بلغت النتيجة الصافية للوكالة العقارية الصناعية خلال سنة 2019 ما قيمته 4,4 م.د مقابل 1,3 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 3,1 م.د وبنسبة 238.5 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 5 م.د وبنسبة 1666.7 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 0,7 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 5 م.د وبنسبة 117,2 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 6,5 م.د وبنسبة 138,3 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للوكالة العقارية الصناعية خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
24,6 %	1,4	11,8 %	0,6	أعباء الأعوان
-36,4 %	-10,8	53,3 %	10,3	إيرادات الإستغلال
-17,2 %	-4,3	27 %	5,2	أعباء الإستغلال
-138,3 %	-6,5	1666,7 %	5	نتيجة الاستغلال
-25 %	-0,6	-33,3 %	-1,2	الأعباء المالية الصافية

12. الشركة التونسية للكهرباء والغاز :

بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال سنة 2019 ما قيمته 106,4 م.د مقابل 2093,5- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 2199,9 م.د وبنسبة 105,1 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع إيرادات الاستغلال بقيمة 982,3 م.د وبنسبة 16,9 % تبعا لارتفاع قيمة المبيعات بنسبة 20.7 % و تعديل الأسعار بنسبة 7 % للكهرباء و 10 % للغاز الطبيعي وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قيمته 2189,6 م.د وبنسبة 141,9 % نتيجة ارتفاع سعر صرف الدينار التونسي مقابل العملة الصعبة سنة 2019 مقابل سنة 2018

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية 60,2- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 166,8 م.د وبنسبة 156,8 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 817,1 م.د وبنسبة 126,4 % .

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية للكهرباء خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
16,6 %	82	6,6 %	30,6	أعباء الأعوان
-16,6 %	-1130	16,9 %	982,3	إيرادات الإستغلال
-24,6 %	-1807,7	15,3 %	973,6	أعباء الإستغلال
124,6 %	677,7	1,6 %	8,7	نتيجة الاستغلال
126,4 %	817,1	-141,9 %	-2189,6	الأعباء المالية الصافية

13. شركة النقل بواسطة الانابيب :

بلغت النتيجة الصافية لشركة النقل بواسطة الانابيب خلال سنة 2019 ما قيمته 7,4 م.د مقابل 7,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,3 م.د وبنسبة 4,4 %، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 1,3 م.د وبنسبة 53,0 %

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 7,2 م.د م مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0,3 م.د وبنسبة 3,4 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 1,3 م.د وبنسبة 7,2 % وإلى ارتفاع اعباء الاعوان بقيمة 0,3 م.د وبنسبة 5,7 % وإيرادات التوظيفات بقيمة 0,5 م.د وبنسبة 13,6 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة النقل بواسطة الانابيب خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
5,7 %	0,3	6,8 %	0,3	أعباء الأعوان
-7,2 %	-1,3	-2,2 %	-0,4	إيرادات الإستغلال
-4,5 %	-0,4	6,1 %	0,6	أعباء الإستغلال
-9,8 %	-0,8	-11 %	0,9	نتيجة الاستغلال

1. ديوان الحبوب :

بلغت النتيجة الصافية لديوان الحبوب خلال سنة 2019 ما قيمته 175,6- م.د مقابل 76- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 99,6 م.د وبنسبة 132 %، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 15,3 م.د وبنسبة 19,8 % والى ارتفاع الأعباء المالية بقيمة 104,7 م.د وبنسبة 71,8 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 340,7- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 165,1 م.د وبنسبة 94 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 43 م.د وبنسبة 69,4 % والى ارتفاع الأعباء المالية بقيمة 133,7 م.د وبنسبة 53,4 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لديوان الحبوب خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
2,8 %	1,1	7,1 %	2,6	أعباء الأعوان
0,05 %	1,5	18,7 %	439,4	إيرادات الإستغلال
1,6 %	44,5	20,1 %	454,7	أعباء الإستغلال
-69,4 %	-43,1	-19,8 %	-15,3	نتيجة الاستغلال
53,4 %	133,7	71,8 %	104,7	الأعباء المالية الصافية

2. الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه :

بلغت النتيجة الصافية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خلال سنة 2019 ما قيمته 129,3- م.د مقابل 92,7- م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 36,6 م.د وبنسبة 39,5 %، ويعود ذلك خاصة الى إنخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 28,9 م.د وبنسبة 41,2 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 115,2- م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 14,1 م.د وبنسبة 11 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 42,3 م.د وبنسبة 43 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
3,5 %	6,6	1,7 %	3,1	أعباء الأعوان
25,7 %	107,7	-4,1 %	-18	إيرادات الإستغلال
12,6 %	65,3	-2,1 %	10,9	أعباء الإستغلال
43 %	42,3	-41,2 %	-28,9	نتيجة الاستغلال
66,2 %	26,6	19,6 %	6,6	الأعباء المالية الصافية

3. ديوان الأراضي الدولية :

بلغت النتيجة الصافية لديوان الأراضي الدولية خلال سنة 2019 ما قيمته -40,5 م.د مقابل 17,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 57,6 م.د وبنسبة 336,8 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 47,1 م.د وبنسبة 209,1 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لديوان الأراضي الدولية خلال الفترة 2019-2018 :

التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
1,3 %	-1,3	أعباء الأعوان
69 %	-147	إيرادات الإستغلال
0,5 %	-1	أعباء الإستغلال
209,1 %	-47,1	نتيجة الاستغلال
19 %	2	الأعباء المالية الصافية

4. الديوان الوطني للزيت :

بلغت النتيجة الصافية للديوان الوطني للزيت خلال سنة 2019 ما قيمته -12,2 م.د مقابل -8,9 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,3 م.د وبنسبة 37 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 3 م.د وبنسبة 23,2 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 14,2- م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2 م.د وبنسبة 16,4 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 0,7 م.د وبنسبة 7 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للديوان الوطني للزيت خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
1,2 %	0,1	0,6 %	0,1	أعباء الأعوان
-1,3 %	-4,9	0,1 %	-0,4	إيرادات الإستغلال
-1,1 %	-4,3	0,7 %	2,6	أعباء الإستغلال
-7 %	-0,7	23,3 %	-3	نتيجة الاستغلال
-14,9 %	-3	-7,4 %	-1,6	الأعباء المالية الصافية

V. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان :

جدول 28 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان :

طبيعة المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية										الاستثمارات		المديونية				
	رقم المعاملات	المساكن المنجزة	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية الصافية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	منح الاستثمار	الدولة	البنوك	المنشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	آخرون	مجموع المديونية	
المؤشرات	مؤسكن	مؤسكن	عون	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	مؤسكن	الوحدة
المنشأة	2018	395	52,5	241	8,0	53,9	0,0	48,4	5,5	0,1	7,7	70,4	85,2	0,3	0,0	6,0	0,0	0,0	30,9	36,9	2018
	2019	510	63,8	229	8,6	66,1	0,0	59,6	6,5	0,0	9,3	75,9	92,4	1,2	0,0	23,0	0,0	0,0	32,6	55,3	2019
	*2020	301	51,3	232	9,2	52,7	0,0	51,4	1,3	0,0	6,2	84,5	98,2	2,5	0,0	26,9	0,0	0,0	32,8	59,7	*2020
	2018	10,1	180	5,2	10,5	0,0	12,8	-2,3	0,2	-2,9	-9,8	30,4	0,0	1,9	0,0	24,7	0,0	0,0	23,8	67,6	2018
	2019	14,3	172	4,9	14,5	0,0	16,3	-1,8	0,4	-2,0	-12,2	27,7	0,0	0,8	0,0	28,6	0,0	0,0	17,7	65,4	2019
	200	15,9	155	5,3	16,3	0,0	15,5	0,8	0,8	0,2	0,2	-14,2	25,7	0,0	0,0	34,1	0,0	0,0	17,7	70,9	200
	2018	94,9	232	21,6	95,0	0,1	94,1	0,9	2,5	0,3	-67,3	-121,4	-67,3	8,9	0,0	30,5	1,4	6,9	37,0	191,2	2018
	2019	93,6	222	22,8	93,6	0,0	98,7	-5,1	4,6	-9,0	-76,3	-121,1	-76,3	0,0	0,0	35,3	1,3	6,0	40,1	211,5	2019
	*2020	53,5	212	19,7	55,8	2,3	65,4	-9,6	4,1	-13,2	-130,1	-89,5	-89,5	0,0	0,0	28,5	1,5	6,8	35,9	201,2	*2020
	2018	68,8	571	20,8	71,2	-	58	13,2	-0,4	8,2	13,2	205	205	0	-	2,1	2,1	0,6	29,7	33,4	2018
2019	56,6	551	22,1	58,6	-	50,6	8	-0,3	5,8	20,4	210,4	210,4	2,1	-	0,4	0,4	0,5	28,9	30,8	2019	
*2020	69,7	539	22,2	71,5	-	52,9	18,6	-0,6	13,4	24,5	222,5	222,5	2	-	6,2	6,2	0,8	27,1	37,9	*2020	

1. الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية :

بلغت النتيجة الصافية للشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية خلال سنة 2019 ما قيمته 9,3 م.د مقابل 7,7 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره بقيمة 1,6 م.د وبنسبة قيمتها 20,8 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بما قيمته 1,0 م.د وبنسبة 18,2 %.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية ما قيمته 6,2 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,1 م.د وبنسبة 33,3 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته 5.2 م.د وبنسبة 80 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية خلال الفترة : 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
7 %	0,6	7,5 %	0,6	أعباء الأعوان
-20,3 %	-13,4	22,6 %	12,2	إيرادات الإستغلال
-13,8 %	-8,2	23,1 %	11,2	أعباء الإستغلال
-80 %	-5,2	18,2 %	1	نتيجة الاستغلال

2. شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية :

بلغت النتيجة الصافية لشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية خلال سنة 2019 ما قيمته 2,0 م.د مقابل 2,9 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,9 م.د وبنسبة 31 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قيمته 0,5 م.د وبنسبة 21,7 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 0,2 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 2,2 م.د وبنسبة 110 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قيمته 2.6 م.د وبنسبة 144.4 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
8,2 %	0,4	-5,8 %	-0,3	أعباء الأعوان
12,4 %	1,8	38 %	4	إيرادات الإستغلال
-4,9 %	-0,8	27 %	3,5	أعباء الإستغلال
144,4 %	2,6	21,7 %	0,5	نتيجة الاستغلال
100 %	0,4	100 %	0,2	الأعباء المالية الصافية

3. الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال :

بلغت النتيجة الصافية للشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال خلال سنة 2019 ما قيمته 9,0 م.د مقابل 0,3 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 9,3 م.د وبنسبة 3100 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 6 م.د وبنسبة 666.7 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 13,2 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4,2 م.د وبنسبة 46,7 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى الانخفاض المحتمل لنتيجة الاستغلال بما قيمته 4,5 م.د وبنسبة 88.2 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال خلال الفترة

: 2018-2020

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
-13,6 %	-3,1	5,6 %	1,2	أعباء الأعوان
-40,4 %	-37,8	-1,5 %	-1,4	إيرادات الإستغلال
-33,7 %	-33,3	4,9 %	4,6	أعباء الإستغلال
-88,2 %	-4,5	-666,7 %	-6	نتيجة الاستغلال
-10,9 %	-0,5	84 %	2,1	الأعباء المالية الصافية

4. الوكالة العقارية للسكنى :

بلغت النتيجة الصافية للوكالة العقارية للسكنى خلال سنة 2019 ما قيمته 5,8 م.د مقابل 8,2 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2,4 م.د وبنسبة 29,3 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته 5,2 م.د وبنسبة 39.5 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 13,4 م.د أي مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 7,6 م.د وبنسبة 131 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 10,6 م.د وبنسبة 132.5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أبرز المؤشرات المالية للوكالة العقارية للسكنى خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
0,5 %	0,1	6,3 %	1,3	أعباء الأعوان
22 %	12,9	-17,7 %	-12,6	إيرادات الإستغلال
4,5 %	2,3	-12,8 %	-7,4	أعباء الإستغلال
132,5 %	10,6	-39,5 %	-5,2	نتيجة الاستغلال

5. شركة تونس الطرقات السيارة :

بلغت النتيجة الصافية لشركة تونس الطرقات السيارة خلال سنة 2019 ما قيمته -36,6 م.د مقابل -76,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 39,5 م.د وبنسبة 51,9 %، ويعود ذلك خاصة لانخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 30,6 م.د وبنسبة 44,6 % ولانخفاض الخسائر العادية الأخرى بقيمة 13,4 م.د وبنسبة 98,5 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته -24,2 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 12,4 م.د وبنسبة 33,8 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة لانخفاض المحتمل للأعباء المالية الصافية بقيمة 29,7 م.د وبنسبة 78 % ولارتفاع إيرادات التوظيفات بقيمة 0,1 م.د وبنسبة 50 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لشركة تونس الطرقات السيارة خلال الفترة 2018-2020:

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
6,4 %	2,5	13,7 %	4,7	أعباء الأعوان
-23,4 %	-20,5	1,4 %	1,2	إيرادات الإستغلال
-1,9 %	-1,7	0,2 %	0,2	أعباء الإستغلال
-591,4 %	-18,8	46,7 %	1	نتيجة الاستغلال
-78 %	-29,7	-44,6 %	-30,6	الأعباء المالية الصافية

6. وكالة التهذيب والتجديد العمراني :

بلغت النتيجة الصافية لوكالة التهذيب والتجديد العمراني خلال سنة 2019 ما قيمته 7,2 م.د مقابل 8,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0,9 م.د وبنسبة 11,11 %، ويعود ذلك خاصة لانخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 4 م.د وبنسبة 169,7 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 3,7 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,5 م.د وبنسبة 48,6 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة لانخفاض المحتمل لنتيجة الاستغلال بقيمة 1,7 م.د وبنسبة 104 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية لوكالة التهذيب والتجديد العمراني خلال الفترة 2018-

2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د.)	النسبة (%)	القيمة (م.د.)	
5,9 %	0,4	2,5 %	0,1	أعباء الأعوان
13,4 %	1,4	-42 %	-7,8	إيرادات الإستغلال
25,5 %	3,1	-23,3 %	-3,7	أعباء الإستغلال
-104 %	-1,7	-169,7 %	-4	نتيجة الاستغلال

VI. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة :

جدول 29 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير :

الديوان الوطني للتطهير			المنشأة			
2020	2019	2018	الوحدة	المؤشرات	طبيعة المؤشرات	
209,4	216,7	204,7	م.د	معاليم التطهير	مؤشرات النشاط	
7943	9317	7794	عدد	عمليات الربط		
3241	3260	3396	عدد	عدد الأعوان	الموارد البشرية	
110,7	104,3	105,3	م.د	أعباء الأعوان		
345,9	339,2	339,7	م.د	إيرادات الاستغلال	المؤشرات المالية	
109,9	105,3	107,6	م.د	منح الاستغلال		
323,6	315,8	-283,4	م.د	أعباء الاستغلال		
22,3	23,39	56,27	م.د	نتيجة الاستغلال		
6,8	7,3	7,1	م.د	الأعباء المالية الصافية		
-12,1	12,3	2,7	م.د	النتيجة الصافية		
66,9	54,6	52	م.د	النتائج الموجلة		
1729,7	1624,5	1449,1	م.د	الأموال الذاتية		
228	214,4	223,2	م.د	قيمة الاستثمارات		الاستثمارات
-	-	-	م.د	منح الاستثمار		
-	37	20	م.د	الدولة	المديونية	
96,3	67,4	48,4	م.د	البنوك		
14,4	14,4	13,8	م.د	المنشآت العمومية		
5,1	10,6	25,2	م.د	الصناديق الاجتماعية		
248	248,4	204,1	م.د	آخرون		
363,8	377,8	311,5	م.د	مجموع المديونية		

1. الديوان الوطني للتطهير :

بلغت النتيجة الصافية للديوان الوطني للتطهير خلال سنة 2019 ما قيمته 12,3 م.د مقابل 2,7 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 9,6 م.د ونسبة 355,6 % ، ويعود ذلك خاصة الى انخفاض الخسائر العادية الأخرى بقيمته 36,6 م.د ونسبة 85,7 %.

ومن المحتمل ان تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 12,1 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 24,5 م.د ونسبة 199,1 % مقارنة بسنة 2019 ، ويعود ذلك خاصة الى ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 7,9 م.د ونسبة 2,3 % وإلى ارتفاع الخسائر العادية الأخرى بقيمة 25,7 م.د ونسبة 421,3 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
6,1 %	6,4	-1 %	-1	أعباء الأعوان
2 %	6,8	-0,1 %	-0,5	إيرادات الإستغلال
2,3 %	7,9	11,4 %	32,4	أعباء الإستغلال
-4,6 %	-1,1	-58,4 %	-32,9	نتيجة الاستغلال
-6,8 %	-0,5	2,4 %	0,2	الأعباء المالية الصافية

VII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيا الاتصال :

جدول 30 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لشركة «اتصالات تونس» :

شركة «اتصالات تونس»			المنشأة		
2020	2019	2018	الوحدة	المؤشرات	طبيعة المؤشرات
4775092	4507637	4585733	هاتف جوال	تطور الإنتاج	مؤشرات النشاط
169295	174769	173780	هاتف جوال Broadband		
757937	807761	822187	الهاتف القار		
484643	479248	490514	الإنترنت ADSL		
40686	30467	19149	خدمة RAPIDO		
27188	26448	25380	تخزين المعطيات DATA		
6146	6205	6263	عون	عدد الأعوان	الموارد البشرية
314,6	296,8	324,1	م.د	أعباء الأعوان	
1294,8	1214,9	1225,3	م.د	إيرادات الاستغلال	المؤشرات المالية
0	0	0	م.د	منح الاستغلال	
1285,4	1201,7	1208	م.د	أعباء الاستغلال	
9,4	13,3	17,3	م.د	نتيجة الاستغلال	
93,6	46	-0,5	م.د	الأعباء المالية الصافية	
-50,3	-40,9	9,1	م.د	النتيجة الصافية	
-263,6	-222,8	-251,8	م.د	النتائج المؤجلة	
1250,4	1335,2	1380,4	م.د	الأموال الذاتية	
223,9	235,5	182,1	م.د	قيمة الاستثمارات	الاستثمارات
0	0	0	م.د	منح الاستثمار	
135,4	125,4	128,4	م.د	الدولة	المديونية
1065,7	1065,4	1235	م.د	البنوك	
97,6	80,2	59,7	م.د	المنشآت العمومية	
7,1	17	8,4	م.د	الصناديق الاجتماعية	
794,6	669	650,4	م.د	آخرون	
2100,4	1957	2081,9	م.د	مجموع المديونية	

1. الشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» :

النتيجة الصافية للشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» خلال سنة 2019 ما قيمته 40,9 م.د مقابل 9,1 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 50 م.د ونسبة 549,4 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 46,5 م.د ونسبة 9028,7 %.

وبلغت النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 50,3 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 9,4 م.د ونسبة 23 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 26,9 م.د ونسبة 58,5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس» خلال الفترة 2020-2018 :

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
6 %	17,8	-8,4 %	-27,3	أعباء الأعوان
6,6 %	79,9	-0,8 %	-10,4	إيرادات الإستغلال
7 %	83,7	-0,5 %	-6,3	أعباء الإستغلال
-29,4 %	-3,9	-23,5 %	-4,1	نتيجة الاستغلال
58,5 %	26,9	9028,7 %	46,5	الأعباء المالية الصافية

VIII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات :

جدول 31 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان التونسي للتجارة :

الديوان التونسي للتجارة			المنشأة		
2020	2019	2018	الوحدة	المؤشرات	طبيعة المؤشرات
562	565	563	م.د	شراءات المواد الأساسية	مؤشرات النشاط
3	44	18	م.د	شراءات المواد الظرفية	
559	564	578	عدد	عدد الأعوان	الموارد البشرية
25,4	23,9	22,9	م.د	أعباء الأعوان	
684,5	723,6	676,9	م.د	إيرادات الاستغلال	المؤشرات المالية
17,3	24	15,2	م.د	منح الاستغلال	
658,3	709,7	663,1	م.د	أعباء الاستغلال	
26,1	13,8	13,8	م.د	نتيجة الاستغلال	
21,9	23,9	21,9	م.د	الأعباء المالية الصافية	
8,6	-4	6,4	م.د	النتيجة الصافية	
-278,6	-271,9	-275,1	م.د	النتائج المؤجلة	
-241,5	-246,7	-238,7	م.د	الأموال الذاتية	
0,3	1,2	9,3	م.د	قيمة الاستثمارات	
150,8	150,8	150,8	م.د	الدولة	المديونية
220	220	220	م.د	البنوك	
0,1	0,3	0,8	م.د	المنشآت العمومية	
0	0	0	م.د	الصناديق الاجتماعية	
0	0	0	م.د	آخرون	
370,9	371,1	371,6	م.د	مجموع المديونية	

1. الديوان التونسي للتجارة :

بلغت النتيجة الصافية للديوان التونسي للتجارة خلال سنة 2019 ما قيمته 4- م.د مقابل 6,4 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 10,4 م.د وبنسبة 162,5 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض الأرباح العادية الأخرى بقيمة 6,9 م.د وبنسبة 208,5 % وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 2 م.د وبنسبة 9,2 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية خلال سنة 2020 ما قيمته 8,6 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 12,6 م.د وبنسبة 315 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 12,2 م.د وبنسبة 88 % وانخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 2 م.د وبنسبة 8,5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للديوان التونسي للتجارة خلال الفترة 2018-2020 :

التطور 2019-2020		التطور 2018-2019		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
6 %	1,4	5 %	1	أعباء الأعوان
-5,4 %	-39,1	6,9 %	46,6	إيرادات الإستغلال
-7,2 %	-51,3	7 %	46,6	أعباء الإستغلال
88 %	12,2	0,2 %	0,2	نتيجة الاستغلال
-8,5 %	-2	9,2 %	2	الأعباء المالية الصافية

IX. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة :

جدول 32 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

الصيدلية المركزية للبلاد التونسية			المنشأة			
2020	2019	2018	الوحدة	المؤشرات	طبيعة المؤشرات	
662	677	709	عون	عدد الأعوان	الموارد البشرية	
25,6	26,5	24	م.د	أعباء الأعوان		
1593,7	1463,5	1325,5	م.د	إيرادات الاستغلال	المؤشرات المالية	
29,7	0	0	م.د	منح الاستغلال		
1517,6	1531,6	1350	م.د	أعباء الاستغلال		
76,1	-68,1	-24,5	م.د	نتيجة الاستغلال		
86,7	-79,9	211,8	م.د	الأعباء المالية الصافية		
-11,8	11,9	-234,6	م.د	النتيجة الصافية		
-192,4	-204,3	30,3	م.د	النتائج المؤجلة		
-176,1	-164,2	-176	م.د	الأموال الذاتية		
3,7	3,2	3,3	م.د	قيمة الاستثمارات		الاستثمارات
0	0	0	م.د	منح الاستثمار		
40	74	19	م.د	الدولة	المديونية	
40	50	335	م.د	البنوك		
0	0	0	م.د	المنشآت العمومية		
0	0	0	م.د	الصناديق الاجتماعية		
1543	1390	1345	م.د	آخرون		
1623	1514	1699	م.د	مجموع المديونية		

1. الصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

بلغت النتيجة الصافية للصيدلية المركزية التونسية خلال سنة 2019 ما قيمته 11,9 م.د مقابل -234,6 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 246,5 م.د وبنسبة 105 %، ويعود ذلك خاصة إلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 291,6 وبنسبة 137,7 % ناتجا عن تراجع خسائر الصرف بقيمة 117,3 م.د.

وخلال سنة 2020، بلغت النتيجة الصافية -11,8 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 23,7 م.د وبنسبة 199,2 %، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 166,6 م.د وبنسبة 208,5 %.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المالية للصيدلية المركزية التونسية للتجارة خلال الفترة

: 2020-2018

التطور 2020-2019		التطور 2019-2018		المؤشرات
النسبة (%)	القيمة (م.د)	النسبة (%)	القيمة (م.د)	
-3,5 %	-0,9	10,6 %	2,6	أعباء الأعوان
8,9 %	132,2	104 %	138	إيرادات الإستغلال
0,9 %	-13,9	13,5 %	181,5	أعباء الإستغلال
211,8 %	144,2	-177,4 %	-43,5	نتيجة الاستغلال
208,5 %	166,6	-137,7 %	-291,6	الأعباء المالية الصافية

الجزء الثالث : العلاقة المالية
بين الدولة والمنشآت
العمومية

الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة

سيتم خلال هذا الباب التطرق للحسابات الدائنة والحسابات المدينة للمنشآت العمومية بطريقة مفصلة في علاقة بالدولة، من خلال عرض تطور رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة وتركيبها، من جهة أخرى سيتم عرض مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة، بالإضافة لتركيبها، هذا إلى جانب ترتيب المنشآت العمومية تفضيلاً حسب رصيد مديونيتها ورصيد مستحقاتها تجاه الدولة وذلك في حدود المنشآت العمومية المكونة للعيّنة (بعد استثناء البنوك العمومية بالنظر لطبيعة نشاطها).

تم اعتماد القوائم المالية (الوقتية والمصادق عليها) لإعداد هذا الجزء وفي غيابها تم اعتماد الأرقام الواردة علينا ضمن الوثيقة التوجيهية التي تم تعميمها من قبل المنشآت العمومية.

أ. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

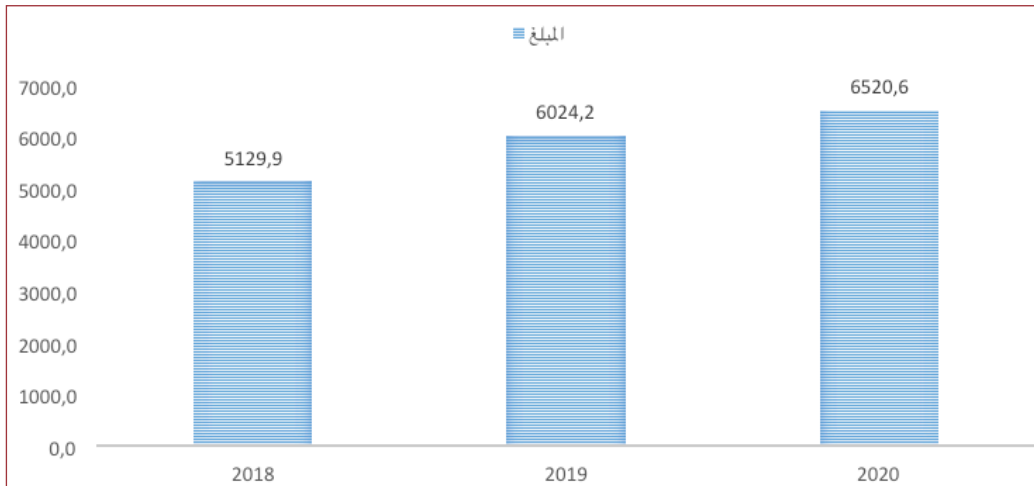
1. تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

ما فتى يسجل رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة 2018-2020، حيث بلغ مع موفى سنة 2019 ما قيمته 6024,2 م.د مقابل 5129,9 م.د سنة 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بـ 894,3 م.د أي ما يعادل 17,4 %، وواصل رصيد هذه الديون ارتفاعه سنة 2020 ليبلغ ما قدره 6520,6 م.د مع موفى السنة مسجلاً بذلك زيادة بـ 496,4 م.د أي ما يعادل 8,2 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك أساساً لارتفاع مديونية كل من :

350,8 م.د
% 71

- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية بـ 179,9 م.د (16,8 %)
- ✓ شركة نقل تونس بـ 107 م.د (14,8 %)
- ✓ شركة الخطوط التونسية بـ 63,9 م.د (130,8 %).

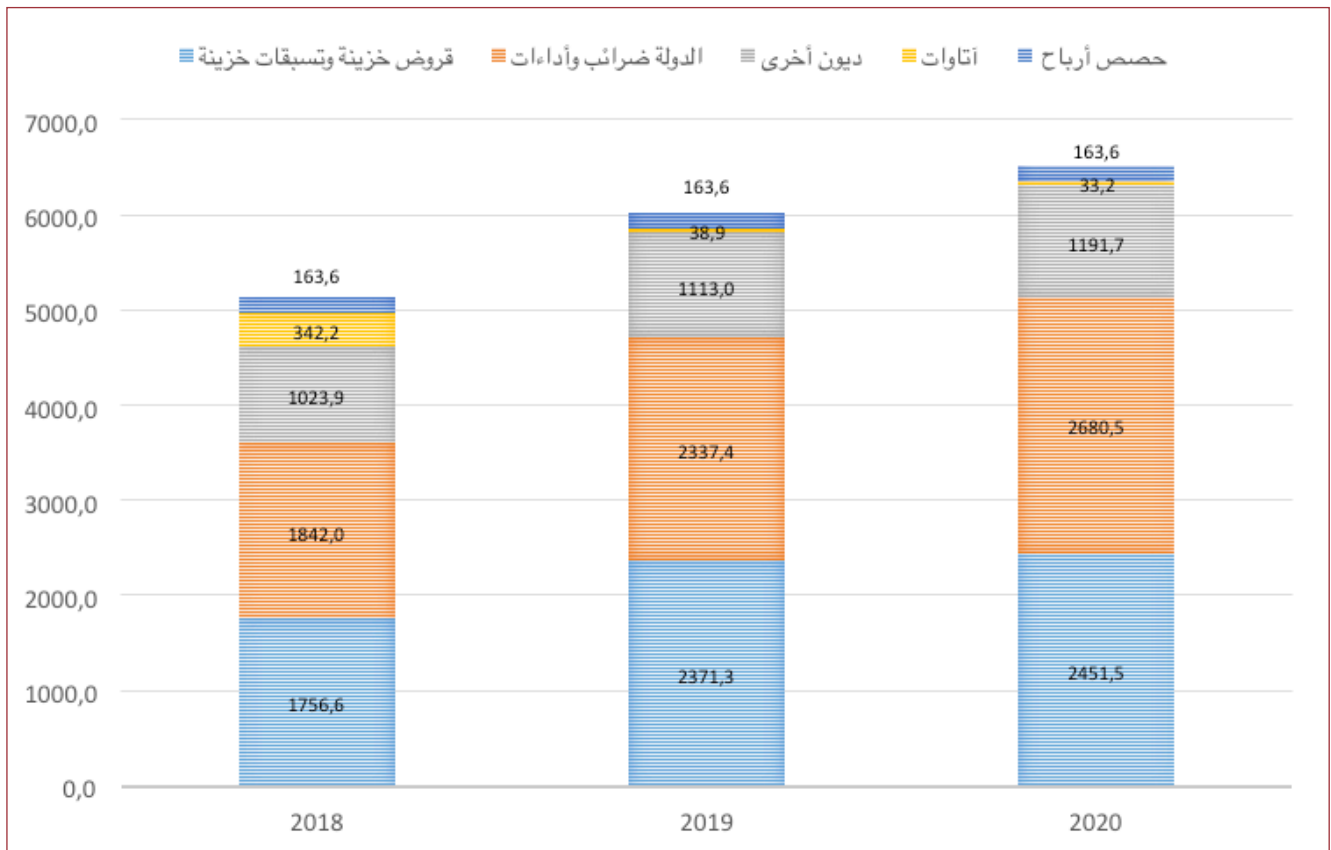
رسم بياني 6 : تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2018 - 2020 :



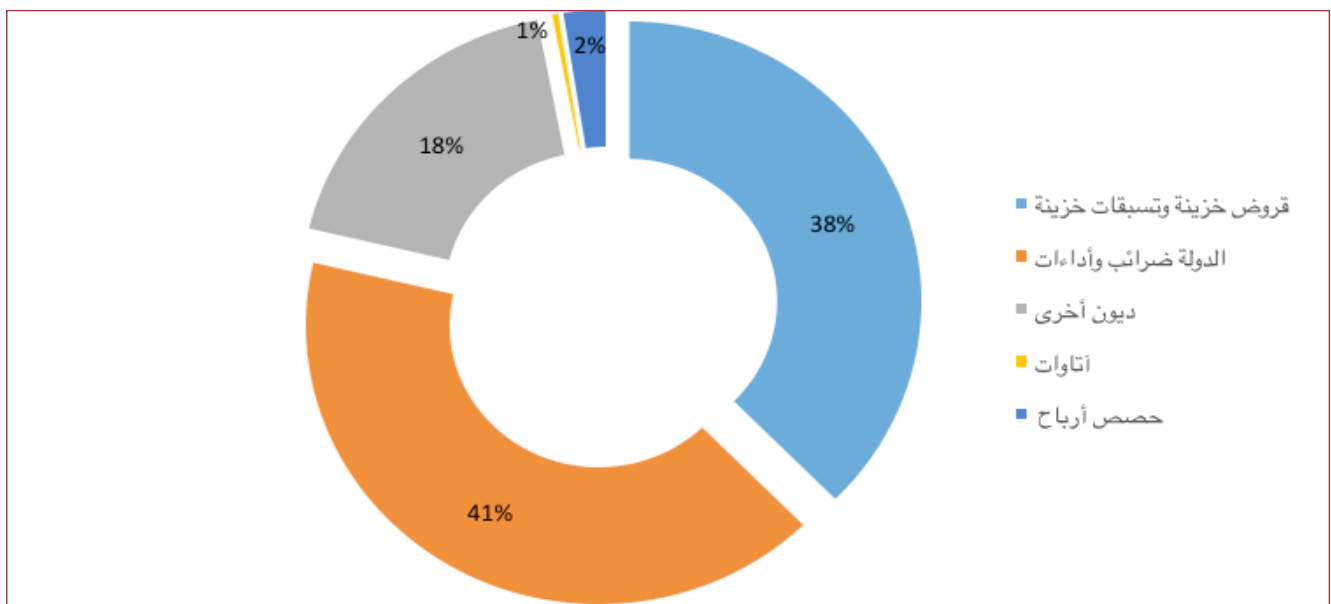
2. تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

تستحوذ الديون الجبائية على النصيب الأكبر من ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2020 وذلك بنسبة 41 % أي ما يعادل 2680,5 م.د، في حين تمثل قروض الخزينة وتسبقات الخزينة 38 % من نسبة ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2020 بما قيمته 2451,5 م.د.

رسم بياني 7 : تطور تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2018 - 2020 :

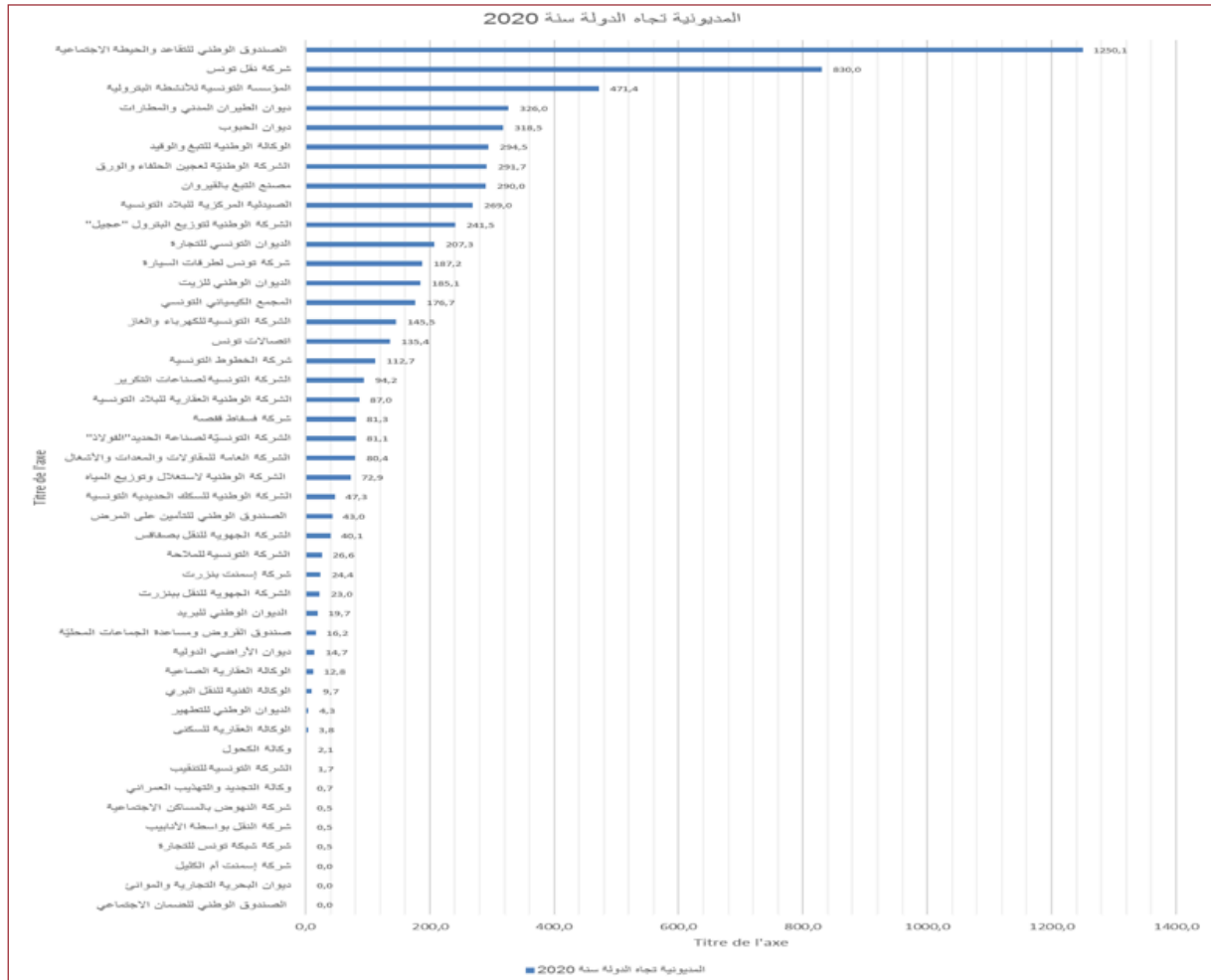


رسم بياني 8 : تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة سنة 2020 :



3. مديونية أهم 45 منشأة عمومية :

رسم بياني 9 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مديونيتها تجاه الدولة سنة 2020 :



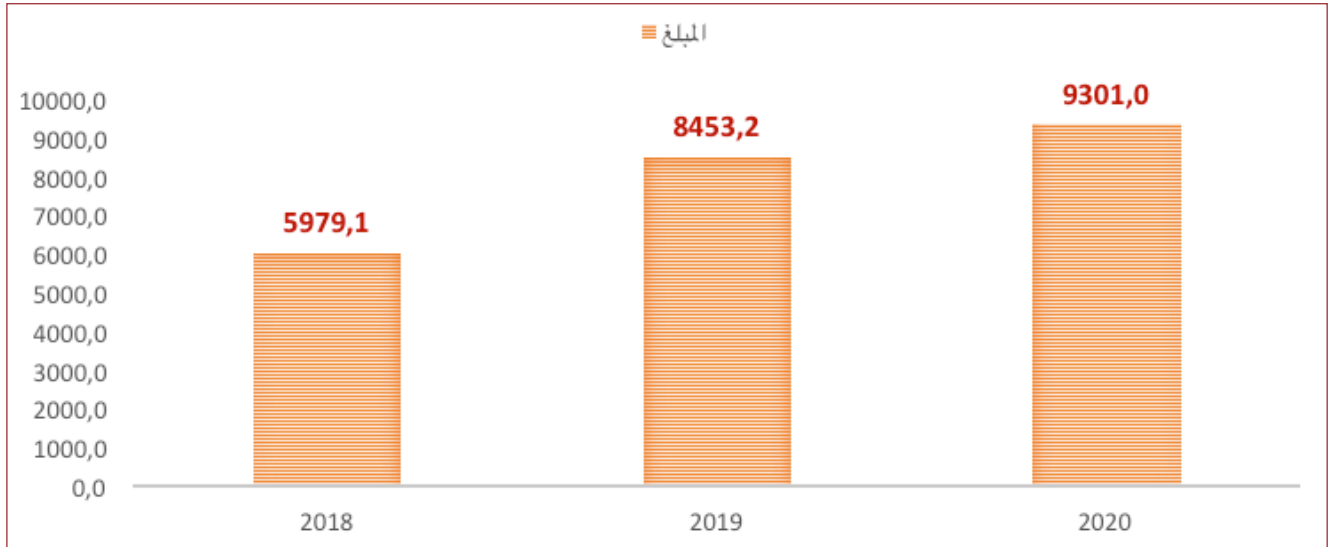
II. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

1. تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

عرف رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2018 - 2020، حيث بلغ مع موفى سنة 2019 ما قيمته 8453,2 م.د مقابل 5979,1 م.د سنة 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بـ 2474,1 م.د أي ما يعادل 41,4 %، وواصل إجمالي رصيد هذه المستحقات ارتفاعه خلال سنة 2020 ليبلغ مع موفى السنة ما قيمته 9301 م.د مسجلاً بذلك زيادة بـ 847,8 م.د أي ما يعادل 10 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك أساساً لارتفاع مستحقات كل من :

1894,2 م.د	✓ ديوان الحبوب بـ 1128,6 م.د (119,1 %)
	✓ الشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 572 م.د (24,1 %)
	✓ الديوان الوطني للزيت بـ 193,6 م.د (159,2 %).

رسم بياني 10 : تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2018 - 2020 :

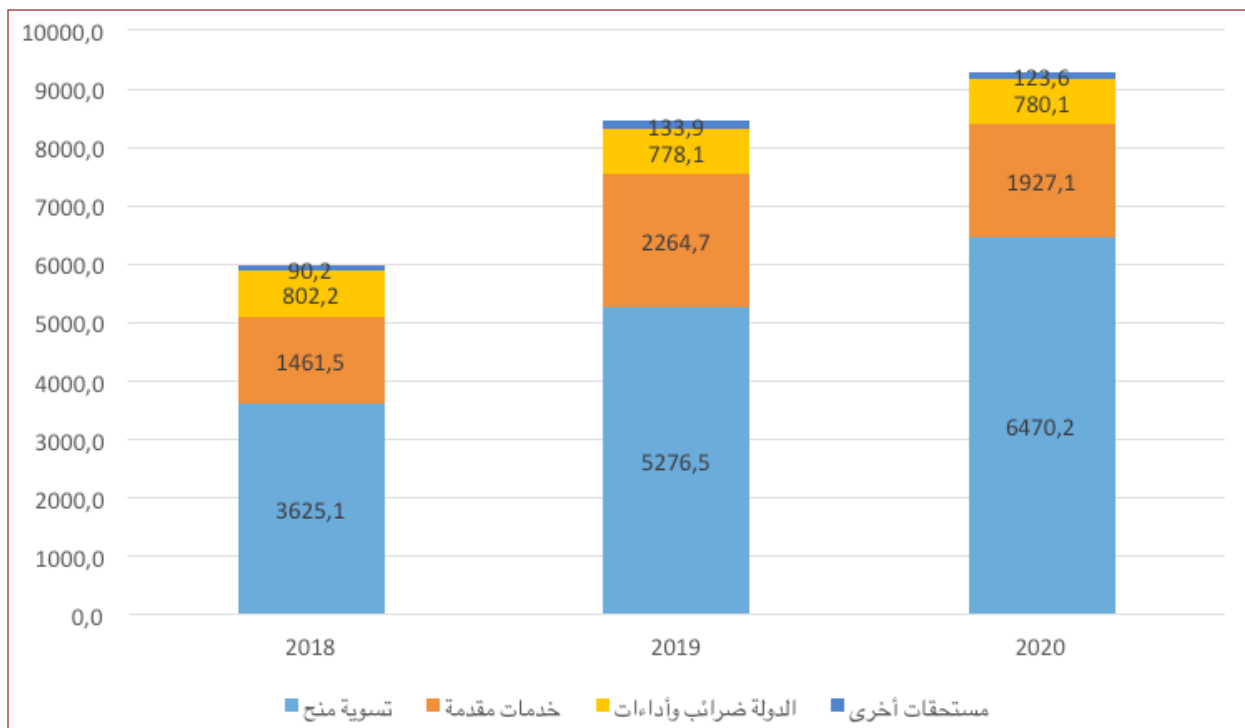


2. تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة:

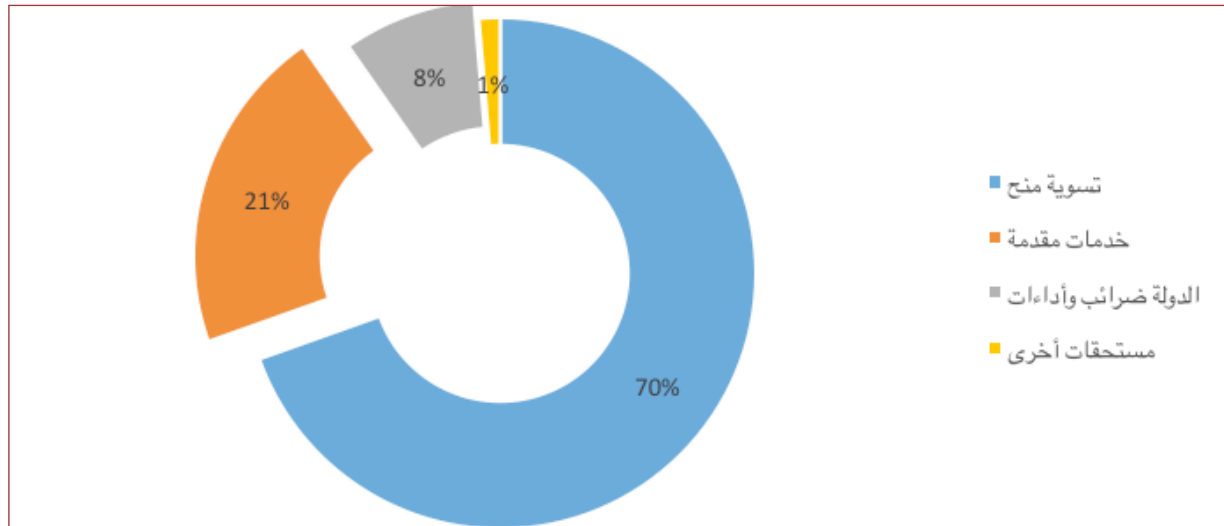
تمثل المنح غير المسواة نسبة 70 % من مجموع مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة لسنة 2020 أي بما يعادل 6470,2 م.د، وهي تعود أساساً لـ 03 منشآت عموميّة :

- ✓ الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 2629,0 م.د (هذا المبلغ قابل للتعديل، وهو موضوع مناقشات بين مصالح وزارة المالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز)،
- ✓ ديوان الحبوب : 2051,7 م.د،
- ✓ الشركة التونسية لصناعات التكرير : 1425,6 م.د.

رسم بياني 11 : تطور تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2018 - 2020 :

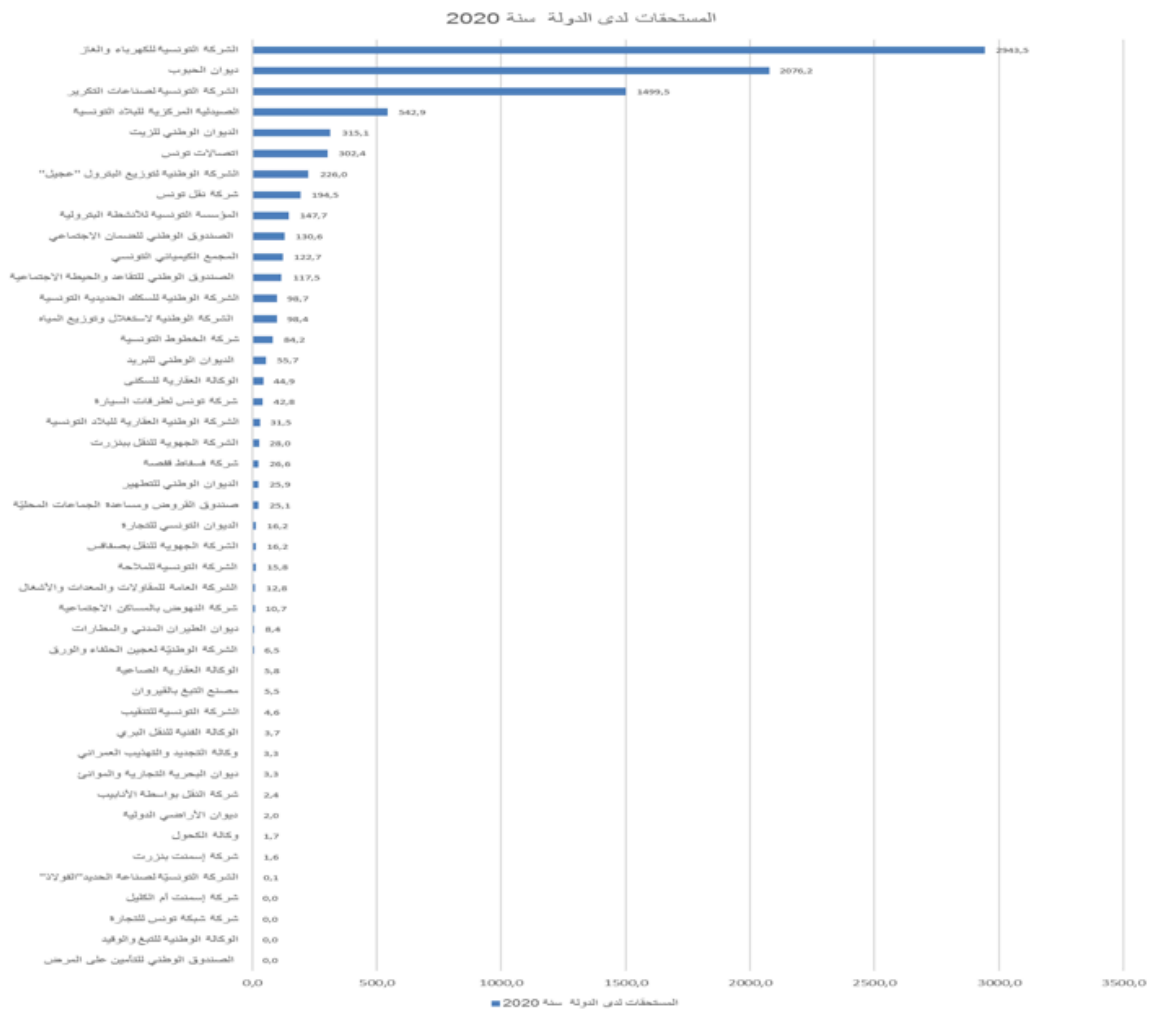


رسم بياني 12 : تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة سنة 2020 :



3. مستحقات أهم 45 منشأة عمومية لدى الدولة :

رسم بياني 13 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مستحقاتها لدى الدولة سنة 2020 :



* تقدر مستحقات الصيدلية المركزية للبلاد التونسية ب 542,9 م د (بعنوان سنة 2020) وهي مستحقاتها لدى الهياكل الاستشفائية العمومية (هي صنف من المؤسسات تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية عن الدولة) ويعود عدم ايفائها بديونها تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية للصعوبات التي تشهدها في إستخلاص مستحقاتها لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

الباب الثاني : تطور دفعوات وتحويلات المنشآت العمومية الى ميزانية الدولة :

1. الدفعوات :

سيتم التطرق خلال هذا الجزء الى تطور دفعوات الـ 50 منشأة عمومية المكونة للعيينة في الموارد الذاتية لميزانية الدولة خلال الفترة 2018 - 2020 وما تمثله هذه المنشآت من مصدر هام للموارد المالية للدولة باعتبار تنوع مجالات قطاعات نشاطها وأهمية حجمه على مستوى مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية كما هو مبين بالجزء المتعلق بكيفية اختيار العينة.

جدول 33 : أهمية دفعوات المنشآت العمومية :

*2020	2019	2018	البيانات
5807.2	6590.3	5860.8	مجموع دفعوات الـ 50 منشأة
% -11.9	% 12.4	-	تطور الدفعوات
30491.1	32184.6	27942	مجموع الموارد الذاتية للدولة
% 19	% 20.4	% 21	نسبة عائدات المنشآت العمومية من مجموع الموارد الذاتية للدولة

* مؤقت

سجلت دفعوات المنشآت العمومية المكونة للعيينة خلال سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 12.4 % مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 6590.3 م د مقابل 5860.8 م د سنة 2018.

وتمثل دفعوات هذه المنشآت خلال سنة 2019 نسبة 20.4 % من مجموع الموارد الذاتية للدولة مقابل 21 % سنة 2018. وهو ما يعتبر نسب هامة يمكن من خلالها ان تأثر الوضعية المالية لهذه المنشآت بالسلب أو الايجاب على ميزانية الدولة.

وعليه فإن المؤسسات العمومية المكونة للعيينة تعتبر من أهم المصادر لموارد ميزانية الدولة مما يستدعي العمل على تحسين قدرتها المالية وتطوير نشاطها. وفي خلاف ذلك، يمكن أن يفضي الى انعكاس سلبي على موارد ميزانية الدولة.

ومن المحتمل أن تبلغ دفعوات المنشآت العمومية لميزانية الدولة خلال سنة 2020 ما قدره 5807.2 م د.

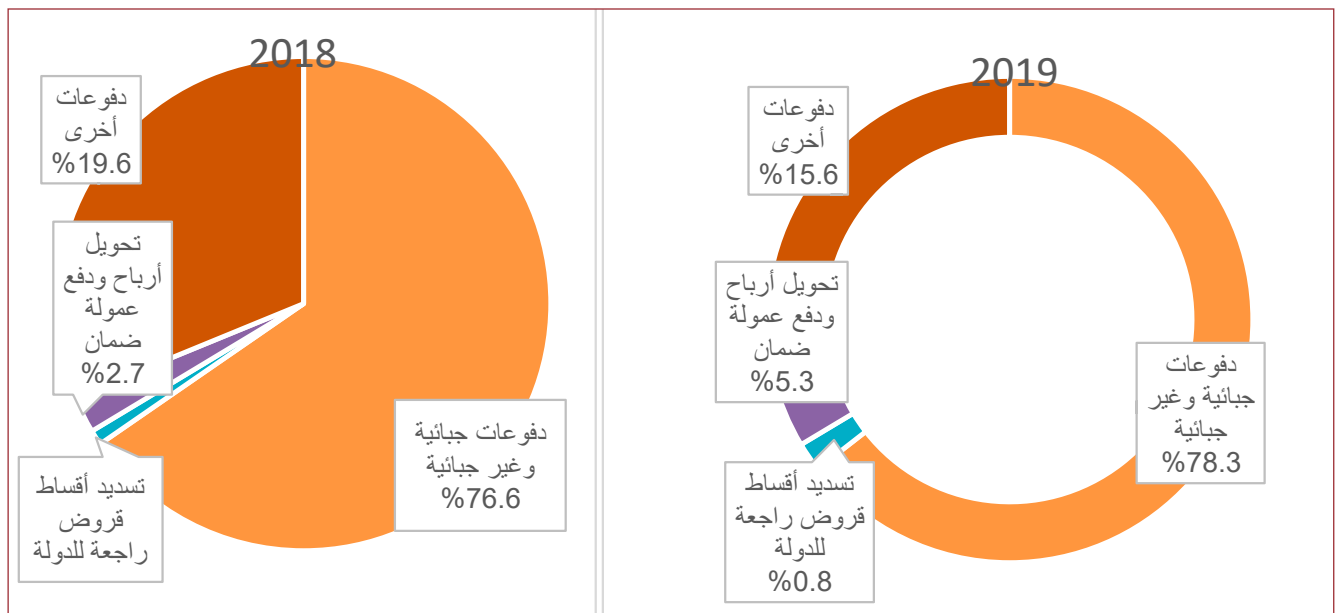
2. تركيبة دفعوات المنشآت العمومية لميزانية الدولة :

تستحوذ الدفعوات الجبائية والديوانية على النصيب الأكبر من مجموع الدفعوات بنسبة مستقرة تتراوح بين 76 % و 78 % خلال سنوات 2018 و 2019 ثم تليها دفعوات أخرى متأتية بالأساس من الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة لا تتجاوز 34 % خلال نفس الفترة .

جدول 34 : تطور تركيبة دفعوات المنشآت العمومية (بالمليون دينار) :

2020		2019		2018		البيانات
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
76,8	4461.8	78,3	5160.8	76,6	4492.9	دفعوات جبائية وديوانية
3,0	174,8	0,8	53,3	1,1	62,5	تسديد أقساط قروض راجعة للدولة
3,5	203,9	5,3	346,1	2,7	157,6	تحويل أرباح ودفع عمولة ضمان
16,7	966.7	15,6	1030.1	19,6	1147,8	دفعوات أخرى
100,0	5807.2	100,0	6590.3	100,0	5860.8	المجموع - 50 منشأة

رسم بياني 14 : تركيبة دفعوات المنشآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2019 : رسم بياني : تركيبة دفعوات المنشآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2018 :



هذا وتستأثر 06 منشآت عمومية بما يفوق 60 % من اجمالي الدفوعات لسنة 2019 وهي :

- وكالة الوطنية للتبغ والوقيد،
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية،
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول،
- شركة اتصالات تونس،
- مصنع التبغ بالقيروان،

جدول 35 : مساهمة كل منشأة في الموارد الذاتية للدولة تنازليا باعتماد سنة 2019 كسنة مرجعية (بحساب المليون دينار) :

*2020	2019	2018	المنشأة العمومية
1003,5	923,2	910,1	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
846,9	899,8	733,7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
403,2	897,8	686,2	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
469,9	475,3	432,6	الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"
395,9	419,8	365,3	اتصالات تونس
348,5	364,9	338,0	مصنع التبغ بالقيروان
212,1	346,6	98,8	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
0,0	251,4	214,0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
230,2	211,2	113,4	الشركة التونسية للبنك
253,6	204,9	203,7	بنك الإسكان
254,3	194,8	177,3	البنك الوطني الفلاحي
293,2	158,0	211,7	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
129,0	121,0	350,0	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
67,8	113,7	93,6	ديوان الطيران المدني والمطارات
122,9	110,1	96,6	الديوان الوطني للبريد
95,4	102,8	102,8	الوكالة الفنية للنقل البري
20,0	101,3	100,0	ديوان البحرية التجارية والموانئ
114,2	77,1	84,7	ديوان الحبوب
103,0	66,1	68,7	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

*2020	2019	2018	المنشأة العمومية
59,5	63,8	54,4	الديوان التونسي للتجارة
47,0	53,9	46,4	الشركة التونسية لصناعات التكرير
43,8	53,5	41,3	المجمع الكيميائي التونسي
48,9	52,9	49,0	شركة الخطوط التونسية
22,5	45,3	29,8	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"
20,5	43,8	37,1	شركة فسفاط قفصة
44,7	43,6	42,6	شركة اسمنت بنزرت
21,4	29,1	20,8	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
29,3	28,8	26,3	الديوان الوطني للتطهير
16,7	21,4	19,1	الشركة التونسية للملاحة
17,4	18,4	14,0	البنك التونسي للتضامن
9,8	15,5	8,2	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
13,6	11,7	14,7	الوكالة العقارية للسكنى
5,7	10,9	18,1	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني
7,0	8,1	9,0	الوكالة العقارية الصناعية
3,3	7,3	12,5	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق
4,2	6,4	3,0	الشركة التونسية للتنقيب
5,4	6,3	6,2	شركة النقل بواسطة الأنابيب
5,2	5,6	5,7	شركة إسمنت أم الكليل
1,0	5,1	4,3	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس
2,3	4,0	4,2	وكالة الكحول
3,4	3,5	6,5	ديوان الأراضي الدولية
2,1	3,0	0,5	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال
2,8	2,6	2,3	شركة شبكة تونس للتجارة
2,5	2,5	0,0	شركة تونس لطرق السيارات
1,9	1,9	1,9	الديوان الوطني للزيت
1,7	1,6	1,7	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
			بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
			شركة نقل تونس
			الشركة الجهوية للنقل ببنزرت
			الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
5807.2	6590.3	5860.8	مجموع الدفعوات

*معطيات مؤقتة

3. تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال الفترة 2018 - 2020 :

يرتكز تأمين مواصلة نشاط عدد من المنشآت العمومية المكونة للعينة على الدعم المالي المتواصل للدولة حيث يتم سنويا تخصيص اعتمادات لفائدة هذه المنشآت بميزانية الدولة بعنوان منح توازن ومنح استثمار وقروض خزينة أو قروض معاد اقراضها.

وقد بلغت مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال سنة 2019 ما قدره 6198 م.د مقابل 5863.6 م.د خلال سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا في سنة 2019 بنسبة 5.7% مقارنة بسنة 2018.

جدول 36 : تطور حجم تحويلات الدولة خلال الفترة 2017-2020 :

2020	2019	2018	البيانات
4808	6198	5863,6	مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية (م د)
% -22.4	% 5.7	-	نسبة التطور
37158	32573	29822,5	مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين (م د)
% 12.9	% 19	% 19,7	نسبة التحويلات من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين

* معطيات مؤقتة

ويلاحظ من خلال ما سبق ، أن قيمة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين مثلت 19% سنة 2019 مقابل 19.7% سنة 2018 وهو ما يتطلب العمل على ترشيد نفقات المؤسسات العمومية وحسن حوكمتها حتى يتسنى للدولة الضغط على النفقات والحد من عجز الميزانية.

وتمثل منح استغلال وتوازن أكثر من 80% من مجموع التحويلات خلال الفترة 2018 - 2020.

جدول 37 : تركيبة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية بالمليون دينار :

*2020	2019	2018	البيانات
3742,2	5401,2	5248,1	منح استغلال وتوازن
586,1	686,8	529,1	منح استثمار وترفيح في رأس مال
479.7	110,00	86.4	قروض خزينة وقروض معاد اقراضها

* معطيات مؤقتة

وتستأثر ثلاث مؤسسات عمومية بأكثر من 75 % من مجموع التحويلات وهي :

- ديوان الحبوب حيث بلغت منحة شراء الحبوب الموردة والمحلية 1800.2 م.د سنة 2019 و1403.5 م.د سنة 2018.

- الشركة التونسية لصناعات التكرير حيث بلغت قيمة منحة دعم الوقود المستخلصة 1296 م.د سنة 2019 و1846 م.د سنة 2018.

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث بلغت منحة دعم الكهرباء المستخلصة 1242 م.د سنة 2019 مقابل 1200 م.د سنة 2018.

ورغم أهمية المبالغ المحولة، فإن المؤسسات الثلاث المذكورة مازال لديها مستحقات هامة بعنوان تكملة منح الدعم مما يستدعى ضرورة الإسراع بمراجعة منظومة الدعم وذلك لتفادي المخاطر على المالية العمومية والمنشآت العمومية التي لها معاملات مالية مع هذه المؤسسات.

جدول 38 : المبالغ المحولة من ميزانية الدولة للمنشآت العمومية المكونة للعينة تنازليا باعتماد سنة

2019 كسنة مرجعية (بحساب المليون دينار) :

*2020	2019	2018	المنشأة العمومية
1745	1800,2	1403,5	ديوان الحبوب
594	1296	1846,1	الشركة التونسية لصناعات التكرير
100	1242	1200	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
460	450	200	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
315,137	292,369	304,999	الديوان الوطني للزيت
218,3	210,7	155,9	الديوان الوطني للتطهير
163,4	180	0	شركة تونس لطرق السيارات
300,5	179,8	216,4	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة
193,3	169,6	156	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه
172,5	138,6	144,2	شركة نقل تونس
152,924	93,247	86,636	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
52,7	48	48,944	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس
9,2	35	31	الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق
22,309	24,029	20,18	الديوان التونسي للتجارة
30	24	25	الشركة الجهوية للنقل ببزرت
0	10	0	الشركة التونسيّة لصناعة الحديد "الفلاد"
5	4	3,4	الوكالة العقاريّة الصناعيّة
0,225	0,422	1,268	ديوان الأراضي الدولية
0,073	0,073	0,068	شركة اسمنت بزرت

*2020	2019	2018	المنشأة العمومية
0	0	0	الشركة التونسية للبنك
0	0	0	البنك الوطني الفلاحي
0	0	0	بنك الإسكان
0	0	0	البنك التونسي للتضامن
0	0	0	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
21	0	20	الديوان الوطني للبريد
40	0	0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
0	0	0	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
0	0	0	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
0	0	0	الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"
35,4	0	0	شركة الخطوط التونسية
0	0	0	ديوان الطيران المدني والمطارات
22	0	0	الشركة التونسية للملاحة
0	0	0	ديوان البحرية التجارية والموانئ
90	0	0	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
60	0	0	مصنع التبغ بالقيروان
0	0	0	المجمع الكيميائي التونسي
0	0	0	شركة فسفاط قفصة
5	0	0	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
0	0	0	اتصالات تونس
0	0	0	الوكالة الفنية للنقل البري
0	0	0	الوكالة العقارية للسكنى
0	0	0	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال
0	0	0	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
0	0	0	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
0	0	0	شركة إسمنت أمّ الكليل
0	0	0	شركة شبكة تونس للتجارة
0	0	0	الشركة التونسية للتنقيب
0	0	0	شركة النقل بواسطة الأنابيب
0	0	0	وكالة الكحول
0	0	0	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني
4808,0	6198,0	5863,6	مجموع التحويلات

الباب الثالث : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها :

بلغت حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2019 ما قدره 230 م.د مقابل 333 م.د بعنوان السنة المحاسبية 2018 مسجلة بذلك تراجع بنسبة 31 % ويعود الانخفاض بالأساس لتراجع النتيجة المحاسبية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حيث بلغت الفوائض الموزعة من قبلها بعنوان 2019 ما قدره 146.5 م.د مقابل 295 م.د سنة 2018 وتمثل فوائض كل من ديوان البحرية التجارية والموانئ والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية قرابة 95 % من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية لسنة 2019 . وعموما فإن 9 منشآت عمومية راجعة مباشرة للدولة من مجموع 71 منشأة قامت بتوزيع أرباح بعنوان السنة المحاسبية 2019 مقابل 8 مؤسسات بعنوان السنة المحاسبية 2018

وبخصوص الفوائض الراجعة للدولة بعنوان السنة المحاسبية 2020، فإن تم تسجيل خسارة من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية التي تعتبر من أهم المنشآت العمومية التي تقوم بتوزيع فوائض. هذا مع الإشارة بأن الأرباح والفوائض الراجعة للدولة بعنوان سنة 2020 والتي تم تحويلها الى موفي نوفمبر 2021 تقدر بـ 25 م.د كما انه لا يمكن ضبط ذلك بصفة نهائية بالنظر للتأخير الحاصل في ضبط القوائم المالية من قبل المنشآت العمومية المعنية.

وعموما فإن تراكم الخسائر لعدد المنشآت العمومية وتعطل نشاط الشركات الناشطة بقطاع المناجم وتراجع مردودية المنشآت العمومية الناشطة بقطاعات تنافسية على غرار شركتي الإسمنت وشركة الاتصالات حال دون تحسين مردودية عائدات المساهمات.

الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر
الوضعية المالية
للمنشآت العمومية
على المالية العمومية

الباب الأوّل : المخاطر المالية :

أ. المقدمة :

يهدف هذا الجزء الى تسليط الضوء على مختلف المخاطر المتعلقة بانعكاس وضعية المنشآت العمومية على المالية العمومية، حيث تعتبر هذه المخاطر من اهم الركائز التي يجب على أساسها وضع خطة استراتيجية متكاملة لإعادة هيكلة وإصلاح المنشآت العمومية وذلك بهدف الحد منها ومزيد حسن التصرف فيها، بالرغم من وجود صعوبة في عملية التحكم في البعض من هذه المخاطر، باعتبار انها غير خاضعة لمختلف مقاييس ومعايير المنهج التقديري ، ولا يمكن للدولة تجنبها عبر الآليات والإجراءات المتاحة في ظل الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية ، وذلك على غرار المخاطر المرتبطة مباشرة بالكوارث الصحية وارتفاع اسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار وكذلك ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية على المستوى العالمي، كما انه ومن جهة أخرى يمكن احكام التصرف في بعض المخاطر الأخرى من خلال :

- مواصلة المجهود المبذول بخصوص مزيد حوكمة المنشآت العمومية.
 - استكمال عملية مراجعة النصوص المنظمة للمنشآت العمومية.
 - تعزيز مبادئ الشفافية المالية والافصاح على مستوى المنشآت العمومية.
 - إيجاد تصورات عملية لتوجيه مبالغ دعم المواد الأساسية لمستحقيها وتمكين المنشآت العمومية من اعتماد أسعار بيع تمكنها من الحفاظ على توازنها المالية.
 - تعميم السياسة التعاقدية بين المنشآت العمومية والدولة عبر عقود الاهداف او عقود الأداء
- لذلك تبقى عملية تحليل المعطيات والمعلومات الواردة بهذا الجزء مرتبطة بفترة زمنية محددة خضعت لتقلبات وازمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى العالمي، ولا يمكن اعتمادها كأساس للحكم على وضعية سابقة او لاحقة للمنشآت العمومية او كأساس لتحديد انعكاس هذه الوضعية على المالية العمومية في فترات زمنية أخرى .

وفيما يلي ذكر لاهم المخاطر المتعلقة بانعكاس وضعية المنشآت العمومية على المالية العمومية.

II. التعريف - المخاطر المالية :

المخاطر المالية هي عوامل، داخلية أو خارجية ، يمكن أن تسبب انحرافاً بين التوقعات ونتائج الميزانية. وتتمثل مخاطر المالية العامة بالنسبة لميزانية الدولة ، في الانحراف عن التوقعات ، على مستوى ارتفاع النفقات على غرار ارتفاع منح الاستغلال المرصودة للمنشآت بالنسبة للمتوقع، أو الانخفاض الموارد بتراجع المداخيل المتأتية من الضرائب وأرباح الأسهم التي تدفعها هذه المنشآت بالنسبة للمتوقع ، وكذلك ارتفاع حجم الديون و ضمانات الدولة الممنوحة للمنشآت في حالة احتاجت قروض غير متوقعة أو طالبت ب ضمان ديون من قبل الدولة. مما يفضي الى المطالبة بالترخيص من قبل السلطة التشريعية في الترفيع في سقف ضمان الدولة للمؤسسات العمومية.

III. المخاطر المالية الناشئة عن المنشآت العمومية :

1. المخاطر الاقتصادية :

هي مخاطر مرتبطة بعوامل خارجية مثل صدمات الاقتصاد الكلي ومن أبرزها :

- أزمة كوفيد 19 : في ظلّ تداعيات أزمة كورونا والإجراءات الصحية المتخذة في الغرض من قبل الحكومة منذ مارس 2020، توقفت عديد المنشآت العمومية عن مواصلة نشاط الإستغلال أو استخلاص مداخيلها وقد أفضت هذه الوضعية الى تراجع هام في مداخيل العديد من المنشآت والنشطة بالقطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة كقطاع النقل الجوي والبحري واستخراج النفط والخدمات العامة، مثلما يبرزه الجدول التالي :

نسبة التطور 2020 / 2019	2020	2019	2018	المداخيل لسنة
-69 %	570.7	1795.4	1718.2	شركة الخطوط التونسية
-46 %	304.0	562.1	513.0	ديوان الطيران المدني والمطارات
-24 %	66.6	87.1	85.8	شركة تونس للطرق السيارة
-28 %	348.0	481.0	455.5	الشركة التونسية للملاحة
-46 %	31.8	58.8	57.6	الشركة التونسية للتنقيب
-40 %	51.9	85.9	96.8	شركة اسمنت أم الكليل
-40 %	55.8	93.6	95.0	الشركة التونسية للمعدات والمقاولات
-34 %	1048.0	1599.0	1712.0	المؤسسة التونسية للنشطة البترولية

وقد نتج عن مواصلة هذه المنشآت خلال سنة 2020 دفع الأجور والوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين والمزودين، تسجيل خسائر مالية كبيرة ليرهق وضعها المالي والتسييري، الضغط على المالية العمومية من خلال :

• الترفيع في حجم قروض الخزينة الممنوحة لهذه المنشآت والتي بلغت 474 م.د سنة 2020 بعد أن كانت في حدود 116 م د سنة 2019 و 97 م.د سنة 2018. ومن أهم المنشآت العمومية التي انتفعت بقروض خزينة سنة 2020 هي :

- شركة تونس للطرق السيارة بمبلغ 163.4 م.د خصص لتسوية تسبيقات خزينة لتسديد قروض خارجية حل أجلها.

- شركة الخطوط الجوية التونسية بمبلغ 35.5 م.د خصص لتسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد قروض خارجية مضمونة.

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بمبلغ 24.7 م.د خصص لتسوية نفقات الأجور والمزودين وتسوية تسبيقات خزينة.

• والترفيع في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة من 5000 م.د ضمن قانون المالية لسنة 2020 إلى 7000 م.د ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 قصد الاستجابة للطلبات المتزايدة على الحصول على ضمان الدولة. في المقابل، فإن المنشآت الناشطة بالقطاع المالي مثل البنوك العمومية حافظت على توازنها المالية في ظل جائحة كورونا.

• تغيير أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية : بلغ معدل شراء برميل النفط في سنة 2018 ما قدره 72 دولار / البرميل مقابل 54 دولار / البرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2018 مسجلا بذلك فارق بقيمة 18 دولار / البرميل ونسبة 33 %.

وفي سنة 2019، بلغ معدل سعر شراء البرميل النفط 65 دولار / البرميل مقابل 75 دولار مقدرة بقانون المالية لسنة 2019 مسجلا بذلك فرق بقيمة 10 دولار للبرميل ونسبة 15 % وقد تدهورت أسعار النفط بالأسواق العالمية ليبلغ 18.5 دولار / البرميل في أبريل 2020 نتيجة تراجع الطلب بنسبة تفوق 50 % وقد بلغ معدل شراء برميل النفط خلال 2020 حوالي 43 دولار / البرميل مقابل 65 دولار / البرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2020 مسجلا بذلك فارق بـ 22 دولار للبرميل ونسبة 34 % . ويبين الرسم التالي الفوارق المسجلة بين تقديرات أسعار البرميل بقانون المالية وأسعار الشراء المنجزة للفترة 2018 - 2020.

رسم بياني 15 : تطور سعر برميل النفط



وقد افضى تراجع أسعار النفط خلال الفترة 2018 - 2020 الى انخفاض منح الدعم وتحسن الهامش على تكلفة المواد حيث سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في موفي 2020 هامش على التكلفة بما قدره 156 م.د مقابل 298- م.د سنة 2019 و380- م.د سنة 2018 كما تراجعت المنح المسندة بعنوان دعم الطاقة حيث بلغ 100 م.د سنة 2020 مقابل 1242 م.د سنة 2019 و1200 م.د سنة 2018.

كما حققت الشركة التونسية لصناعات التكرير نتيجة إيجابية في سنة 2020 بما قدره 30 م.د مقابل خسارة ب612 م.د سنة 2019 و813 م.د سنة 2018 وبلغت قيمة المنح المسندة للشركة بعنوان دعم المحروقات ما قدره 594 م.د في 2020 مقابل 1296 م.د سنة 2019 و1846 م.د سنة 2018.

في المقابل كان لتراجع أسعار النفط خلال الفترة المذكورة انعكاس سلبي على المؤسسات التونسية للأنشطة البترولية التي سجلت خسارة في 2020 بما قدره 119 م.د مقابل نتيجة إيجابية في سنتي 2019 و2018 التي بلغت على التوالي 150 م.د و297 م.د وبالتوازي تراجعت عائدات المحروقات التي بلغت 280 م.د في 2020 مقابل 700 م.د مقدر بقانون المالية لسنة 2020 و532 م.د كعائدات منجزة في 2019.

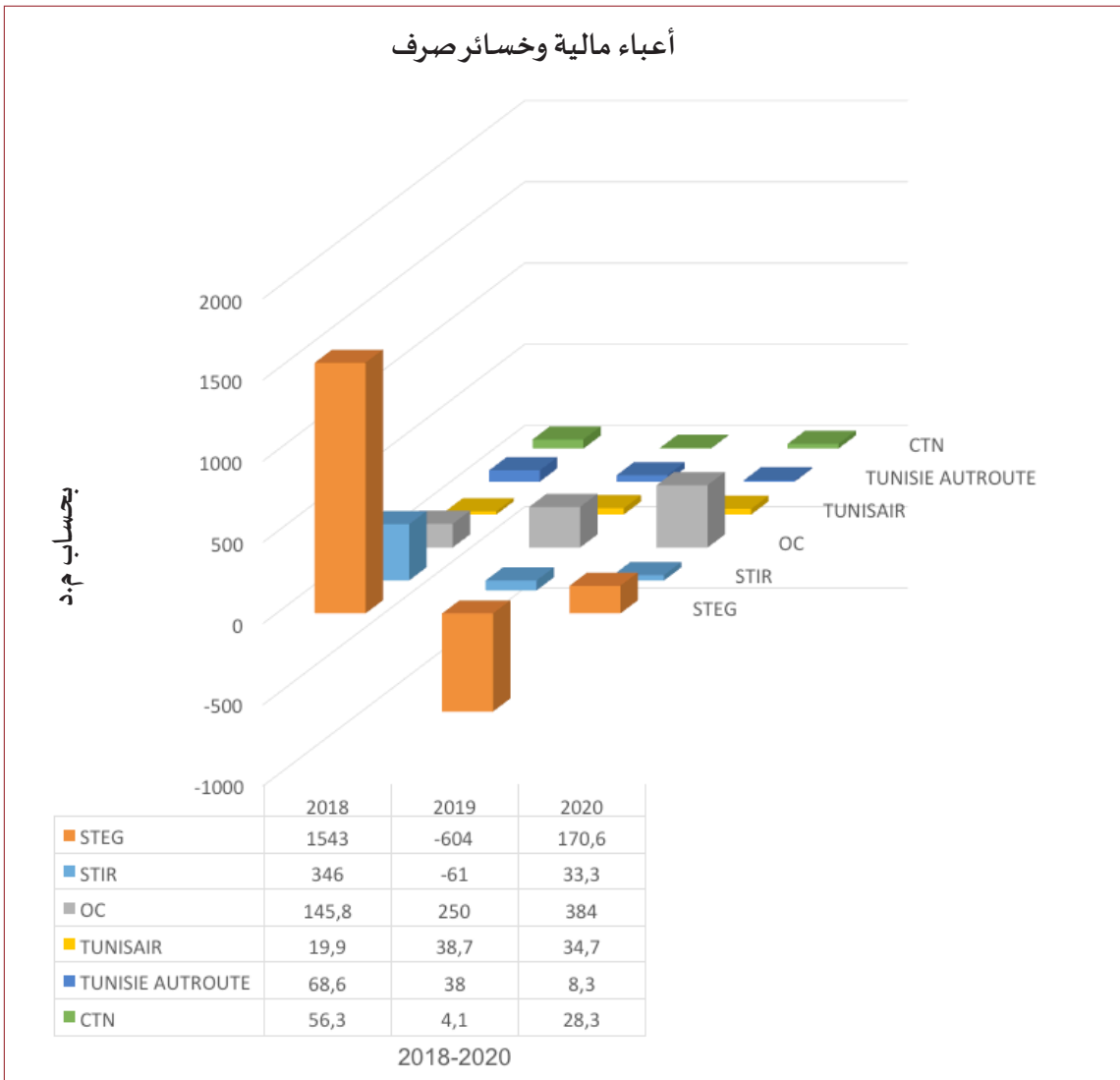
ومن جهة أخرى شهدت أسعار الحبوب الموردة تقلبات حيث بلغ سعر شراء القمح الصلب والقمح اللين على التوالي 327 دولار /الطن و231 دولار /الطن في 2020 مقابل 286 دولار /الطن و230 دولار /الطن في 2019 مسجلا بذلك تطور بنسبة 14 % وبالنظر الى أن تطور الأسعار العالمية لم يرافقه زيادة في أسعار بيع للسلع الموردة حيث أدت هذه الوضعية الى ارتفاع في خسائر ديوان الحبوب التي بلغت 340 م.د سنة 2020 مقابل 175 م.د سنة 2019 و75 م.د سنة 2018 وارتفع رصيد القروض المسندة للديوان بضمان الدولة ليلبلغ 2500 م.د سنة 2020 مقابل 1172 م.د سنة 2019 و723 م.د سنة 2018.

هذا وبالنسبة للزيوت النباتية التي شهدت أسعارها ارتفاعا حيث بلغت في سنة 2020، 1200 دولار/الطن مقابل معدل شراء يقدر 780 دولار/الطن في 2019 و680 دولار/الطن في 2018 ومع تجميد أسعار البيع لهذه المادة منذ سنة 2008 وعدم الترفيع في اعتمادات الدعم لتغطية الكلفة لم يتمكن ديوان الزيت من توريد هذه المادة وتوفيره بالسوق المحلية بالكميات الكافية.

- تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة : شهدت أسعار صرف أهم العملات الرئيسية مقابل الدينار ارتفاعا متواصلا حيث بلغ معدل صرف الدولار 2.99 دينار في نهاية 2019 مقابل 2.46 دينار في بداية 2018 مسجلا تراجع بنسبة تفوق 20 % وشهد سعر الصرف الدينار تعافيا محدودا في سنة 2020 مقابل أهم العملات الأجنبية حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.81 دينار.

ومع تطور نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التي تراوحت بين 5 % و6.75 % سنة 2018 وبين 6.75 % و7.75 % في 2019 مقابل 7.75 و6.25 % خلال سنة 2020 فقد انعكس تقلب سعر الصرف ونسبة الفائدة الرئيسية سلبا على وضعية المؤسسات العمومية وذلك من خلال زيادة قيمة شراء المواد المستوردة من جهة وتطور الأعباء المالية وخسائر الصرف والذي يتبين من خلال الرسم البياني التالي :

رسم بياني 16 : أعباء مالية وخسائر الصرف



وقد مثلت الأعباء المالية أكثر من 25 % من إيرادات الاستغلال باعتبار منح الاستغلال مما ساهم في تفاقم الوضعية المالية لهذه المؤسسات وتراكم الخسائر.

• اتجاهات السوق واحتياجات الحرفاء : ان عديد المنشآت العمومية تنشط بقطاعات تنافسية وفي ظل عدم القيام باستثمارات وغياب استراتيجية واضحة بخصوص البحث والتجديد أفضى بالعديد منها وخاصة الناشطة بالقطاع الصناعي الى تراجع حصتها بالسوق المحلية أو التصدير حيث :

- تراجعت حصة شركة « الفولاذ » بسوق حديد البناء من 40 % الى أقل من 10 % في 2020 ويعود ذلك لقدم وسائل الإنتاج (لا تتعدى نسبة الاستغلال 50 بالمائة)، وبالتالي تراجع الإنتاج باعتبار عدم مواكبة المستجدات والتطورات التكنولوجية المسجلة بالقطاع على غرار تصنيع حديد البناء RB 500 عوضا عن RB 400 وهو ما ساهم في الحدّ من القدرة التنافسية للمنشأة (معدات منذ سنة 1965 تاريخ الانطلاق في التصنيع).

- شركتي الإسمنت (شركة اسمنت بنزرت وشركة اسمنت أم الكليل) حيث انه منذ سنة 2014 تاريخ رفع دعم الطاقة عن شركة انتاج الإسمنت وتحرير الأسعار، أصبحت الشركتين تعيشان صعوبات مالية بعد ان كان قبل 2010 تحققان نتائج محاسبية إيجابية وتقومان بتوزيع الأرباح.

- الشركة التونسية للصناعات الصيدلية: فتح السوق الوطنية امام المنتجين المحليين وعدم مساهمة التطورات في قطاع الصناعات الصيدلية افضى بالشركة الى تراجع حصتها بالسوق الوطنية ودخولها في مشاكل هيكلية بالرغم من ادراج أسهمها بالبورصة.

الشركة الوطنية لعجين الحلفاء: منذ سنة 2008، أصبحت الشركة تعاني صعوبات على مستوى تصدير مادة الحلفاء وذلك بعد خسارة حريفها الرئيسي فيليب موريس الذي أصبح يستعمل عجين الخشب عوضا عن عجين الحلفاء كما فقدت عديد الحرفاء للمواد الكيميائية (كلور وجافال) وذلك على إثر دخول شركات من القطاع الخاص الإنتاج.

2. المخاطر الهيكلية :

مقدمة : المخاطر الهيكلية هي مخاطر مرتبطة بالعوامل الداخلية خصوصا بخيارات السياسة العامة على غرار سياسة تحديد الأسعار او مسائل الحوكمة.

• سياسة الأسعار الإدارية : ان عديد المنشآت العمومية تخضع منتوجاتها والخدمات التي تقدمها لنظام المصادقة الإدارية طبقا لأحكام نصوص احداثها أو الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلق بالمواد والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها، وبحكم عدم مراجعة هيكلية الأسعار بصفة دورية لتغطية

تكاليف الإنتاج أو الخدمة المقدمة وتجميدها لعدة سنوات كتعريفات النقل العمومي البري وتعريفه يبيع الكتاب المدرسي وعدم تفعيل الية التعديل الأتوماتيكي لأسعار المحروقات والطاقة في الأجال المحددة تسبب ذلك في تراكم الخسائر وهو ما أثار على قدرة العديد منها على الإيفاء بتعهداتها المالية وتعمق أزمة نقص السيولة نظرا لصعوبة الحصول على تسهيلات من الخزينة العامة أو البنوك.

وبالرجوع للمعايير الدولية التي تعتبر مؤسسات السوق هي تلك التي تغطي مبيعاتها من السلع والخدمات، باستثناء المنح، ما لا يقل عن نصف تكاليف الإنتاج على مدى عدة سنوات متتالية. وتُعرف هذه النسبة أيضًا باسم «اختبار السوق / غير السوق» أو «اختبار 50 بالمائة». وفي هذا المجال يضبط دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 بأن المبيعات «تستثني جميع المدفوعات المستحقة القبض من الحكومة العامة إلا عندما يتم منحها لأي منتج يمارس نفس النشاط» وتمثل تكاليف الإنتاج مجموع تعويضات الموظفين (تكاليف الموظفين بما في ذلك المساهمات الاجتماعية التي يدفعها صاحب العمل) ، واستخدام السلع والخدمات (التي يمكن تقديرها عن طريق شراء السلع والخدمات بالإضافة إلى التغيير في المخزون) ، واستهلاك الأصول الثابتة. رأس المال (الذي يمثل المفهوم الإحصائي للاستهلاك المحاسبي) والضرائب الأخرى على الإنتاج.

ويبرز الجدول التالي تأثير ضبط تعريفه بيع المواد والخدمات المنتجة على تصنيف عدد من المنشآت العمومية كمؤسسات مسوقة أو غير مسوقة

مؤشر إيرادات الاستغلال (دون المنح) أعباء الاستغلال			طريقة التعريف	
2019	2018	2017		
76	72	85	مصادقة إدارية	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
70	68	75	مصادقة إدارية	الشركة التونسية لصناعات التكرير
37	43	48	مصادقة إدارية	ديوان الحبوب
140	155	174	أسعار حرة	الشركة التونسية للملاحة
-	95	87	أسعار حرة	شركة الخطوط التونسية
20	20	21	مصادقة إدارية	شركة نقل تونس
16	30	39	أسعار حرة	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق
-	171	137	مصادقة إدارية	ديوان البحرية التجارية والموانئ

• الديون المتقاطعة بين المؤسسات العمومية والدولة المركزية وصناديق الضمان الاجتماعي : شهد رصيد المستحقات والديون القائمة بين الدولة والمنشآت العمومية من جهة والمنشآت في ما بينها من جهة أخرى ارتفاع متواصل خلال الفترة الممتدة من 2018 الى سنة 2021 وافضى الى تدهور الوضعية المالية لعديد المؤسسات خاصة الناشطة بقطاع الطاقة والمحروقات وصناديق الضمان الاجتماعي حيث تجدر الإشارة في هذا الإطار الى ما يلي :

- تطور مستحقات المؤسسات التونسية للأنشطة البترولية تجاه كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير على التوالي حوالي 774 م.د و 1034 م.د الى غاية موفي جويلية 2021. ونتج عن عدم استخلاص هذه الديون توقف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية عن خلاص دائئها ودفع مستحقات الدولة بما قيمته 373 م د بعنوان اتاوات ومداخيل تسويق المحروقات وبلغ مستوى العجز المالي لديها 830 م.د.

ويعزى عدم قدرة الشركة التونسية لصناعات التكرير على تسديد ديونها لارتفاع أسعار النفط الخام ليستقر فوق 70 دولار /البرميل منذ جوان 2021 مقابل منحة دعم وقع احتسابها على أساس 45 دولار للبرميل مع استحالة تطبيق التعديل الأتوماتيكي بصفة شهرية ومسترسلة وحيث بلغت مستحقاتها لدى الدولة بعنوان دعم المحروقات قرابة 2130 م.د في موفي جويلية 2021 وارتفاع مستحقاتها لدى الشركة الوطنية لتوزيع البترول بما قيمته 517 م.د وفي غياب الموارد، التجأت الشركة لتغطية عجزها المالي الى التداين البنكي ليبلغ مستوى 1298 م.د في جوان 2021 وكذلك تأجيل خلاص المزودين الأجانب من المواد البترولية مما يهدد إمكانية اللجوء الى استعمال المخزون الاحتياطي من المحروقات .

وتعاني بدورها الشركة التونسية للكهرباء والغاز من صعوبات مالية ناتجة أساسا من عدم تغطية أسعار التعريفات للكلفة الحقيقية للكهرباء والغاز حيث بلغت نسبة العجز في تغطية التعريفات للكلفة سنة 2019 حوالي 24 % بالنسبة للكهرباء و 41 % بالنسبة للغاز، هذا بالإضافة الى انهالاتزال تسجل ارتفاعا في المستحقات خاصة بعنوان استهلاك الكهرباء والغاز، حيث بلغت المستحقات ما قيمته 2020 م.د سنة 2020، منها 1099 م.د لدى الخواص و 921 م.د لدى الدولة والمنشآت العمومية مجتمعين، وتم تسجيل ذلك بالرغم من تسوية 150 م.د سنة 2020 من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بعنوان مستحقات الدولة. وقد نتج عن هذه الوضعية عدم قدرة الشركة على خلاص مستحقات مزودي الغاز خاصة شركة سونترالك الجزائرية التي توفر أكثر من نصف الاستهلاك الوطني.

كما أن عدم توفر الموارد المالية الضرورية للشركة الوطنية لتوزيع البترول لخلاص مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير كان بسبب عدم حصولها على مستحقاتها تجاه حرفائها من القطاع العام والبالغة في موفي جويلية 2021 ما قيمته 583 م د تتوزع بين شركات النقل العمومي بما قدره 308 م.د والوزارات بمبلغ 151 م د ومؤسسات عمومية أخرى بمبلغ 124 م.د .

اما بالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي، فإن تطور رصيد مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان بسبب تخصيص موارد الصندوقين لتسديد جريات المتقاعدين وكذلك بسبب تطور مستحقاتهما تجاه القطاع العام والخاص وقد افضت هذه الوضعية الى تطور متخلداته تجاه الصيدلية المركزية حيث بلغت 390 م د في موفى 2020 والتي بدورها أصبحت هذه الأخيرة تواجه صعوبات لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوريد المنتجات الدوائية.

• مستوى الأعباء التشغيلية للمنشآت العمومية مقارنة بمؤسسات القطاعات المماثلة.

لم يرتبط ارتفاع الأعباء التشغيلية (خاصة أعباء الأجور) للمنشآت العمومية خلال الفترة 2018 - 2020 بتطور رقم المعاملات أو بزيادة إنتاجية الأعوان، وانما كان نتيجة ابرام وتفعيل اتفاقيات اجتماعية تتعلق بالزيادة في الأجور او في الامتيازات العينية، هذا بالإضافة الى الارتفاع الكبير لعدد الأعوان فوق الحاجة مقارنة بالعدد اللازم والكافي لتأمين نشاط هذه المنشآت وبالرغم من تداعيات جائحة كوفيد 19 وتوقف جل الشركات عن النشاط، فإنه تم تسجيل زيادة هامة في اعباء الأجور لكل من :

- صندوق التأمين على المرض بنسبة 16.3 % خلال الفترة 2018/2019 وبنسبة 16.6 % بعنوان الفترة 2019/2020 مقابل تطور إيرادات الاستغلال الفنية على التوالي بنسبة 10.9 % و 4.6 % لنفس الفترة.

- شركة الخطوط التونسية بنسبة 12.8 % للفترة 2018/2019 وتراجع بـ 11.6 % للفترة 2019/2020 مقابل تسجيل على التوالي تطور إيرادات الاستغلال بـ 4.5 % وتراجع بـ 68.6 % لنفس الفترة.

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بنسبة 22.3 % للفترة 2018/2019 مقابل زيادة محدودة لإيرادات الاستغلال بنسبة 0.25 % لنفس الفترة.

- شركة فسفاط قفصة بنسبة 5.5 % للفترة 2019/2020 مقابل تسجيل تراجع لإيرادات الاستغلال بنسبة 32.5 % لنفس الفترة.

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بنسبة 16.6 % للفترة 2018/2019 مقابل تسجيل تراجع لإيرادات الإستغلال بنسبة 16.6 % لنفس الفترة.

كما إن مردودية المنشآت العمومية الناشطة في القطاعات التنافسية تراجعت مقارنة بمثيلاتها التي تعود ملكية راس مالها للقطاع الخاص حيث يلاحظ في هذا الشأن :

- تحقيق نتائج محاسبية إيجابية من قبل شركات الإسمنت الراجعة للقطاع الخاص في حين ان الشركتين العموميتين (اسمنت بنزرت وام الكليل) سجلتا نتائج سلبية

- وينسحب هذا الامر على شركة اتصالات تونس وشركة المعدات والأشغال والشركة التونسية لصناعة الحديد ويعود ذلك بالأساس لعدد الأعوان الزائد عن الحاجة من جهة وعدم انجاز الاستثمارات من جهة أخرى.

- تراجع تنافسية شركة الخطوط التونسية حيث ان المعايير العالمية تضبط عدد الأعوان بين 80 و100 لكل طائرة في حين أن الشركة تملك اسطول لا يتعدى 20 طائرة صالحة للاستغلال مع عدد للأعوان يقارب 7000 عون.

هذا وبخصوص البنوك العمومية الثلاث واثار عمليات إعادة الهيكلة وتطوير نظام الحوكمة والقيام بعمليات التطهير الاجتماعي، افضى الى تسجيل تحسن على مستوى بعض المؤشرات بل تفوقها على بنوك قطاع الخاص في البعض منها مثلما يبرزه الجدول التالي :

مؤشر العمولات / أعباء الأجرور %		مؤشر الاستغلال %		
2019	2018	2019	2018	
67.2	59.9	39.0	46.4	الشركة التونسية للبنك
74.0	72.3	42.0	41.5	بنك الإسكان
58.0	54.7	44.3	48.0	البنك الوطني الفلاحي
73.5	70.8	45.0	47.1	القطاع البنكي المدرج أسهمه بالبورصة (12 بنك منها البنوك العمومية الثلاث)

• الحوكمة :

تواجه المؤسسات والمنشآت العمومية عدة تحديات على مستوى الإضطلاع بمهامها وكيفية الإشراف عليه وحوكمتها ومن أهم النقائص التي يمكن الإشارة إليها :

- غياب استراتيجية واضحة وموثقة في مجال المساهمات تمكن من ضبط الأهداف المرجوة (الإنتاج، الإنتاجية، التشغيل...)

- عدم الفصل بين الدولة كمساهم في راس المال والدولة كسلطة اشراف

- التدخل في السياسة التجارية لعديد من المنشآت العمومية وذلك بضبط تعريف السلع والخدمات المسداة دون مراعاة التوازنات المالية وتحديد معايير واضحة للحصول على دعم الدولة

- تعدد الهياكل المتدخلة في عملية المتابعة والإشراف على المنشآت (رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارات الإشراف القطاعي) وغياب هيكل مركزي موحد يتولى مهمة التصرف في محفظة مساهمات الدولة
- عدم توفير المعلومة المالية في الأجال القانونية من قوائم مالية وميزانية وتقرير نشاط... ووجود فوارق هامة بين الأهداف والإنجاز على مستوى البرامج والميزانيات.
- ضعف استقلالية مجالس الإدارة في اتخاذ القرارات
- ضعف الحوار الاجتماعي وتفاقم المطالب الاجتماعية وتراجع الإنتاجية.

الباب الثاني : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة :

أ. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات والإنفاق الحكومي :

- يتجسد تأثير المنشآت العمومية على الميزانية العامة للدولة من خلال :
 - انخفاض الإيرادات : أدى تدهور الوضعية المالية لعدد المنشآت العمومية وغياب السيولة الكافية الى عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة في ما يتعلق بتسديد الديون الجبائية والديوانية والقروض الممنوحة لها من قبل الدولة والتي حل أجلها لتجد الدولة نفسها مجبرة على تعويض هذه المداخيل عن طريق البحث عن موارد أخرى وبكلفة باهضة ، ومن المؤسسات العمومية التي لها ديون راجعة للدولة ولم يتم تسديدها :
 - الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ يقارب 1000 م د بعنوان ديون جبائية
 - شركة النقل بتونس بمبلغ 900 م د بعنوان ديون جبائية وقروض وتسبقات
 - الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بمبلغ 290 م د بعنوان قروض خزينة
 - شركة الخطوط التونسية بمبلغ 51 م د بعنوان ديون جبائية وقروض خزينة

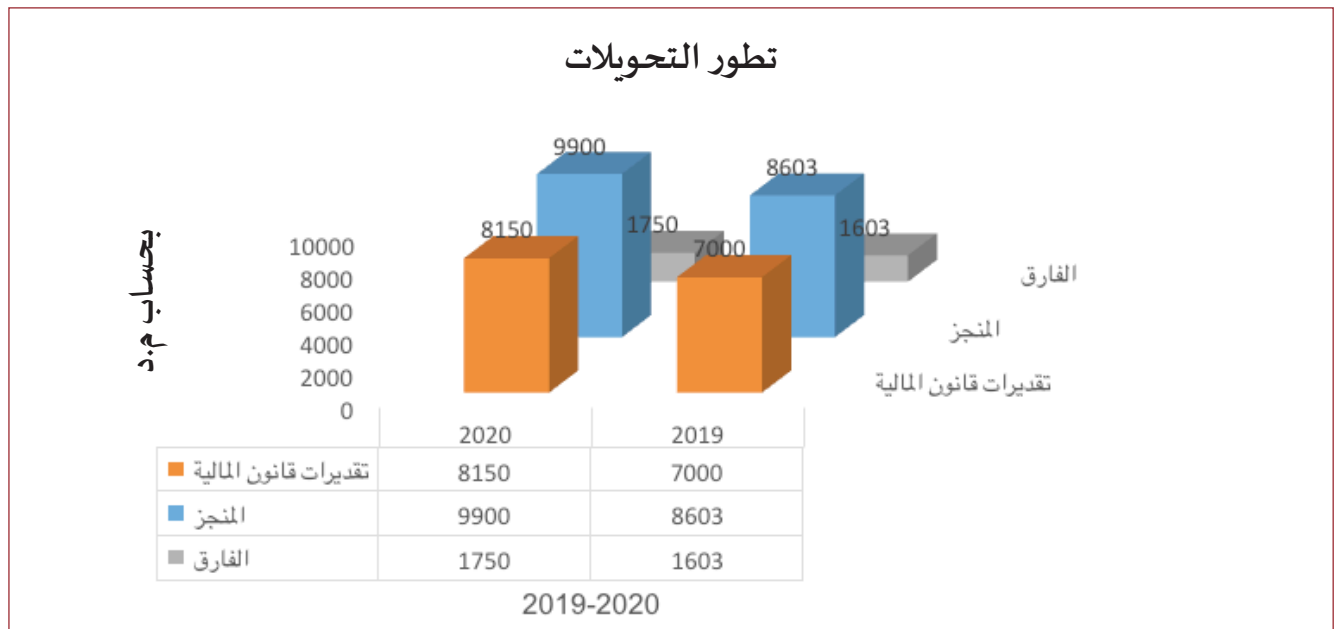
ومن جانب آخر، أدى تراكم الخسائر لأغلب المنشآت العمومية منذ سنة 2011 خاصة الشركات الناشطة بقطاع الفسفاط وقطاع الاتصالات والصناعة الإسمنتية الى تراجع عائدات المساهمات للدولة حيث أصبحت لا تتجاوز 3% من مجموع الموارد الذاتية لميزانية الدولة بعد ان كانت في حدود 11% في سنة 2010.

• زيادة الإنفاق الحكومي المباشر لدعم المنشآت العمومية :

بلغ مجموع التحويلات المنجزة للهيكل العمومية من مؤسسات ومنشآت وما شابهها خلال سنة 2019 ما قيمته 8603 م.د مقابل تقديرات بقانون المالية لسنة 2019 بما قيمته 7003 م.د أي بفارق قدره 1600 م وبنسبة بلغت 23% كما بلغ مجموع التحويلات للمؤسسات والمنشآت العمومية خلال سنة 2020 ما قيمته 9900 م.د مقابل تقديرات بقانون المالية لسنة 2020 بما قيمته 8150 م.د أي بفارق قيمته 1750 م.د وبنسبة 21%.

وشهد الفارق المسجل بين المنجز والمقدر على مستوى مجموع التحويلات خلال سنتي 2019 و2020 ارتفاعا بـ 150 م.د وبنسبة قدرها 9% مثلما يبرز الرسم البياني التالي :

رسم بياني 17 : تطور التحويلات



هذا وقد مثل مجموع التحويلات خلال سنة 2020 نسبة 8.9% من الناتج المحلي الخام مقابل 7.5% منه خلال سنة 2019. كما تم خلال سنتي 2019 و2020 توجيه أكثر من 60% من مجموع هذه التحويلات الى المنشآت العمومية المنتفحة بالدعم وهي الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب بالإضافة الى صندوق التقاعد والحيفة الاجتماعية وصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

• إعادة الرسملة : تواجه بعض المنشآت العمومية صعوبات للوفاء بالتزاماتها مما يتطلب في أغلب الحالات تدخل الدولة من خلال إعادة رسملة هذه المؤسسات لدعم استمرار النشاط وإعادة الرسملة قبل أي خطة حماية يطلبها المستثمرون أو المانحون الدوليون ، وفي هذا الإطار عملت الدولة خلال السنوات الأخيرة على بذل مجهود مالي إضافي تجاه عدد من المنشآت العمومية من أهمها :

- الشركة التونسية للبنك بالترفيغ في رأس مالها من قبل الدولة بمبلغ يفوق 700 م.د في سنة 2015 وذلك لاستيعاب الخسائر واحترام مؤشرات الملاءة والسيولة المحددة من قبل السلط التعديلية

- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالترفيغ في الأموال المخصصة من قبل الدولة في 2019 بمبلغ 253 م.د لتحقيق التوازن المالي للشركة

- شركة تونس للطرق السيارة بالترفيغ في رأس المال بمبلغ 170 م.د في مرحلة أولى (2017) و180 م.د في مرحلة ثانية (2019) وذلك لتعزيز الموارد الذاتية واحترام المؤشرات المالية المطلوبة من قبل الممول البنك الأوروبي للاستثمار.

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بتحمل الدولة لديونها بمبلغ 370 م.د المتخلدة بدمتها تجاه كل الشركة الوطنية لتوزيع البترول والصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية.

II. التأثير على الدين العمومي :

يمثل مستوى مديونية المنشآت العمومية وقدرتها على سداد ديونها خطراً على ميزانية للدولة وقد يكون هذا الخطر إما صريحاً وذلك في حالت ضمنت الدولة هذه الديون أو كانت هي نفسها قد منحت قروضاً، أو ضمناً وذلك في حالت كانت هذه المؤسسات تعمل في قطاع يعتبر حيويًا وتلتزم الدولة ضمناً بدعمها عند الحاجة.

وقد سجلت متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة الى المؤسسات العمومية ارتفاعاً بنسبة 18 % لتبلغ 957 م.د في سنة 2020 مقابل 808 م.د سنة 2019 ويعود ذلك الى تدهور الوضعية المالية لعديد المنشآت ومن اهم الدائنين الذين تعلقت بدمتهم قروض بمختلف اصنافها راجعة للدولة موفى جوان 2021 وما قبله حل اجلها ولم يتم تسديدها :

- الشركة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 99 م.د بعنوان قروض معاد اقراضها حيث توقفت عن التسديد منذ سنة 2020

- شركة نقل تونس بمبلغ 244 م.د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها

- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 51 م.د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها

- شركة التونسية لصناعة الحديد « الفولاذ » بمبلغ 60 م.د بعنوان قروض خزينة وقروض معاد جدولتها

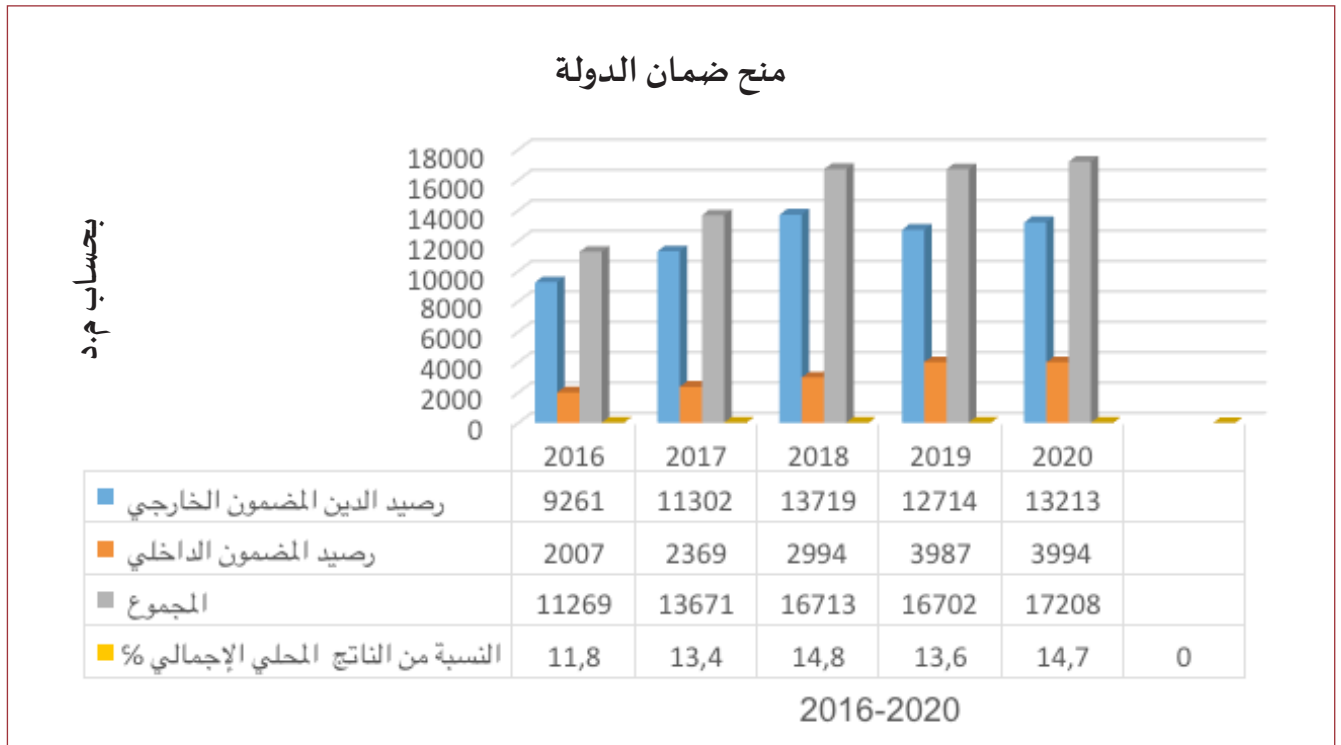
- الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بمبلغ 250 م.د بعنوان قروض خزينة
- الديوان الوطني للتطهير بمبلغ 58 م.د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها
- ديوان الوطني للزيت بمبلغ 51 م.د بعنوان قروض معاد جدولتها

وبالنظر لتداعيات ازمة كوفيد 19 ولتوفير حاجيات المنشآت العمومية من المال المتداول للوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين، شهد حجم الديون التي لم يحل اجلها والممنوحة من الدولة للمنشآت العمومية تطورا خلال سنة 2020 لتصبح ما قيمته 2334 م.د بعد ان كانت في حدود 1809 م.د في 2019 مسجلة بذلك تطور بنسبة 30 % حيث تم الترفيع في اعتمادات قروض الخزينة من 125 م.د في قانون المالية الأصلي لسنة 2020 الى 550 م.د في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وترجع اهم الديون التي لم يحل اجلها في جوان 2021 الى كل من المنشآت التالية :

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 529 م.د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها
- شركة نقل تونس بمبلغ 288 م.د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها
- الديوان الوطني للتطهير بمبلغ 264 م.د
- البنك التونسي للتضامن بمبلغ 181 م.د

كما شهد حجم القروض المسندة للمنشآت العمومية مع منح ضمان الدولة خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا بنسبة 52 % خلال الفترة 2016-2020 مثلما يبرزه الرسم البياني التالي :

رسم بياني 18 : تطور التحويلات



هذا وخلال الفترة 2018 - 2020 شهدت العديد من المنشآت صعوبات على مستوى الايفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد أقساط قروضها الخارجية التي حل اجلها وقد تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندتها على التسديد وذلك بمنحها قروض خزينة أو تسبيقات خزينة حيث انتفعت كل من :

- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقرض خزينة بقيمة 10 م.د خصص لتسديد قسط قرض البنك الأوروبي للاستثمار في نهاية 2018 وثلاث قروض خزينة في 2019 بقيمة 50 م.د لتسديد أقساط قروض خارجية أخرى

- شركة تونس لطرقات السيارة بتسبقة من الخزينة بقيمة 30 م.د في نهاية 2018 و40 م.د في 2019 لتسديد أقساط قروض خارجية وقد تخلفت عن تسديد أقساط قروضها الخارجية التي حل اجلها في بداية 2020 ولذلك تم منحها 163.4 م.د بعنوان تسبيقات خزينة عند اجل استحقاق القروض وقد تمت تسويتها من خلال تحويلها الى قرض خزينة في موفى السنة بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 2020

- شركة الخطوط التونسية بقرض خزينة في 2020 بقيمة 35 م.د لتسديد قروض خارجية مضمونة

III. المنشآت العمومية الرئيسية المعنية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة :

• المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية وفقاً للمعايير :

- الدعم الموجه
 - حجم القروض المسندة من قبل الدولة أو الممنوحة بالضمان
 - متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة
 - المعطيات المالية للعينة المكونة بهذا التقرير وللدور الإستراتيجي الموكول،
- فإن المنشآت العمومية التي لها مخاطر على المالية تهم بالأساس ديوان الحبوب والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية للصناعات التكرير وشركة الخطوط التونسية :

IV. نموذج تحليلي للمخاطر المالية المتعلقة بالمالية العمومية :

ان اهم المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية وفقاً للمعايير التالية :

- حجم الدعم الموجه

- حجم القروض المسندة من قبل الدولة أو الممنوحة بالضمان

- متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة

تتمثل فيما يلي :

1 - ديوان الحبوب : تحليل الوضعية المالية للديوان خلال الفترة 2016-2020 يفرز مخاطر عالية متأتية بالأساس من عدم حصول الديوان على مستحقاته بعنوان دعم منظومة الحبوب في الآجال وعدم مراجعة سعر البيع لتغطية الفارق الحاصل بين الدعم المتحصل عليه وكلفة الشراء ووجود فارق بين اجال الدفع والخلاص بالإضافة الى لجوئه للتداين قصير المدى لشراء السلع مما افضى الى تطور الأعباء المالية والمكشوفات البنكية.

	2016	2017	2018	2019	2020
Rentabilité					
Rentabilité des actifs (en %)		Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
Rentabilité des fonds propres (en %)		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts			Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
Liquidité					
Ratio actuel		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs			Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers			Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
Solvabilité					
Ratio dette/actifs		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA			Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts			Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces			Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État					
Ratio opérations des administrations public		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques					
Moyenne simple*		Risque modéré	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

2 - الصيدلية المركزية : مخاطر عالية تجسد في عدم تغطية سعر البيع لكلفة شراء الأدوية والتي زادت من تعميقها صعوبة استخلاص مستحققاتها لدى الهياكل العمومية والتجائها للتداين لخلاص مزوديهما وما ينجر عن ذلك من أعباء مالية إضافية.

	2015	2016	2017	2018	2019
Rentabilité					
Rentabilité des actifs (en %)		Risque très faible	Risque modéré	Risque modéré	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts		Risque modéré	Risque modéré	Risque élevé	Risque élevé
Liquidité					
Ratio actuel		Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité					
Ratio dette/actifs		Risque élevé	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très faible
Couverture des intérêts		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque élevé
Couverture de la dette		Risque très faible	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État					
Ratio opérations des administrations public		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques					
Moyenne simple*		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

3 - الشركة التونسية للكهرباء والغاز : مخاطر عالية مرتبطة بتدهور سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية والذي يؤدي الى تحمل الشركة لأعباء مالية هامة بعنوان تحيين قائم ديونها بالإضافة لنقص السيولة لديها نتيجة الصعوبات التي تلاقها في استخلاص مستحققاتها لدى القطاع العام والخاص وما ينجر عن ذلك من عدم ايفاء الشركة بتعهداتها المالية تجاه مزوديهما بالغاز.

	2015	2016	2017	2018	2019
Rentabilité					
Rentabilité des actifs (en %)		Risque très faible	Risque faible	Risque modéré	Risque modéré
Rentabilité des fonds propres (en %)		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts		Risque modéré	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Liquidité					
Ratio actuel		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité					
Ratio dette/actifs		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État					
Ratio opérations des administrations public		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques					
Moyenne simple*		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

4 - الشركة التونسية لصناعات التكرير: وجود مخاطر تتعلق بارتفاع أسعار الخام على المستوى العالمي ومصاحبة ذلك بتدريعات طفيفة في أسعار المواد البترولية وتأخر تحويل مبالغ دعم المحروقات والذي ينجر عنه نقص في السيولة وعدم قدرة على تغطية كلفة الشراء وارتفاع قائم ديونها لدى المزودين.

	2015	2016	2017	2018	2019
Rentabilité					
Rentabilité des actifs (en %)		Risque modéré	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)		Risque modéré	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts		Risque modéré	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Liquidité					
Ratio actuel		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité		Risque modéré	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs		Risque très élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Jours de rotation des créanciers		Risque très élevé	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité					
Ratio dette/actifs		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA		Risque très élevé	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Couverture des intérêts		Risque très élevé	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Couverture des intérêts en espèces		Risque très élevé	Risque très faible	Risque faible	Risque très faible
Couverture de la dette		Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État					
Ratio opérations des administrations public		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques					
Moyenne simple*		Risque très élevé	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

5 - شركة الخطوط التونسية: مخاطر مرتبطة بعائد الاستثمار والسيولة وتغطية الدين.

	2015	2016	2017	2018
Rentabilité				
Rentabilité des actifs (en %)		Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
Rentabilité des fonds propres (en %)		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts		Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Liquidité				
Ratio actuel		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité				
Ratio dette/actifs		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts		Risque très faible	Risque très faible	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces		Risque élevé	Risque modéré	Risque très faible
Couverture de la dette		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque élevé
Relation avec l'État				
Ratio opérations des administrations public		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques				
Moyenne simple*		Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

التقرير حول المنشآت العمومية

